برنامج الدراسات العليا
جامعة القدس

تقييم برامج القروض النسوية للمشروعات الصغيرة في فلسطين

أمين محمد أمين موسى

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1427 هـ/2006 م

تقييم برامج القروض الزراعية للمشروعات الصغيرة في فلسطين

إعداد:

أمين محمد أمين موسى

بكالوريوس علوم زراعية – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

المشرف: الدكتور مفيد الشامي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة من برنامج التنمية الريفية – كلية الدراسات العليا – جامعة القدس

1427هـ/2006 م

جامعة القدس
برنامج الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

تقييم برامج القروض الرسوية للمشروعات الصغيرة في فلسطين

اسم الطالب: أمين محمد أمين موسى
الرقم الجامعي: 20011734

المشرف: الدكتور مفيد الشامي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2006/06/28 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

رئيس لجنة المناقشة: الدكتور مفيد الشامي التوقيع : _____

ممتحنا داخليا: الدكتور شريف أبو كرش التوقيع : _____

ممتحنا خارجيا: الدكتور سائد الكوني التوقيع : _____

القدس – فلسطين

1427 هـ/2006 م

الإهـــداء

- إلى المعلم الأول سيدي وسيد الخلق أجمعين، محمد النبي العربي الأمي عليه السلام...
- إلى أرواح شهداء الأمه وشهداء فلسطين، واخص منهم شقيقي منذر الحاج ، شهيد معركة الدفاع عن مخيم جنين...
- إلى الأسود الرابضة في عرينها على امتداد الوطن (الأسرى والمعتقلين)...
- إلى المدافعين عن حياض الأمة والوطن، أولئك الطامعين بغد مشرق وضّاء...
- إلى صاحب الفضل بعد الله والدي العزيز أبو خالد أطال الله عمره...
- إلى بحر الحنان أمي الغالية أم خالد أمد الله في عمرها...
- إلى زوجتي الحبيبة ورفيقة دربي ايناس...
- إلى قرة عيني ومهجة فؤادي، زينة الحياة الدنيا، صغيرتي الغالية " إسلام"...
- إلى أشقائي الأحباب الشيخ المجاهد خالد و الرائد طارق والأستاذ صلاح الدين و الاستاذ معمر والأستاذ "محمد الخميني" وأسرهم جميعا...
- إلى شقيقاتي العزيزات رابحة وحطين ويافا وأسرهن...
- إلى أسرتي الثانية آل موسى الكرام فردا فردا، في الوطن وبلاد اللجوء واخص منهم أسرة عمي المرحوم أبو فراس...
- إلى كل من دمعت عينه فرحا لي لحظة النجاح...
- إلى كل من لم ترد أسماؤهم تصريحا أو تلميحا بقصد أو بغير قصد...

أمين محمد أمين موسى

إقرار:

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:_____

أمين محمد أمين موسى

التاريخ: 2006/06/28

شكر و عرفان:

الحمد لله أولا وأخيراً، صاحب الفضل المنة، واصلي على حبيبه صاحب الفضل بعد الله على كل عالم ومتعلم، اعترافا لأهل الفضل بفضلهم، أرى لزاما علي في هذا المقام أن أتقدم بعظيم شكري و جزيل امتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور مفيد الشامي على ما بذله من جهدٍ عظيم في الإشراف على هذا العمل، كما لا يفوتني في هذا المقام تقديم خالص شكري وعظيم امتناني الأساتذة الأفاضل الدكتور سائد الكوني والدكتور شريف أبو كرش الذين تفضلوا بمناقشة الرسالة وإبداء ملاحظاتهم القيمة.

كما أتوجه بكامل التقدير والاحترام إلى الدكتور عبد الحميد البرغوثي على ملاحظاته القيمة وكذلك أستاذي الفاضل داود إستانبولي والأخت ليلى الهندي والأخ صالح الكفري الذين تفضلوا بإبداء ملاحظاتهم حول استمارة الدراسة، والأخ الحاج خالد الداودي على تسهيل انجاز هذا العمل.

ولا يفوتني أن أقدم شكري إلى جميع الأخوة والزملاء في برنامج التنمية المستدامة – جامعة القدس، عاملين وطلبة وخاصة الأخوة الدكتور زياد قنّام والأخت عبير إستانبولي والزملاء عبد صالح وعبد الله العمري ونزار الأزعر، لما أبدوه من دعم وتعاون في إنجاز الدراسة، كما أتقدم بالشكر إلى الأخ ساري السحار والأخت سمر ربيع اللذان قدما لي المساعدة المستمرة من خلال مقابلة المبحوثين في محافظات قطاع غزة، وكذلك أتقدم بالشكر الأخوة والزملاء في المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على تقديمهم الدعم والتسهيل في إنجاز هذه الرسالة والشكر موصول للأخوة في برنامج تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج في جمعية التنمية الزراعية.

وأخيرا أتقدم بشكري إلى زوجتني التي رافقتني خلال فترة انجاز هذا العمل خطوة بخطوة، كما أرسل بطاقة شكر لكل من قدم لي أية معلومة أو نصيحة أو خدمة أثناء إجراء هذا البحث وكل المعذرة لهم إذا كنت قد نسيت أحدا منهم دون قصد.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري وخالص امتناني إلى كل من الأستاذ أنور الجيوسي، مدير المؤسسة الفلسطينية للإقراض و التنمية " فاتن" والأخت ريم العبوشي مديرة جمعية صاحبات الأعمال " أصالة"، وجميع مدراء الفروع والأقاليم والعاملين في كلا المؤسستين وذلك لما أبدوه من تعاون وتوجيه للمساعدة في إتمام هذه الدراسة وإخراجها إلى حيز الوجود.

تعريفات:

الخدمات المساندة:	هي أنشطة وخدمات ذات طبيعة غير إقراضية ولكنها ضرورية للمقترضات كقيام مؤسسات الإقراض بتوفير خدمات تعطي المرأة فرصة اكبر للاهتمام بمشروعها الاقتصادي كخدمات الدعم الفني والاستشارات والإرشاد وإعداد الدراسات الاقتصادية المطلوبة.
المشروع الصغير:	كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا، وهناك طرق تعرف المشروع الصغير بحجم الموجودات الثابتة أو حجم المبيعات وبالاستناد إلى المعايير الكمية والنوعية.
المشروع الصغير جدا:	كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا بحيث يتراوح عدد العاملين فيه بين عامل واحد إلى أربعة عاملين.
الفقراء:	الفقراء في فلسطين هم أولئك الذين يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين للفرد الواحد في اليوم، ويعرّف هذا الحد بأنه خط الفقر في فلسطين.
التمويل:	يعرّف التمويل بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل مشروع أو أي نشاط يحتاج إلى هذا التمويل بصورة تحقق اكبر معدلات النمو الممكنة.
فترة السماح:	هي الفترة التي لا يقوم فيها المقترض/ة بدفع أي شيء من التزاماته تجاه المؤسسة التي قدمت له القرض.
فترة السداد:	هي الفترة التي تقوم خلالها المقترض/ة بتسديد القرض.
التمويل الصغير:	يعني تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة جدا لمساعداتهم على الانخراط بنشاطات منتجة آو لتنمية مشاريعهم متناهية الصغر.
البرنامج:	هو عبارة عن خطة أو مجموعة خطط تنفذ من قبل فرد أو مجموعة أفراد في فترة زمنية محددة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة.
المؤسسة:	هي عبارة عن برنامج أو مجموعة من البرامج تخدم هدف واحد أو مجموعة أهداف وتضم كادر بشريا يعمل على تنفيذ هذه البرامج.
الاتساق الداخلي:	أسلوب إحصائي يستخدم في تحليل الاختبارات ، وذلك من خلال أيجاد معامل الارتباط بين نتيجة كل فقرة في الاختبار على حدة مع نتيجة الاختبار ككل (المجموع الكلي).
معامل الصلاحية:	عملية اختبار تجري على الفقرات المكونة للاستمارة بهدف الإبقاء على الفقرات ذات التمييز العالي والجيدة وتستبعد الفقرات معدومة الأثر.

تقييم برامج القروض النسوية للمشروعات الصغيرة في فلسطين

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على قطاع المشروعات الصغيرة و برامج الإقراض النسوية لهذه المشروعات العاملة في فلسطين، واهم المشكلات التي تواجه كل من البرامج والمشروعات المشار إليها بوصفها اتجاه تنموي، إضافة إلى سبل وآليات النهوض بالمشروعات الصغيرة وبرامج الإقراض، كما سعت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه برامج القروض النسوية في إحداث التنمية المجتمعية، و أخيرا تطوير مجموعة من التوصيات التي تركز على الأوليات الاستراتيجية لهذه البرامج.

واقتصرت الدراسة على العاملين في برامج الإقراض والنساء المقترضات من هذه البرامج لدى المؤسسات العاملة في فلسطين، وهي المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) والجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، وقد استخدمت الاستمارة كأداة لجمع البيانات، وتم استعمال أسلوب ليكرت في تصميم الاستمارة، وذلك بإعطاء إجابات المبحوثين أوزان تتراوح من (1-5) بين معارض بشدة إلى موافق بشدة، حيث تم استخراج متوسطات الإجابات وتدريجها، كما تم ا ستعمال أسلوب الارتباط من اجل اختبار الفرضيات.

وقد تكونت الرسالة من خمسة فصول، الفصل الأول (التمهيدي) وفيه تم عرض مشكلة وأهداف الدراسة، والفرضيات الرئيسية والفرعية، وأهمية الدراسة و حدودها، أما الفصل الثاني وهو الإطار النظري للدراسة وفيه تم استعراض الأدبيات السابقة حول الإقراض والتمويل والمناهج السائدة، ومن ثم تم مناقشة موضوع المشروعات الصغيرة عالميا ومحليا، وتعريف القطاع من حيث أهميته وبعض التحفظات على ذلك، وكذلك أهم مؤسسات الإقراض النسوية في فلسطين وبرامجها، أما الفصل الثالث فقد احتوى على الإطار المنهجي للدراسة حيث تم عرض مجتمع وعينة الدراسة، و أداة جمع البيانات وطرق تحليلها بالإضافة إلى متغيرات الدراسة، الفصل الرابع احتوى على النتائج ومناقشتها ، حيث تم مناقشة خصائص عينة الدراسة ومواقف المبحوثين من مجالات الاستبانة وكذلك اختبار الفرضيات وتحليل عوامل الارتباط، الفصل الخامس و الأخير احتوى على أهم الاستنتاجات و التوصيات.

وقد بينت الدراسة وجود علاقة بين ما تعمل على تحقيقه مؤسسات الإقراض النسوية من خلال برامجها وتوقعات المقترضات من هذه البرامج وان كانت هذه العلاقة إيجابية من وجهة نظر النساء المقترضات وسلبية من وجهة نظر العاملين في برامج الإقراض ، كما تبين وجود علاقة بين طبيعة المشروعات الممولة وبين كل من الاحتياجات الحقيقية للمقترضات، ودوافع النساء في الاقتراض وأماكن سكناهن، فيما غابت العلاقة بين طبيعة المشروعات الممولة وكل من نجاح هذه المشروعات والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة سواء العاملين في المشروع أو غير العاملين فيه وذلك من وجهة نظر المقترضات، كما غابت العلاقة كذلك بين ين طبيعة المشروعات الممولة وكل من الاحتياجات الحقيقية للمقترضات و دوافع النساء في الاقتراض و نجاح هذه المشروعات من وجهة نظر العاملين في برامج الإقراض.

كذلك تبين وجود علاقة سلبية بين دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج وبين كل من الحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة القادرين على العمل ووجود علاقة إيجابية مع العوامل المحفزة لعملية الإقراض من وجهة نظر الفئتين المبحوثتين، فيما غابت العاقة بين دوافع النساء في الاقتراض وكل من مكان السكن والمستوى التعليمي من وجهة نظر المقترضات ، وكذلك تبين وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة فعليا وكل من المكان الذي ينشط فيه المشروع والمستوى التعليمي للمقترضة وان كانت العلاقة سلبية في الحالة الأولى وذلك من وجهة نظر المقترضات ، من جانب آخر وجد علاقة بين نجاح المشروعات الممولة فعليا والخدمات المساندة التي تقدمها مؤسسات الإقراض من وجهة نظر العاملين في برامج الإقراض وغابت هذه العلاقة من وجهة نظر المقترضات، كما غابت العلاقة بين نجاح المشروعات الممولة فعليا وكل من إجراءات عملية الإقراض، الضمانات التي تطلبها مؤسسات الإقراض و نوع القرض الذي حصلت عليه المقترضة لتمويل المشروع وعدد الأفراد القادرين على العمل من وجهة نظر الفئتين المبحوثتين ، من جانب آخر وجد علاقة بين رضا المقترضات عن برنامج الإقراض وبين كل من إجراءات عملية الإقراض و نجاح المشروعات الممولة من وجهة نظر الفئتين المبحوثتين، أما بالنسبة للعلاقة بين رضا المقترضات عن برنامج الإقراض والخدمات المساندة فوجدت العلاقة في حال المقترضات وغابت في حال العاملين في برامج الإقراض.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات ، القسم الأول موجه للجهات الرسمية والجهات التي ينظر لها كعامل فاعل في المستقبل في هذا المجال، منها تبادل الخبرات على الصعيدين المحلي والعالمي، والعمل على إيجاد بنية تحتية تدعم الاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة ورفد هذا القطاع بالتشريعات والقوانين اللازمة مع إعطاء المزيد من الاهتمام لجانب الترويج لهذا القطاع ، أما القسم الثاني فهو موجه لمؤسسات الإقراض ، منها التنسيق والتكامل بين المؤسسات العاملة في هذا القطاع وكذلك توجيه الخدمات نحو مشروعات تشغل اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة وترتبط باحتياجات

السوق وتقديم المزيد من الخدمات والبرامج التي تناسب اكبر عدد ممكن من طالبي الخدمة وانتهاء بالمداومة على رفع كفاءة العاملين في برامج الإقراض.

An Evaluation of Micro-credit Programs for Women in Palestine

Abstract:

This study aimed to explore the small enterprises sector as well as the micro-credit programs for women in Palestine targeting women, and to define the main problems facing these enterprises and programs that constitute an important development destination. Furthermore, this study aimed to explore the different mechanisms that could lead to developing such enterprises and programs and to identify the role of these programs in social development, and finally to formulate a set of recommendations that concentrate on the strategic priorities of these programs.

The study focused on both the employees and the beneficiaries from this programs in Palestine, namely FATEN and ASALA. A questionnaire, designed according to the Licart procedure, was used to collect data. Answers were assigned a value from 1-5 (from very negative to very positive) and a Mean was computed, and graded and correlations were computed to test assumptions.

The five chapters of the study were as the following, the first chapter focused on the theoretical approach that showed the study problem, importance, objectives, main and sub-assumptions. Chapter two noted the previous researches related to the study especially concerning the small enterprises, defined the concept nationally and internationally, and finally listed the main relevant institutions and their programs in Palestine. Chapter three described the methodology of the study and tools for data collection. The fourth chapter included the results and discussions of specification of the sample, testing the assumption and analyzing the correlation factors. Finally, chapter five included the conclusions and recommendations.

The study showed out an existing relationship between the programs' objectives and the expectations of the beneficiaries. This relation was seen positive according to the beneficiaries' opinion but negative according to the employees' opinion. also it showed the relationship between the nature of the funded projects from one side and the actual needs of the recipients from the other side, motivations to participate, and the living places from the other side while there is no relation with the projects success, marital status and the number of workers in the family according to the beneficiaries opinion and no relationship between the funded projects' nature and the actual needs of the recipients, motivations and projects success.

Furthermore, the study showed a negative relationship between the motivation to participate from one side and marital status, the number of workers in the family from the other side, and a positive relation with extra-motivation factors according to beneficiaries and employees' opinions. While the study showed that there is no relationship between the motivation to participate from one side and living places and the education level from the other side. A relationship was found between the projects' success and the project action place and education level according to the beneficiaries' opinion. Another relationship existed between projects' success and the support services according to the employees' opinion while the beneficiaries had a different opinion according to this. The study showed that there is no relation between the projects' success and loaning procedure, guarantees, loan types and number of workers in the family according to both beneficiaries

and employees. Also, a relation was discovered between the beneficiaries satisfaction, the loaning procedure, and the projects' success according to both beneficiaries and employees. As for the relation between the beneficiaries' satisfaction and loaning procedures, it existed according to the beneficiaries while it did not according to the employees' opinion.

Finally, the study summarized two parts of recommendations; the first part concerned the formal lending institutions that includes exchange of experiences locally and internationally, establishing infrastructure that promote investments in this sector and promoting laws that lead to attracting more investments while the second part of these recommendations concerned the lending programs that includes cooperation and integration among the various programs / institutions, to concentrate on the projects that utilize the maximum number of workers and depend on the market needs, to increase the scope of the programs and support services and to train the programs workers.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

تعرض الاقتصاد الفلسطيني لضغوط قاسية طوال أعوام الاحتلال، وإضافة إلى افتقاره للحماية ولاتجاهات النمو المستقرة، واجه هذا الاقتصاد عددا من الكوابح والقيود الناجمة عن الإجراءات الاقتصادية والأوامر العسكرية الإسرائيلية، فضلا عن ضيق قاعدة الموارد الطبيعية، والارتباط التبعي بالاقتصاد الإسرائيلي، وضعف المقدرة المؤسساتية، وغياب الإدارة المركزية الوطنية، ووجود درجة عالية من قابلية التأثر بالصدمات الاقتصادية والسياسية الخارجية مما جعله اقتصادا هشا وأوجد الحاجة الضرورية والماسة إلى صياغة البدائل الاقتصادية الوطنية والمجتمعية الهادفة لإخراج الواقع الفلسطيني الحالي من مأزقه الراهن (الصوراني، 2003).

وقد أصبح إيلاء أولوية مناسبة للمشروعات الصغيرة ينطلق من واقع تدني مستوى الاهتمام بها خلال أعوام انتفاضة الأقصى الثانية الرغم من توفيرها القسط الأعظم من فرص العمل، في حين أنفقت كميات من الدعم المالي المقدم من الدول المانحة في مجالات للتشغيل المؤقت غير المرتبطة بتوليد فرص عمل دائمة، ويتزايد الإقرار بالدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودورها في المساعدة على تحقيق قسط هام من أهداف سياسات التشغيل، بل إن التركيز على خيار تنمية وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة بات يعتبر وسيلة فعالة وضرورية لمعالجة مشكلة البطالة والحد منها (هلال، 2002).

إن برامج تنمية التجمعات الريفية من البرامج الهامة والمميزة، وتعمل على توسيع قاعدة الاستفادة من المشروعات التنموية التي يتم تنفيذها على مستوى التجمعات التي تتشابه في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وتتشابه كذلك في احتياجاتها وأولياتها التنموية، إضافة إلى ذلك تتميز مشروعات تنمية التجمعات الريفية بأنها تحفزها المشاركة المحلية بشكل واسع من خلال تحديد أولويات المشروعات وتنفيذها ومتابعتها في جميع المراحل وملكيتها (عبد الهادي، 2004).

أن هذا النهج يعزز انتماء المجتمعات المحلية إلى هذه المشروعات وبالتالي استدامتها، خصوصا وأن هذه المشروعات عادة ما تكون استجابة لاحتياجات هذه التجمعات، ومن هذه البرامج التي تنتشر في فلسطين " مؤسسات وبرامج القروض النسوية للمشروعات الصغيرة"، غير أن العديد من الفلسطينيين يرى أن سياسة الدعم الأجنبي (التمويل) التي تتلقَّاها المراكز والمؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة تثير الكثير من علامات الاستفهام حول أهداف الدعم الخارجي المؤقت المقدم للشعب الفلسطيني، غير أن هذه المشروعات لها شروطها ومحدداتها السياسية (عبد الهادي، 2004).

فالمساعدات والقروض الممنوحة للفلسطينيين سواء كسلطة أو كمنظمات حكومية وغير حكومية لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالبنية التحتية أو البنية الفعلية على الأرض، ويضاف إلى ذلك ظاهرة تدني نسب تسديد القروض والتي تشكل تحديا جديا لمصداقية و نجاعة عمل مؤسسات الإقراض، فتخلف المقترضين عن التسديد يؤدي إلى تراكم ديونهم بصورة تفوق قدراتهم المالية على التسديد في المستقبل، مما ينتج عنه وعلى المدى البعيد إرباكهم ماليا وربما فقدانهم لموجوداتهم الثابتة، كما يؤدي ذلك إلى استنزاف أموال مؤسسات الإقراض وإعاقة استثمارها في دورات إنتاجية جديدة وكل ذلك يترك اثره السلبي على عملية التنمية بمجملها (عبد الهادي، 2004).

1.2 مشكلة الدراسة

تمركزت مشكلة هذه الدراسة في:

1. التعرف على واقع المشروعات الصغيرة ومؤسسات الإقراض النسوية في فلسطين، بوصفها أحد العوامل البارزة للنهوض بالتشغيل.
2. التعرف على ما يواجه هذه البرامج من عثرات وإشكاليات وتحديات تحد من قدرتها على الوصول إلى اكبر عدد ممكن من النساء الراغبات بالحصول على القروض، وذلك من خلال

الإجابة على مجموعة من التساؤلات، سواء كان ذلك بفعل العوامل الداخلية أو الخارجية والتي في محصلتها النهائية – وأياً كان مصدرها – تؤثر في اتجاهات هذه البرامج.

3. التعرف على القضايا الخصوصية التي تتمتع بها مؤسسات الإقراض النسوية في فلسطين والنظرة المجتمعية لهذه البرامج بالإضافة إلى أهداف عملية الإقراض أولوياتها ودورها في تحقيق التنمية.
4. التعرف على الأسباب الكامنة وراء فشل الكثير من مؤسسات الإقراض النسوية والمشكلات التي تواجه هذه البرامج وتحد من فاعليتها.
5. وأخيرا التعرف على البدائل الواجب إتباعها من اجل تطوير مؤسسات الإقراض وضمان استمرارها بالإضافة إلى أية قضايا قد تطرأ خلال الدراسة.

1.3 أسئلة الدراسة

يمكن ان نلخص أسئلة الدراسة في الآتي :

1. ما الأهداف التي تسعى لتحقيقها مؤسسات الإقراض النسوية، هل تسعى لتحقيقي الربح المادي أم أنها تسعى لتمكين المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي.
2. ما توقعات المقترضات من هذه البرامج وكيف يمكن أن تساهم هذه البرامج في تعزيز موقع المرأة الفلسطينية ومكانتها.
3. ما طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وهل تتفق في هذا التوجه مع الاحتياجات الحقيقية للمقترضات، وما مدى تأثير ذلك على إقبال المرأة لدخول القطاع الاقتصادي سواء كان ذلك سلبا أو إيجابا.
4. هل تؤثر الخصائص الاجتماعية للنساء الراغبات بالاقتراض على طبيعة المشروعات التي تنوي إقامتها من خلال الاقتراض من مؤسسات الإقراض النسوية.
5. ما الأسباب الحقيقية وراء رغبة المرأة بدخول المنافسة الاقتصادية، وهل تنظر المرأة لهذه المنافسة على أنها وسيلة للتعبير عن ذاتها واستقلاليتها.
6. متى يمكن وصف هذه المشروعات بالنجاح أو الفشل وكيف تساهم مؤسسات الإقراض النسوية في كلا الحالتين، سواء كان ذلك من خلال أنواع القروض، إجراءاتها، الضمانات المطلوبة، وما يمكن أن يرافق العملية من خدامات مساندة.

7. هل من الممكن أن تحصل مؤسسات الإقراض النسوية على رضا المقترضات مقابل أدائها الجيد – المرتبط بإجراءات العملية الإقراضية وتبعاتها – أم أن رضا المقترضات غاية لا تدرك.
8. ما أشكال القروض التي تفضل المقترضات الحصول عليها وهل تتفق في هذا التوجه مع توجه مؤسسات الإقراض النسوية.

1.4 فرضيات الدراسة

وبناء على مراجعة الأدبيات السابقة في هذا الموضوع تم استنباط الفرضيات التالية:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ما تعمل مؤسسات الإقراض النسوية على تحقيقه من خلال برامجها وتوقعات المقترضات من هذه البرامج.
2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والاحتياجات الحقيقية للمقترضات (الطلب).
3. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية ودوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج.
4. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية ونجاح هذه المشروعات التي يتم دعمها.
5. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية ومكان سكن المقترضة.
6. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والحالة الاجتماعية للمقترضة.
7. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والمستوى التعليمي للمقترضة.
8. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وعدد أفراد أسرة المقترضة.
9. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وعدد أفراد الأسرة القادرين على العمل.
10. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والحالة العملية للمقترضة قبل الاقتراض.

11. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج ومكان سكن المقترضة.
12. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج والحالة الاجتماعية للمقترضة.
13. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج والمستوى التعليمي للمقترضة.
14. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج وعدد أفراد الأسرة القادرين على العمل.
15. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج وعوامل تؤثر على توجه المرأة نحو الاقتراض.
16. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض وإجراءات الإقراض.
17. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والضمانات المطلوبة من قبل مؤسسات الإقراض.
18. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض ونوع القرض الذي حصلت عليه المقترضة لتمويل المشروع.
19. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات.
20. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والمكان الذي ينشط فيه المشروع.
21. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض وعدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع.
22. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والمستوى التعليمي للمقترضة.
23. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المقترضات عن مؤسسات الإقراض وإجراءات عملية الإقراض.
24. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المقترضات عن مؤسسات الإقراض ونجاح المشروعات الممولة.
25. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المقترضات عن مؤسسات الإقراض والتواصل المستمر مع المقترضات من خلال الخدمات المساندة.

1.5 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع المشروعات الصغيرة على المستوى الوطني كمصادر مدرة للدخل في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تزداد سوء يوما بعد يوم منذ مطلع انتفاضة الأقصى الحالية، وكذلك في ظل الارتفاع الحاد في نسبة البطالة بين القوى العاملة الفلسطينية، وتزداد هذه الأهمية مع زيادة الاهتمام على مستوى الأفراد بشكل عام ومحدودي الدخل بشكل خاص بإنشاء مشروعات اقتصادية صغيرة ومتناهية الصغر مدرة للدخل، وذلك كاستراتيجية ملائمة في الوقت الراهن لمحاربة الفقر.

أما على صعيد مؤسسات الإقراض النسوية موضوع الدراسة فتعتبر مهمة لأنه يمكن ان تعكس جزء من أداء طبيعة وسلوك هذه المؤسسات وقدرتها على الوصول إلى الفئة المستهدفة ، ويمكن ان تؤشر على طبيعة الإجراءات المتبعة داخل هذه المؤسسات ، والتعرف على وجهات نظر المقترضات وبالتالي المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات وتحد من قدرتها على أداء رسالتها التنموية.

وأخيرا ، يمكن لهذه الدراسة ان تقدم أفكار تعمل على دعم وتطوير وضع المرأة بشكل عام وتعزز من مساهمتها الاقتصادية في الاقتصادي الفلسطيني سعيا لإبرازها كشريك كامل في عملية التنمية، إلى جانب إغناء المكتبة العربية بدراسات تتطرق إلى الموضوع بشيء من الدراسة والتحليل.

1.6 مبررات الدراسة

إن أحد واهم مبررات هذه الدراسة هو وجود العديد من المعوقات والسلبيات التي واكبت عملية الإقراض في فلسطين خلال الفترة الماضية ومن هذه المعيقات (فلسطين، وزارة العمل، 2003):

1. طبيعة وسياسة مؤسسات الإقراض النسوية.
2. عدم وضوح الدور المطلوب أن تلعبه مؤسسات الإقراض النسوية في عملية التنمية.
3. قلة الخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات.
4. انخفاض نسبة سداد القروض المرتبطة بالنظرة إلى هذه المؤسسات على أنها نوع من دعم الصمود أو من المؤسسات ذات الخدمات المجانية.

5. عدم توفر بيئة إقراض صالحة إضافة إلى قلة الوعي بدور هذه المؤسسات.
6. غياب القانون وضعف السلطة التنفيذية التي تشكل أحد ضمانات سداد القروض.
7. تكاليف إدارة هذه المؤسسات المرتفعة مقارنة بحجم سلة القروض المقدمة.
8. الحاجة إلى التنسيق المتكامل بين المؤسسات العاملة في هذا المجال إلى جانب ضرورة وجود استراتيجية مركزية تحكم عملية الإقراض وتوجهها.

أما مبررات إجراء عملية تقييم فهي كثيرة جداً ولعل أبرزها ولاسيما فيما يتعلق بمؤسسات الإقراض النسوية ما يلي:

1. محدودية مصادر مؤسسات الإقراض.
2. سعي مؤسسات الإقراض إلى المحافظة على صورتها أمام الممولين والذي يتطلب إجراء عمليات تقييم لأدائها.

1.7 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المشروعات الصغيرة ومؤسسات الإقراض النسوية للمشروعات الصغيرة المعمول بها في فلسطين، وكذلك التعرف على أهم المشكلات التي تواجه مؤسسات الإقراض النسوية والمشروعات الصغيرة كاتجاه تنموي، إضافة لبحث سبل وآليات النهوض بها ودعمها من اجل توفير المزيد من فرص العمل.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات الإقراض النسوية في إحداث التنمية المجتمعية وذلك من خلال الإطلاع على ما تم من عمليات تقييم لبرامج هذه المؤسسات ومحاولة تطوير مجموعة من التوصيات التي تركز على مدى التقدم الذي أحرزته هذه المؤسسات مقارنة بالأولويات الاستراتيجية لها، بالإضافة إلى نشر نتائج التقييم وإعداد مجموعة ملاحظات توجه إلى المعنيين بهذا القطاع ومن ثم الترويج والتسهيل لعملية التغذية المرتدة من عملية التقييم لأغراض تؤدي في المحصلة إلى تعظيم الفائدة وتحسين الإجراءات.

1.8 حدود الدراسة

من الناحية الزمنية تم جمع البيانات (تعبئة الاستمارات) في الفترة الواقعة بين شهري 8 و 12 من العام 2005، أما من الناحية المكانية فكانت الضفة الغربية وقطاع غزة هي الحدود المكانية للدراسة، حيث تم التركيز على المقترضات من المؤسسة الفلسطينية للإقراض و التنمية " فاتن"، والجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال " أصالة".

الفصل الثاني

الأدبيات السابقة

2.1 مقدمة

على الرغم من وجود عدد لا باس به من الأدبيات التي تطرقت إلى وضع المرأة الفلسطينية بشكل عام أو خاص أو ناقشت جانب من جوانب حياتها سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، إلا أن القليل جدا من الدراسات التي تحدثت عن الإقراض بشكل عام أو الإقراض الموجه للنساء بكل خاص أو تناولت أهمية هذا النوع من الإقراض في التنمية ومدى مساهمته في خلق فرص عمل للنساء، وبالتالي الحد من الفقر.

ولم تتوفر أية دراسة اختصت بدراسة الإقراض النسوي من وجهة نظر ناقدة، أو دراسة يمكن النظر إليها بوصفها مشروع تقييم لدور هذه البرامج في إحداث عملية التنمية، حيث تم مراجعة عدد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى الإقراض بمفهومه العام أو الخاص موضوع هذه الدراسة، إضافة إلى دراسات صدرت عن مؤسسات أهلية ودولية ينصب جهدها في مجال التنمية المجتمعية، وخلال عملية المراجعة انصب التركيز على القضايا التي تلامس روح هذه الدراسة وتنسجم مع أهدافها.

كما حاولت الدراسة وصف ما ورد في هذه الدراسات كمحاولة للمقاربة بين ما خلصت إليه هذه الدراسات، من اجل أن تقديم صورة عامة على الأقل لواقع مؤسسات الإقراض النسوية، ومن أهم هذه القضايا، توضيح مدى اهتمام المؤسسات التنموية بهذا النوع من الإقراض، وحجم الدعم المالي المقدم للنساء تحت هذا البند، وكذلك احتياجات النساء وما يواجهها من عقبات وذلك على ضوء توصيات هذه الدراسات وما خلصت إليه من نتائج.

2.2 مؤشرات ذات علاقة

قبل الدخول في إبراز أهم القضايا التي عالجتها بعض الدراسات المتعلقة بالإقراض الموجه للنساء، سيتم استعراض بعض المؤشرات ذات العلاقة ومنها أن إمكانيات النساء في الضفة والقطاع محدودة في الوصول إلى الموارد والتحكم بها، كما أن النساء أفقر من الرجال ليس لأنهن لا يعملن بل لان جزء كبير من عملهن لا يتقاضين عليه اجر، كما أن فئة الأرامل والمطلقات وذوات الأزواج الغائبين تعتبر من الفئات التي تعاني من الفقر الشديد، وهذه النسبة تشكل ما بين (7.9–31.4%) بين النساء في الفئات العمرية (45–59) سنة (هلال ، 2002)، إن نسبة النساء بين القوى العاملة في الربع الثاني من العام 2004 هو 13.4% مقابل 12.8% في العام 2003 يقابلها على الترتيب 66.9% و67.6% للرجال، كما أن متوسط الأجور للنساء كان خلال الربع الثاني من العام (2004) كان 63.1 شيكل مقابل 53.8 شيكل في العام (2002) يقابلها على الترتيب 78.1 شيكل و 62.2 شيكل للرجال على التوالي (2004 ، 2002)، (وزارة شؤون المرأة، 2005).

2.3 الإقراض

2.3.1. أهمية الإقراض:

تنظر النساء الفقيرات إلى عملية الإقراض بأنها حاجة حقيقية لهن وفي حال توفر القروض وبالشروط الميسرة فإنها تحد من الفقر، ويشير هلال (2002) إلى ذلك بوضوح ومن خلال المقابلات الفردية التي أجريت مع النساء الفقيرات أو من خلال مجموعات النقاش المركزة، حيث تم اعتبار صعوبة حصول المرأة على قروض ميسرة بشروط ميسرة أحد العوامل المولدة للفقر، وهذا ما تشير له بوضوح الصالح (2001) التي ترى أن القروض الصغيرة تساعد في التخفيف من حدة

فقر الفقيرات في المدن والريف وترى أن القروض الصغيرة تعتبر من وسائل تدعيم مكانة المرأة في هذه المجتمعات.

أما حول الدوافع وراء الحصول على القروض، فلأن الحصول على القرض يشكل استجابة لحاجة لدى الباحث عن قرض، غير ان هذه الحاجة تختلف كماً ونوعا تبعا لطبيعة المشروع القائم أو المنوي إقامته و/أو تطويره.

فبحسب الصفدي (2004) والتي أجرت مسحا على عينة من النساء المقترضات في قطاع غزة، فان حوالي 95.9 % من المبحوثات أكدت على أن الدافع وراء الحصول على القرض هو الحاجة لاستخدامه في المشروع ، فيما رأت 51.3% من المستطلعات أن القرض كان مهما في تطوير المشروع، وأدى إلى زيادة أرباحهن وخفض التكاليف نتيجة لعملية الشراء نقدا بدل الشراء عن طريق الدين.

2.3.2.العرض والطلب:

إن عملية الإقراض وتمويل المشروعات الصغيرة باتت سلعة عالمية متداولة في دول العالم، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة منها، وهذا ما يشير إليه البنك الدولي (2004) حيث بين أن القطاع المالي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزال يلعب دوراً يقل كثيراً عن الدور الذي يلعبه في إقتصادات أخرى على الرغم من تمتع هذه الإقتصادات بمستوى متساوي من الدخل، ويصف التقرير برامج الإقراض الصغير بأنها عاجزة عن الوفاء بحجم الطلب، حيث قَدر البنك حجم الطلب على هذه القروض في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 1.4 مليار دولار على الأقل.

كما فقد قدر البنك عددهم طالبي خدمة الإقراض بأكثر من أربعة (4) ملايين شخص، وحول التقديرات الحالية يشير البنك إلى أن هناك أقل من 200 ألف مقترض، أي حوالي 5% فقط من العدد المقدر لطالبي الخدمة يستفيدون من هذه الخدمة في المنطقة، كما تشير التقديرات ذاتها أن إجمالي القروض يبلغ نحو 100 مليون دولار أمريكي أي حوالي 7% من القيمة لمالية للطلب المقدر على هذه الخدمة (البنك الدولي، 2004).

وهذا ما يشير إليه البنك الدولي في دراسة من إصداره لكل من براندسما وهارت (2000) حيث يرى أن عدد المتعاملين مع هذه الصناعة تضاعف في الفترة ما بين الأعوام 1997 و 1999، حيث وصل الرقم إلى 170 ألف مقترض في العام 1999 مقارنة ب 90 ألف في العام 1997، ونوهت الدراسة إلى أن إمكانية الانتشار لهذه الصناعة التي لا زالت " هائلة " في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شريطة أن تتوفر الموارد المالية، مستشهدا بان إمكانيات مؤسسات الوساطة المالية العاملة حاليا في الإقراض الصغير لا تفي سوى باحتياجات 5 % من الطلب على هذه الخدمة.

أما على الصعيد المحلي فتشير مؤسسة مسار (2002) إلى أنه وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر من المشروعات يتم تمويلها فعليا براس مال خاص أو ما يمكن تسميته "بالتمويل الذاتي"، إلا أن هناك رغبة للحصول على القروض، وان كان الاعتقاد السائد لدى أصحاب هذه المشروعات أن الحصول على القروض غير متاح.

وحول الأسباب التي تجعل مؤسسات الإقراض تتشدد في الإجراءات والضمانات المطلوبة من اجل منح القروض، فقد كانت الأسباب متعلقة بحالة الفوضى وغياب القانون، مما يعني مخاطرة اكبر تواجه مؤسسات الإقراض، فبحسب مؤسسة مسار (2002) فان هناك عدد من المؤشرات التي أدت إلى انخفاض العرض وفي مقدمتها نسبة القروض غير المستردة أو المعدومة منذ مطلع الانتفاضة.

ويعد تطور الوضع السياسي بشكله السلبي مؤشرا على أن سبب رفض هذا العدد الكبير من طلبات الإقتراض ليس النقص في الأموال المتوفرة لدى مؤسسات الإقراض، والدليل على ذلك العدد الكبير من طلبات الإقتراض التي يتم رفضها شهريا والتي تقدر بـــ 30 % من العدد الإجمالي للطلبات المقدمة، بل ان السبب هو التشدد في إجراءات الحصول على القروض مقارنة بالوضع قبل انتفاضة الأقصى الحالية (مسار، 2002)، ويتفق مكحول (1997) الذي يرى أن موضوع المخاطرة العالية يجعل مؤسسات الإقراض تفضل منح القروض للمشروعات الكبيرة نسبيا حيث تمتاز بكون عامل المخاطرة فيها اقل، أما فلفل (2003) فإنها تنظر للموضوع من زاوية أخرى مشيرة إلى أن البنوك تقدم قروض لتطوير المشروعات القائمة ولكن بشروط غير متوافقة مع احتياجات النساء أصلا.

2.3.3.التمويل (الإقراض):

عند الحديث عن أنواع مؤسسات الإقراض، فهناك بحسب الصالح (2001) قطاعين من هذه المؤسسات، القطاع الأول وهو القطاع العام، ويشمل قطاع البنوك سواء كانت الحكومية أو التجارية والذي يحتل الصدارة في بعض البلدان العربية ومنها على سبيل المثال تونس واليمن، وعلى العكس من ذلك فهناك بلدان مثل لبنان يحتل فيها الصدارة القطاع الثاني وهو قطاع المنظمات غير الحكومية.

وهذا ما يشير إليه البنك الدولي (2004) في موجز له، حيث يؤكد سيطرة البنوك على الأنظمة المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أما في الأراضي الفلسطينية فتشير عودة (1998) إلى انه يمكن تقسيم مؤسسات الإقراض بحسب أهدافها إلى ثلاثة فئات: الأولى هي المؤسسات التجارية ويمثلها البنوك، أما الفئة الثانية فهي المؤسسات الأهلية التنموية المتخصصة في الائتمان والإقراض، أما الفئة الثالثة والأخيرة فهي المؤسسات الأهلية التي تستهدف النساء فقط بشكل محدد.

وتعد سياسة الدعم الخارجي واحدة من أهم العوامل التي تحكم سياسة العدد الأكبر من المؤسسات العاملة في مجال التنمية المجتمعية، وتزداد أهمية هذا العامل عندما يكون الدعم الخارجي هو المصدر الوحيد للمؤسسة، فمن المفترض بمؤسسات الإقراض أن تصل إلى مرحلة الاستقلال المالي وتصبح قادرة على الاستمرار الذاتي، ويشير كل من براندسما وشوالي (1998) إلى أنه من بين 60 برنامج (مؤسسات إقراض) تم دراستها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هناك 10 منها (16.7 %) استطاعت تحقيق الاستمرار الذاتي أو توشك على تحقيق ذلك.

وأشارت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات بحاجة إلى ما يزيد عن 1.4 مليار دولار من اجل الوصول إلى الفقراء القادرين على تنفيذ المشروعات، والذين يحتاجون إلى الدعم في ذات الوقت والبالغ عددهم حوالي 4.5 مليون شخص ، وهذا يتطلب بناء قدرات مؤسساتية محلية وإشراك القطاع الرسمي في هذا النشاط إلى جانب زيادة كفاءة وقدرة هذه المؤسسات من اجل الاستمرار.

وبحسب شلبي (2002) فإن هذه المؤسسات معتمدة إلى حد بعيد على الدعم الخارجي، ولا يوجد أي بديل يجعلها تعتمد على الدعم والخبرة المحلية، وهذا يفسر عدم الانتظام في عمليات التدريب وبالتالي فان هذه المؤسسات تبقى مرهونة بتوجهات الدول المانحة.

وامتدادا لهذه السياسة جاءت توصيات دراسة أعدت من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1997) بان تقوم المؤسسات المالية والإنمائية بإعداد ترتيبات تمويلية مرنة لتمويل المؤسسات الوسيطة التي تستهدف الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والاقتصادية للمرأة وتشجع الاعتماد على الذات، أما المؤسسات الدولية فدورها يجب أن يكون من خلال زيادة الدعم المخصص للبرامج والمشروعات الرامية إلى ترويج الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل بين النساء التي تعيش تحت خط الفقر.

2.3.4.تكافؤ الفرص:

تشير الصالح (2001) إلى أن حصة المرأة من القروض بشكل عام هي اقل من حصة الرجل، ويغلب عليها طابع الأنشطة المدرة للدخل خاصة ذات الطابع النسوي التقليدي على حساب مشروعات وتوظف عدد من الأيدي العاملة وتديرها النساء، وهذا يعني الاقتصار على مشروعات اقل إنتاجية.

أما عودة (1998) فتشير إلى أن نسبة النساء اللواتي يحصلن على القروض من البنوك التجارية لا تزيد على 4 %، وهذه النسبة لا تزيد عن 11 % في المؤسسات الأهلية، مما يعني أن فرص النساء اقل بكثير من فرص الرجال أو تكاد تكون محدودة، ويمكن أن يعود السبب في ذلك للطبيعة الاجتماعية التي تضع المعوقات أمام النساء، كما أن فرص حصول النساء على الضمانات المطلوبة للقروض اقل.

وبالرغم من تعدد مؤسسات الدعم العامة إلا أن أيا منها لا يقدم خدمته للنساء بشكل حصري، ويشير شلبي (2002) إلى أن جميع المؤسسات التي تدعم المشروعات الصغيرة – باستثناء عدد قليل جدا – لا تحدد برامج خاصة بالنساء، بل على العكس من ذلك تقدم خدماتها التدريبية والاستشارية للجنسين.

وكذلك فان جميع مؤسسات الإقراض نظريا تقدم الخدمة للأفراد، وبعضها يقدم الخدمة للمؤسسات – باستثناء المؤسسات الأهلية التي تقدم خدمتها للنساء فقط وهي بالتالي تتحيز للنساء – وهذا ما تشير إليه الصالح (2001) بعدم وجود أي مؤسسات عامة تقدم قروضا للنساء الفقيرات، إلا أن

هناك مؤسسات أهلية أدركت أهمية البعد الجندري، فتبنت هذا التوجه من اجل تمكين المرأة رغم أنها شككت في كون دعم قوى المرأة واردا بشكل صريح كغاية من غايات مؤسسات الإقراض.

أما عودة (1998) فترى وجوب تغيير السياسات لزيادة الفرص المتاحة للمرأة أسوة بالرجال، يضاف إلى ذلك أن المؤسسات الأهلية التي تستهدف النساء بشكل حصري هي أصلا مؤسسات ذات رسالة اجتماعية أكثر من كونها مؤسسات اقتصادية، وهي بالتالي تسعى لخدمة النساء اللواتي لا يستطعن الحصول على قروض من البنوك التجارية أو المؤسسات المختصة في التمويل، وتعد المؤسسات الأهلية أكثر تحسسا لاحتياجات النساء، لذا فهي تسعى لتذليل العقبات التي تحول دون حصول النساء على القروض، وان كان هذا السلوك يعتبر تحيزاً للنساء رغم ان المطلوب أن لا يكون التمييز قائم على أساس النوع الاجتماعي.

2.3.5.حاجة النساء إلى القروض والفرص المتاحة:

على الرغم من ان فرص النساء في الحصول على القروض هي اقل بكثير من فرص الرجال أو تكاد تكون محدودة، ذلك لاسباب مختلفة ، فانه وعلاوة على ذلك فإن فرص حصول النساء على الضمانات المطلوبة للقروض اقل، إلا انه ووتشير عودة (1998) إلى ان احتياج المرأة للقروض اكبر وكذلك نسبة السداد لديها اكبر مما هو عليه الامر بين الرجال، وتعود الأسباب في الزيادة التي طرأت ي الفترة الأخيرة على فرص النساء في الحصول على القروض إلى ثلاثة أسباب:

1. وصول المعلومات إليهن بشكل اكبر
2. المساعدة المقدمة لهن في إتمام إجراءات الحصول على القرض سواء بتقليل الضمانات أو من خلال المنسقين الذين يساعدون النساء في تعبئة الطلبات وإعداد الدراسات الاقتصادية، وكذلك تقريب الخدمة إلى مناطق سكنهن.
3. التدريب والإرشادات التي تساعدهن على رفع كفاءتهن في إدارة الأنشطة الاقتصادية.

من جهة أخرى فان الدعم الذي يساعد النساء في الحصول على مهنة يحقق لهن مجموعة من الفوائد، وهي بحسب عاشور(1999) دعم أسرهن، والحد من المشاكل العائلية، كما وجد أن معظم المقترضات ذات معنويات عالية على الرغم من ما يواجهن من مشاكل خلال أداء أعمالهن، كلك

وجد أن84.2 % المقترضات هن المصدر الرئيس للدخل داخل أسرهن، وكان الدافع الأساسي وراء سعي المقترضات للعمل هو تحسين الوضع المعيشي لأسرهن إلى جانب تحقيق الذات لديهن.

2.4 المشروعات النسوية

تعاني مشروعات الاقتصاد المنزلي ودور المرأة في هذه المشروعات من نقص في المعلومات الإحصائية، ويعزي سبب ذلك بحسب عبد الهادي وأبو دحو(1993) إلى عدم اعتبار هذا القطاع مساهما أساسيا في الاقتصاد القومي، إلى جانب اهتمام المؤسسات الفلسطينية المختلفة بمشروعات الإنتاج الجماعي، ويعود ذلك إلى النظرة لهذه المشروعات كتجربة أيديولوجية لاقتصاد وطني بديل، على حساب المشروعات النسوية الخاصة التي يمتلكها أفراد، والذي جاء انسجاما مع شعارات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، التي كانت تدعو إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وفك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي كخطوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

كما انه من المفيد الإشارة إلى ما خلصت إلية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة بيرزيت (1997) التي اعتبرت الجمعيات الأهلية إطارا للعمل الجماعي المنظم للمرأة في الأراضي الفلسطينية، واعتبرت الأنشطة والمشروعات التي أنشئت من قبل هذه الجمعيات أنشطة خدماتية وإنسانية تسعى لتقديم خدمة الغوث والرعاية للفئات المحتاجة، وقد تطور بعض هذه الأنشطة والمشروعات لتصبح مشاركة من قبل هذه الجمعيات في الاكتفاء الذاتي للمرأة من جهة، وتدريبها وتأهيلها بهدف توفير فرص العمل المنتج من الجهة الأخرى، وبذلك يصبح دور هذه الجمعيات يشمل العمل التنموي والمساهمة في إدارة شؤون المجتمع، وبالتالي التطلع إلى قيادة هذا المجتمع.

وعند الانتقال للحديث عن أسباب فشل المشروعات التي تديرها أو تمتلكها النساء، باعتبار هذا الفشل خسارة للاقتصاد الوطني، ولان التعرف على أسباب الفشل يرجى منه ان يكون سببا في تلافيه في المستقبل، فيرى شلبي (2002) أن معظم النساء المشاركات في الدورات التدريبية يفتقدن إلى الخبرة الإدارية والعملية، وهذا يجعل إمكانية فشل هذه المشروعات قائم، بالإضافة إلى أنه في حال تلقين تدريب فان قصر مدة التدريب وعدم التخصص في موضوعات التدريب يزيد من هذه الاحتمالية.

النساء المبحوثات حسب شلبي (2002) أجمعت على أن العادات والتقاليد الفلسطينية والصورة النمطية للمرأة، هي أحد أسباب الفشل الذي يحول دون مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية أو العمل خارج المنزل بشكل عام، إلى جانب قلة الخبرة لدى النساء في مجالات الإدارة والتسويق وما لديها من اعباء منزلية، وهذه العوامل تنعكس سلبا على أداء النساء في هذه المشروعات.

أما عبد الهادي وأبو دحو (1993) فلخصوا أسباب فشل المشروعات النسوية إلى نقص الخبرات في مجال التسعير والتسويق والإدارة المالية ومراقبة الجودة والصيانة، يضاف إلى ذلك عدم توفر الأيدي العاملة وغياب البنية التحتية و الإغلاقات، يلي ذلك عدم قدرة النساء على التحرك لأسباب اجتماعية، يضاف إليه التقسيم التقليدي للعمل بين الرجال والنساء القائم على النظرة التقليدية إلى المرأة من قبل العائلة وتجار السوق، وأخيرا عدم توفر خدمات الحضانة ورياض الأطفال، أما عاشور(1998) فلخص الأسباب بوجود نقص واضح في المهارات التجارية بشكل عام والتسويقية بشكل خاص كالشراء والبيع وحساب الربح.

2.5 أساليب الإقراض

وجد أن هناك أسلوبين سائدين في الإقراض الموجه إلى النساء، وهما الإقراض الفردي أو الإقراض بضمان المجموعة، ويختلف الأسلوب المتبع تبعا لسياسة مؤسسة الإقراض وأحيانا تبعا لحاجات المقترضات، أما فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة فيشير حامد وآخرون (1998) إلى أنه وبالرغم من أن مؤسسات الإقراض غير الحكومية تقدم قروضها للفئات التي لا تستطيع الحصول على قروض من القطاع المالي الرسمي، أو الفئات التي لا تستطيع الحصول على القروض من القطاع الرسمي، وقد لجأت مؤسسات الإقراض إلى الطرف الثالث لكفالة معظم القروض التي قدمتها في الفترة التي سبقت العام 1993، كما أن هذه الإجراءات لا زالت متبعة في المنظمات الحكومية.

ويرى مكحول (1997) أن أحد أهم المعيقات التي تواجه تمويل قطاع المشروعات الصغيرة من مؤسسات الإقراض أو قطاع البنوك هي الضمانات المطلوبة للحصول على القروض أو التمويل، وفي هذا السياق جاء كلام إستانبولي (2002) والذي طالب مستندا على كلام المبحوثين بوجوب مراجعة شروط الإقراض ومعاييره والأخذ بعين بالاعتبار الوضع المميز والحساس الذي يمر به الشعب الفلسطيني.

في بعض الحالات لم يكن أسلوب الإقراض المستخدم مع المقترضين هو محصلة اختيارهم، بل على العكس من ذلك، كان مفروضا من قبل مؤسسات الإقراض، وأكثر من ذلك فان أعضاء المجموعة المشتركة في القرض لم يكن لهم حق اختيار أعضاء المجموع المشتركة معهم، وهذا ما تشير إليه الصفدي (2004) من أن أعضاء المجموعة المشتركة في القرض لا يتم اختيارهم بمحض إرادتهم، بل ان ترشيحم يتم من قبل مؤسسة الإقراض بهدف إكمال المجموعة، كما أن الإقراض بضمان المجموعة بحسب فلفل (2003) هو أحد أهم البدائل التي قدمتها مؤسسات الإقراض النسوية كضمان يشكل بديلا لأشكال الضمان المستخدمة في القطاعات الرسمية كالبنوك مثلا.

ويتفق حامد (1998) مع هذا الرأي معتبرا أن مؤسسات الإقراض غير الحكومية، ومن اجل التقليل من حالات العجز عن السداد، لجأت إلى أسلوب جديد وهو التضامن الجماعي كبديل للضمان عن طريق الطرف الثالث وبحسب فلفل (2003) فإن هذه البدائل كان لها الأثر الإيجابي على المشروعات الصغيرة من خلال توفير فرص جديدة للحصول على القروض.

وعادة ما تلجا مؤسسات الإقراض إلى أسلوب الضمان الجماعي كوسيلة من اجل تقليل المخاطرة التي من الممكن أن تتعرض لها نتيجة عدم وفاء المقترضات بالتزاماتهن، وبحسب الصفدي (2004) فإن أعضاء المجموعة يكون لهن الدور الأكبر في الضغط على أي من أعضاء المجموعة من غير الملتزمات بتسديد ما عليهن، دون أن يكون هذا الدور منوط بمؤسسة الإقراض، ويعود السبب في ذلك إلى شعور أعضاء المجموعة بالمسؤولية الجماعية عن السداد في حال عدم التزام أحد أعضاء المجموعة.

وعادة ما تكون القروض الفردية بمثابة محفز من لجل جعل المقترضات في المجموعة الواحدة تلتزم بتسديد ما عليهن من التزامات في الوقت المحدد ودون أي تأخير، لان ذلك يساعد الأعضاء على بناء تاريخ إقراضي، مما يزيد من احتمالية الحصول على قرض من القطاع الرسمي في المستقبل (حامد، 1998)، من جهة أخرى وبحسب الصفدي (2004) فان مؤسسة الإقراض تقدم مجموعة من الحوافز، وفي مقدمتها إمكانية حصول العضو في المستقبل على قرض فردي وبحجم يوازي احتياجات المشروع القائم عليه، وهذا يشكل دافعا نحو الالتزام بالتسديد وفي الوقت المحدد، وهذا بالتالي يعني أن هناك عملية فرز تلقائية تتم داخل المجموعات تودي إلى خروج الأعضاء غير الملتزمين من هذه المجموعات، وعدم قبولهن في مجموعات جديدة تلافيا للعقاب الموجه لهذه المجموعات من قبل مؤسسة الإقراض، ومن الجدير الإشارة في هذا المقام إلى دراسة لمؤسسة

مسار(2002) والتي تشير إلى أن النسبة الأكبر من المقترضات تفضل الحصول على القروض بالأسلوب الفردي على حساب الأسلوب الجماعي من القروض.

2.6 الفائدة على القروض

الفائدة البنكية ليست نظام جديد، فهي نظام قديم جدا، وتتبع في الأنظمة المالية الرسمية الساعية للربح كما هو الحال في البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض التي ليس لها رسالة اجتماعية، أما في فلسطين فبحسب حامد (1998) فان مؤسسات الإقراض غير الحكومية التي عملت خلال حقبة الثمانينات وأوائل التسعينات لم تفرض أية فوائد على القروض، بينما فرضت مؤسسات أخرى أسعار فائدة اقل من تلك السائدة في السوق، وبالرغم من ذلك فقد كانت نسبة عدم السداد في هذه القروض عالية.

وتشير مسار(2002) إلى أن النسبة الأكبر من طالبي الإقراض تفضل الحصول على القروض على الطريقة الإسلامية، وهذا ما يشير إليه أيضا إستانبولي (2002) معتبرا أن فقراء الريف يرفضون عملية الإقراض بصورتها الحالية، مرجعا السبب في ذلك إلى الدين الذي يعتبر الفائدة الربوية مرفوضة.

2.7 مؤسسات الإقراض واستخدامات القروض

تختلف طبيعة المشروعات الممولة بالقروض المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض، وبحسب الصفدي (2004) فان الطابع الغالب لهذه المشروعات هو الطابع التجاري، والذي يشكل حوالي 61 % من بين هذه المشروعات، وبحسب عاشور (2003) فان السبب في اختيار ذلك النوع من المشروعات هو سعي النساء للربح السريع و القليل في الوقت ذاته، يضاف لذلك عدم الحاجة إلى راس مال كبير، يلي ذلك بحسب الصفدي (2004) المشروعات ذات الطابع الزراعي والتي تشكل حوالي16.9%، وأخيرا المشروعات الخدماتية والتي شكلت حوالي 11.6 %.

من جانب آخر شكلت القروض مصدر الدخل الوحيد لحوالي 46.6 % من المشروعات الممولة ، فيما كانت 30.7 % من المقترضات مسئولات عن دخل الأسرة بشكل كامل، وأن 63% من

إجمالي عدد أفراد الأسرة يعملون ضمن المشروع، إلا أن القروض المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض لم تكن كافية من اجل للوفاء بالاحتياجات المالية لهذه المشروعات، وقد لجأت الأسر إلى مجموعة من الإجراءات الأخرى لاستكمال التمويل اللازم (الصفدي، 2004).

وقد شكلت القروض التي مصدرها مؤسسات الإقراض رأس المال الابتدائي لحوالي 38.2 % من هذه المشروعات، يلي ذلك الادخار الشخصي لهذه لما نسبته 25.8 % (الصفدي، 2004) وهذا ما خلصت إليه مسار (2002) معتبرةً أن النسبة الأكبر من هذه المشروعات يتم تمويلها من مصادر ذاتية، ويتفق مكحول (1997) مع هذا التوجه مشيرا إلى انه بالرغم من تعدد مصادر التمويل كما سبق الإشارة إلا إن النسبة الأكبر من هذه المشروعات تعتمد على مصادر تمويل خاصة أو ذاتية (التوفيرات الأسرية) بنسبة تصل إلى 53.9 %.

وحول مصادر التمويل المفضلة، فيرى عاشور (2000) أن النساء تفضل الحصول على القروض من مؤسسات الإقراض مقارنة بالاقتراض من الأهل أو العائلة، في حين أن هؤلاء النساء لا تفضل الاقتراض من البنوك مطلقا.

وتشير الصفدي (2004) إلى أن التجربة الإقراضية الحالية لم تكن هي التجربة الأولى أو الوحيدة ل 25.5 % من المقترضات ، حيث سبق أن خضن هذه التجربة في السابق، وكان حوالي 11.6 % منهن حصلن على قروض من بنوك، وكان معدل عدد القروض للمقترضة الواحدة من مؤسسات الإقراض التي تتعامل معها حاليا 3.97 قرض ، وتراوح عدد القروض بين 1–15 قرض بقيمة تراوحت بين 140 – 2100 دينار وبمعدل 440.1 دينار للقرض الأخير.

وحول استخدامات القروض وأهدافها، فبحسب مسار (2002) فإن أصحاب هذه المشروعات يرغبون من خلال حصولهم على القروض إلى تغطية تكاليف العمليات التشغيلية أكثر من رغبتهم في تمويل تكاليف التوسع في هذه المشروعات، وان كان هناك طلب متزايد على القروض طويلة الأجل يفوق غيره من أشكال الطلب على القروض.

ويتفق مكحول (1997) مع هذا التوجه السائد بين أصحاب المشروعات، مشيرا إلى أن 31.6% من المشروعات الصغيرة تتطلب تمويل من اجل تغطية تكاليف العمليات التشغيلية، في حين إن ما نسبته 55 % المشروعات الصغيرة التي تطلب القروض لتغطية التكاليف الثابتة، وفي الوقت ذاته فان الحاجة إلى القروض لتغطية التكاليف التشغيلية تزداد في حالة المشروعات ذات الطابع

التجاري، في حين انه في حالة المشروعات ذات الطابع الخدماتي و الإنتاجي فان الحاجة للحصول على القروض تصبح ملحة من اجل تغطية تكاليف ثابتة.

وتتنوع مؤسسات الإقراض العالمية و المحلية تبعا لأهدافها التي تسعى من لتحقيقيها، فبحسب براندسما وهارت (2000) فقد صنفت مؤسسات الإقراض في بلدان مصر وتونس والأردن ولبنان وفلسطين إلى فئتين، الأولى فئة إقراض العاطلين عن العمل، ووصفت بسوء أدائها العام، أما الفئة الثانية فهي برامج المشروعات الصغيرة، وقد وصفت بأنها تعلمت من أفضل أساليب وممارسات الإقراض الصغير، وكيفتها بما يتناسب مع أفكار المشروعات الصغيرة التي ليست بالضرورة ملكا للفقراء أو تحت إدارتهم ولكنها تشغلهم.

أما بحسب عودة (1998) فانه بالإمكان تقسيم مؤسسات الإقراض في الأراضي الفلسطينية تبعا لأهدافها إلى ثلاثة فئات، الفئة الأولى وهي المؤسسات التجارية، وتمثلها البنوك واسعة الانتشار والتي تستحوذ على إدارة مئات الملايين من الدولارات كراس مال موجهة نحو الإقراض، أما الفئة الثانية فهي المؤسسات الأهلية التنموية المتخصصة في الإقراض، وهي التي تدمج بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية في الوقت ذاته، وتمتاز هذه المؤسسات بأنها تحدد سعر فائدة اقل نسبيا من سعر الفائدة لدى البنوك التجارية، أما الفئة الثالثة والأخيرة وهي المؤسسات الأهلية التي تستهدف النساء فقط بشكل محدد، والتي تمتاز برسالتها الاجتماعية أكثر من كونها مؤسسات اقتصادية، وتسعى لخدمة أولئك النساء اللواتي لا تستطيع الحصول على خدمة الإقراض من البنوك التجارية أو المؤسسات الأهلية التنموية المتخصصة في الإقراض، وتعتبر المؤسسات الأهلية أكثر تحسسا لاحتياجات النساء، وتسعى لتقليل العقبات التي تحول دون حصول النساء على القروض.

وتختلف فئات المقترضات تبعا لخبراتهن العلمية والعملية، فبحسب أبو نحلة (2001) فان هناك نوعان من المقترضات، المجموعة الأولى مسلحة بالمهارات والخبرة الطويلة، وهن في أمس الحاجة إلى راس المال و السيولة النقدية، أما المجموعة الثانية فهي مسلحة بالشباب و الطموح إلى جانب العلم والجهد الدءوب لتحقيق ذاتها، وذلك من خلال إنشاء وتطوير مشروعات اقتصادية، وهذه الفئة لديها الحاجة إلى راس المال و المعلومة.

وحيث أن من بين أهداف عملية الإقراض تخفيف حدة الفقر، فقد رأت الصالح (2001) أن تطبيق أسلوب مبتكر يربط بين حصول المرأة على القروض والأنشطة الاقتصادية الصغيرة المربحة، لا يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر، إذ لا بد أن يكون الإقراض جزء من مجموعة شاملة من

الإجراءات والوسائل التي تسعى للتخفيف من حدة الفقر، من اجل أن تحقق عملية الإقراض أهدافها في التخفيف من حدة الفقر، واعتبرت أن ذلك لا يمكن أن يحصل بمعزل عن معالجة الأسباب الجذرية لفقر المرأة دون الرجل، وهذا يتطلب – إلى جانب تعاون مؤسسات الإقراض – تعاون الجهات المانحة التي تدعم برامج إقراض النساء في المنطقة العربية.

وفي المجال نفسه فقد وجدت الصفدي (2004) أن مسؤولية تقديم الاستشارات المالية والفنية للمقترضات ليس من اختصاص مؤسسات الإقراض، بل لا بد أن تكون هناك مؤسسات خاصة تقدم هذه الخدمة، وكان ذلك مبني على أراء العاملين في مؤسسات الإقراض، أما المقترضات فأكثر من 50% منهن لم يتلقى أي نوع من أنواع التدريب الفني أو الإداري، في حين أن ما يزيد عن 50% من المقترضات اتفقت مع العاملين في مؤسسات الإقراض بان هذه الخدمات ليست من اختصاص مؤسسات الإقراض، وقالت نسبه مشابهة أنها ليست بحاجة إلى هذا التدريب، وكان ذلك إما لتوفر المعرفة الكافية أو لضيق الوقت أو لعدم احتياج المشروع لهذه الخدمات، ورأت انه ليس من الضروري أن غياب التدريب سيؤدي إلى فشل المشروع.

وبالرغم من كل المعيقات التي تحدثنا عنها في ما سبق، والتي تواجه النساء المقترضات وتحد من قدرتهن على الوفاء بالتزاماتهن، إلا أن هناك معينات يمكن أن تساعد النساء المقترضات على الوفاء بالتزاماتهن تجاه مؤسسة الإقراض، فبحسب حامد (1998) فان مؤسسات الإقراض غير الحكومية والتي تقدم القرض كجزء من رزمة خدمات – تشمل أيضا المساعدة الفنية والمساعدة على التسويق– تجعل الخوف من خسارة هذه الخدمات يزيد من احتمالية سداد القرض، وبالتالي يوفر لهذه المؤسسات بدائل ضمانات ذات قيمة عالية، وترى الصفدي (2004) أن حوالي 55.1% من المقترضات يرون أن اجتماعات السداد الدورية التي يتم عقدها من قبل مؤسسات الإقراض ضرورية وذلك من اجل أن تبقى المقترضات ملتزمات ببرنامج التسديد المتفق عليه مع مؤسسة الإقراض.

ويختلف حوالي19.5% من المقترضات مع هذا التوجه (الصفدي، 2004)، معتبرة أن اجتماعات السداد لا تزيد عن كونها عبئ لا داعي له ولا يؤثر على رغبة المقترضات بالتسديد والتزامهم ببرنامج التسديد المتفق عليه مع مؤسسة الإقراض، فيما لم تستطيع 25.5% من المقترضات اعتبار هذه الاجتماعات الدورية ميزة إيجابية أو سلبية في موضوع الالتزام بالتسديد، وزيادة على كل ما سبق فضلت حوالي 67.8 % من المقترضات أن يتم عقد الاجتماعات في مقر مؤسسة الإقراض.

وتتعدد أسباب عدم التزام المقترضات بالتسديد، وذلك تبعا لكل حالة بشكل منفصل، إلا انه من خلال المراجعات الأدبية وجد أن هناك أسباب مشتركة بين المقرضات، فتشير الصفدي (2004) إلى أن الأوضاع الصحية للمقترضة كانت أحد الأسباب تحول دون عمل المقترضة في المشروع الذي تديره مما يؤثر سلبا على المشروع، كما أن الأوضاع الصحية أثرت سلبا على قدرتها لحضور الاجتماعات التي تعقد بشكل دوري بهدف تسديد التزامات المجموعة المقترضة تجاه مؤسسة الإقراض، مما يؤدي إلى تحول هؤلاء المقترضات إلى أعضاء غير ملتزمات في المجموعات.

يلي ذلك من الأسباب التي تحول دون الالتزام من قبل المقترضات الظروف الاقتصادية، حيث يتم استخدام المبالغة المخصصة للسداد في مجالات أخرى، والتي هي من منظور الأسرة ذات درجة أهم من سداد القرض، كما هو الحال في حاجات الأسرة الأساسية، ويلي ذلك من أسباب عدم الالتزام عدم توفر السيولة النقدية، ثم أسلوب الإقراض المتبع، حيث أن تأخر أحد الأعضاء في منهج الإقراض بضمان المجموعة يؤدي إلى تأخر الجميع، ثم ضعف الإنتاج والتسويق ، ثم كبر حجم الدفعة المالية في القسط الواحد، وأشارت الصفدي (2004) إلى أن المجموعات قامت بالتسديد عن 76.3 % من الأعضاء اللواتي تأخرن في تسديد التزاماتهن وتضيف فلفل (2003) على الأسباب السالفة الذكر أن الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر ينعكس بشكل سلبي على البيئة الاستثمارية، وبالتالي يزيد من درجة المخاطرة، وتتفق مسار (2002) مع هذا الرأي لتضع في مقدمة الأسباب التي أدت إلى زيادة عدد القروض غير المستردة والمعدومة منذ مطلع انتفاضة الأقصى الحالية هو تطور الوضع السياسي بشكله السلبي.

والإقراض مثله مثل أي تجربة تترك انطباعات لدى المستفيدون من هذه التجربة، يعبرون من خلالها عن تقييم هذه التجربة بعد خوضها، فبحسب عاشور(2000) فان النساء كانت راضيات عن مجمل عملية الإقراض المتبعة، باستثناء حجم القرض والعملة المستخدمة والتي هي الدولار وذلك يعود إلى أن العملة المستخدمة خلال العمليات اليومية مختلفة والتي هي الشيكل.

وهذا ما أشار إليه إستانبولي (2002) الذي اعتبر أن ارتباط عملية الإقراض بعملة الدولار – في حين أن العملة المستخدمة في كافة الصفقات التجارية هي الشيكل وعدم ثبات قيمة الشيكل مقابل الدولار– يؤثر على مقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم وفي الأوقات المحددة، وتتفق الصفدي (2004) مع هذا التوجه حيث قيمت اغلب المقترضات التجربة الإقراضية بأنها إيجابية، فقد فتحت أسواق جديدة وحسنت من جودة منتج المشروع، وأضافت المبحوثات أنهن سيعاودن الحصول على قرض آخر.

أما بالنسبة للمشاكل التي تواجه المقترضات فهي كثيرة، وتختلف تبعا للزاوية التي ينظر من خلالها إلى الموضوع، فبحسب الصفدي (2004) فان أهم المشاكل التي تواجه المقترضات هي حجم الفائدة المرتفع بالدرجة الأولى، يلي ذلك صغر حجم القرض وفترة السداد القصيرة، ومن ثم عدم تناسبها مع طبيعة المشروع، وعدم وجود فترة سماح، وطبيعة الضمانات المطلوبة "سند الدين المنظم"، وصعوبة الحصول على كفيل والإجراءات الطويلة من اجل الحصول على القرض، يلي ذلك صعوبة هذه الإجراءات وصعوبة توفير أعضاء للمجموعة، يلي ذلك صعوبة تحويل العملة حيث يتم منح القروض بالدينار أو بالدولار في حين أن العمليات تتم بالشيكل، وأخيرا سوء تعامل العاملين في مؤسسات الإقراض مع المقترضات.

وكانت أهم المشاكل التي تواجه المقترضات – من وجهة نظر العاملين – صعوبة إجراءات الحصول على القرض المتبعة من قبل المؤسسة، يلي ذلك عدم وجود فترة سماح تسهل من سداد القرض، وفترة السداد غير كافية، وأحجام القروض التي اعتبرت غير مناسبة للمشروعات الصغيرة في فلسطين (الصفدي، 2004).

غير أن النساء الفقيرات وخاصة في الريف الفلسطيني كان لديها عدد من الملاحظات على عملية الإقراض برمتها، فتشير الصفدي (2004) إلى أن 46.4% من المقترضات تعتبر أن الفترة المناسبة لعمر القرض يجب أن تكون أكثر من عشرة اشهر، فيما يرى 19.5% من المقترضات أن الفترة المناسبة يجب أن لا تقل عن سنة في حدها الأدنى، ويرى 31.5% من المقترضات أن الفترة المناسبة يجب أن لا تزيد على ستة اشهر.

وحول آلية التسديد فأيد 82.4% أن تكون هذه الفترة شهرية، يلي ذلك 13.9% الذين أيدن أن تكون الفترة نصف شهرية، والنسبة القليلة 3.7% رأت أن الفترة المناسبة أن تكون الفترة أسبوعية، وحول حجم القرض فرأت 33.7% وجوب مضاعفة حجم القرض، فيما قالت 37.8 % انه يجب أن يتناسب مع حجم المشروع، ورأى 28.5% أن الحجم مناسب، وهذا ما يشير إليه إستانبولي (2002) حيث طالب وعلى لسان المبحوثين بوجوب مراجعة شروط الإقراض ومعاييره بهدف الوصول إلى الفقراء، مشيرا إلى أن عملية الإقراض الريفي لا بد أن تأخذ بالاعتبار الوضع المميز والحساس الذي يمر به الشعب الفلسطيني.

ولعل أحد أهم القيود التي تحول دون توفير القروض لهؤلاء الفقراء عدم توفر دخل كاف للفقراء مما يجعلهم غير قادرين على الحصول على قروض، أما السبب الذي يجعل المؤسسات الأهلية

والبنوك تمتنع عن تقديم قروض للأسر الريفية خاصة الأسر التي تمتهن الزراعة فهي كثيرة، ولكن في مقدمتها المخاطرة العالية، ومن ثم نقص الخبرة لدى سكان الريف بشروط وإجراءات الحصول على القروض (إستانبولي، 2002).

2.8 المشروعات الصغيرة

تعتبر المشروعات الصغيرة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، وقد أشار بصل (2004) أن المؤسسات الصغيرة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، وأن هناك حاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية وذلك من خلال إتباع سياسات محددة تقلل من العوائق التي تواجهها، إلى جانب المبادرات التي تشجع وتطور المشروعات الصغيرة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتصاد المحلى.

وقد بدأت المشروعات الصغيرة تلقى إقبالا حتى في الدول التي تمتاز بسيطرة الدولة على الاقتصاد بشكل مركزي، ويعتبر النجاح في خلق الآلاف من فرص العمل الجديدة سنوياً من خلال التوسع في المشروعات الصغيرة، واحداً من أبرز التحديات التي تواجه كثير من البلدان النامية، ويجمع كثير من المحللين الاقتصاديين على أن فلسطين ستواجه كذلك تحدياً كهذا خلال الأعوام القليلة المقبلة، وخصوصاً على ضوء ما يتسم به الاقتصاد الفلسطيني ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تفاقم معدلات البطالة والفقر (قنطقجي، 2004).

وتشير الإحصاءات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر نحو 60% من حجم التوظف في الولايات المتحدة، فضلا عن 50% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، وفى اليابان تساهم المشروعات الصغيرة في توفير 43% من المكونات الداخلة في صناعة السيارات، أما في استراليا فتمثل المشروعات الصغيرة 85% من مجموع الشركات الأسترالية، ويعمل بها 45% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بنسبة 33% من إجمالي الناتج القومي، ورغم ذلك فان نحو 30% من هذه المشروعات تواجه خطر الفشل خلال السنة الأولى من بداية النشاط، وحوالي 50% من هذه المشروعات تستمر فقط حتى مدة أقصاها ثمانية عشر شهرا من بداية النشاط (بصل، 2004).

وفي السياق ذاته تقدم نتائج التعداد العام الفلسطيني في العام 1997، مؤشرات مهمة حول حجم المنشآت الاقتصادية داخل الأنشطة المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتبين من نتائج التعداد أن ما مجموعه 50907 منشآت هي ذات عمالة منخفضة، أي ضمن الفئة التي تشغل بين 1–4 عمّال، وهو ما يعادل نسبة 90% من إجمالي حجم المنشآت، في حين أن نسبة 7% من الأيدي العاملة هي ضمن منشآت ذات عمالة تتراوح بين 5–9 عمال، أما بقية المنشآت والتي تشغل أكثر من 10 عاملين، فلا تشكل سوى 3% من حجم المنشآت العاملة في القطاع الخاص، أي ما يعادل 1803 منشآة فقط (الجهاز المركزي للإحصاء، 2004).

وتمثل المشروعات الصغيرة نسبة كبيرة من المنشآت في العديد من دول العالم في مراحل النمو المختلفة، كما أنها تمثل جزءاً هاما من المستوعب الأساسي للعمالة، وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار، فعلى سبيل المثال توضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المنشآت الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل 95% في مصر و 42% في تونس و50% في المغرب (غنيم، 2004).

2.8.1.المشروعات الصغيرة في فلسطين:

النشاط الاقتصادي في فلسطين بشكل عام يتمحور حول المشروعات الصغيرة، وفي كثير من الأحيان حول مشروعات التشغيل الذاتي الصغيرة جدا أو ما يعرف في الأراضي الفلسطينية بمشروعات " الاقتصاد المنزلي "، ويعتقد بعض الخبراء الاقتصاديون أن هذا الواقع – في ظل عدم استكمال السيادة على الأرض والمعابر والموارد – يبرز الحاجة إلى بلورة سياسات محددة من أجل تحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادي بالترافق مع تصميم وتنفيذ برامج وإجراءات فعالة تهدف إلى خلق فرص جديدة بوتيرة سريعة وثابتة، وبشكل خاص في مجالات الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص (وزارة العمل، 1996).

وينسجم هذا التوجه العام مع عدد من الاتجاهات التنموية المتبعة حالياً في فلسطين، الرامية إلى تحسين وخلق فرص العمل عبر تنمية القطاع الخاص بشكل رئيسي، وذلك من خلال السعي لخلق مناخ مناسب لتشجيع الاستثمار وبناء البنية التحتية الصناعية، وان يكون ذلك بالتوازي مع العمل على تشجيع سبل الإقراض للمشروعات الصغيرة، إضافة إلى فتح الآفاق أمام مشاركة القطاع الخاص في إنشاء البنية التحتية (وزارة العمل، 2003).

وفي إطار هذه الاتجاهات العامة، هناك أهمية كبيرة للسعي لتشجيع إقامة المجمعات الصناعية المحدودة على مستوى البلديات، وتطوير وتوفير الخدمات المساندة للشركات والمؤسسات، ووضع خطط لتسهيل القروض الصغيرة، وتوفير رؤوس الأموال للمشروعات الصغيرة، وتقديم التسهيلات في مجال إعداد المشروعات والدراسات اللازمة لمستثمري القطاع الخاص (وزارة العمل، 2003).

إن إيلاء أولوية مناسبة لدعم المشروعات الصغيرة، التي تمثل في كثير من البلدان "مستودعاً" لفرص العمل الجديدة، وأداة من أدوات وبرامج مكافحة البطالة والحدّ من العمل غير المنظم، وهو لا يعتبر ابتكاراً أو توجهاً يمكن أن تنفرد به فلسطين دون غيرها، فقد أظهرت منظمة العمل العربية اهتماماً متزايداً بضرورة تبني البلدان العربية لسياسات تهدف لتنمية وتوسيع المشروعات الصغيرة، مؤكدة على أهمية معالجة مشكلة البطالة عن طريق مثل هذه السياسات، مع ضرورة مراعاة العناصر الآتية (وزارة العمل، 2003):

1. تقديم تسهيلات مالية للعاطلين عن العمل تشجعهم على إنشاء مشروعات صغيرة، بحيث يتم ربطها بأنشطة أخرى قائمة على استراتيجية التصنيع والتشغيل.
2. منح أفضلية لمشروعات توفر عائداً أكبر وفرص عمل أكثر.
3. ربط المشروع الصغير بأنشطة أخرى كمراكز الإنتاج والتسوق.
4. تشجيع قيام المؤسسات التي تشجع المشروعات الصغيرة كجزء من استراتيجية تنموية مستقبلية تقوم على أساس الكفاءة والقدرة التنافسية.

2.8.2.مفهوم المشروعات الصغيرة:

كثير من الناس يتحدثون عن المشروعات الصغيرة، وهذا التوجه زاد انتشاره في السنوات القليلة الماضية بصورة كبيرة، وقد نتج بالفعل عن مجموعة من العوامل التي أدت إلى ذلك، ومنها التوجه الدولي وخاصة في الدول النامية بصورة تكاد تكون انقلابية في الفكر الاقتصادي نحو خصخصة النشاط الاقتصادي والتجاري والصناعي الحكومي، والذي كان ولا يزال يمثل النسبة الأكبر في الاستثمار، إضافة إلى ذلك فقد زاد الاهتمام بالدور الكبير للمشروعات الصغيرة، والتي لا ترقى

للمستوى التنظيمي والمالي لما يسمى بشركات المساهمة، وما تتميز به من التزام قانوني و إداري وتشغيلي عالي المستوى (منسي، 2004).

ومصطلح المشروعات الصغيرة ليس المقصود منه التقليل من شأن هذا النوع من المشروعات، و إنما سميت بذلك حتى يمكن مقارنتها بالمشروعات الاستثمارية كبيرة الحجم، والمشروعات الصغيرة تغطى العديد من المجالات والنوعيات، وهى أساسا متمثلة في مؤسسات أو شركات أفراد سواءً فردية أو بالمشاركة، وقد يخرج نطاق نشاط تلك الشركات إلى خارج نطاق المنطقة أو الدولة التي تعمل فيها، ولكنها تظل في النطاق الحجمي لها أي " مشروعات صغيرة " (منسي، 2004).

ويندرج أيضا تحت مسمى المشروعات الصغيرة المهن والحرف الفردية صغيرة الحجم، وهذه تمثل قطاع عريض من نشاط الأفراد التجاري والخدمي مثل الدكاكين الصغيرة والكبيرة والجمعيات والأسواق الخاصة والزراعات الخاصة ووكالات السفر والشحن وكافة أنواع المهن الحرة، حتى وان كانت متخصصة علمياً، ناهيك عن التجارة بأنواعها وفي كافة المجالات، سواء كانت جملة أو تجزئة وأسواق المواد الغذائية المزروعة و السوبرماركت وشركات تنظيم المعارض والمهرجانات والمطاعم المحلية وأماكن الترفيه الخاصة (منسي، 2004).

ولكي يمكن التفرقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة فان الفيصل الرئيسي فيها هو حجم الأموال المستثمرة فيها، وحجم العمالة والأسواق، وبصورة عامة فان المشروعات الصغيرة قد تعبر عن أهداف أصحابها أو المشاركين فيها، أو أفكارهم وطموحاتهم، أو أحلامهم وكذلك قدراتهم المالية، أو نزعاتهم النفسية والشخصية كحب المغامرة أو إبداع الأفكار الجديدة، أو تحقيق أرباح تتوافق مع وضعهم الفعلي أو المأمول (منسي، 2004).

2.8.3.أهمية وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة:

إن وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة يساعد في التخطيط والتنسيق والإدارة الأفضل لجهود تنمية هذا القطاع الهام، ويتوقف وضع تعريف موحد (معتمد) للمنشآت الصغيرة على عدة عوامل، أهمها (بصل، 2004):

1. توفر المعلومات ودقتها.
2. حجم المنشآت في الدولة.

3. هدف الحكومة المحلية من تقديم خدمات تخص هذه الفئة.

ففي مصر يطالب الخبراء باستخدام تعريف يقوم على أساس عدد من المتغيرات منها راس المال المستثمر، وحجم المبيعات وحجم الأصول، وعدم الاعتماد على متغير واحد فقط لتحديد حجم المنشأة، لان ذلك يواجه صعوبات عديدة كتغير قيمة العملة ومعدل التضخم أو عدم توفر المعلومات التي تتعلق بالإيراد السنوي أو رأس المال المستثمر.

2.8.4.فائدة وجود تعريف محدد:

يؤدى وضع تعريف محدد إلى تحديد الإطار الذي يشمل المشروعات الصغيرة، وهذا يسهل تحديد أعضاء هذا القطاع أو المجموعات المستهدفة بداخله، وهذا يساعد في وضع الإجراءات التي تكفل مجموعة من الأمور إذا ما توفرت سياسات خاصة بذلك (بصل، 2004):

1. زيادة الإمتيازات المقدمة للمشروعات الصغيرة كالإعفاءات الجمركية والضريبية.
2. ترشيد استخدام الموارد المالية المخصصة للمشروعات الصغيرة كالقروض.
3. تقييم أثر الجهود والامتيازات المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة.

كما أن هناك مجموعة فوائد يرجى تحقيقها في حال وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة ومن هذه الفوائد فهي (بصل، 2004):

1. إمكانية المقارنة بين حجم وإنتاج المشروعات الصغيرة ، وبين القطاعات المختلفة وعقد مقارنات مع دول أخرى.
2. تسهيل التعامل والتنسيق مع وبين الجهات الدولية الداعمة أو المؤسسات الدولية المعنية بالمشروعات الصغيرة.
3. الحد من فرص التحايل التي يتم اللجوء إليها من قبل البعض للاستفادة من المزايا الممنوحة للمشروعات الصغيرة.
4. المساعدة على تسجيل المشروعات الصغيرة مما يؤدى إلى تحقيق عدة فوائد للمشروع وللدولة أهمها:

4.1. تشجيع المشروعات على التسجيل للاستفادة من المزايا التي تقدمها الدولة للمشروعات الصغيرة.
4.2. تحقيق إيرادات للدولة ناجمة عن التسجيل والتأمين على العمال وسداد الضرائب.
4.3. توفير معلومات عن المشروعات الصغيرة تشمل عددها وحجم وقيمة إنتاجها ومدى استيعابها للعمالة.

2.8.5.المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة:

تولى الدول اهتماما كبيرا لوضع تعريف للمشروعات الصغيرة وذلك لأهداف متعددة، فاستخدام أحد المعايير لوضع التعريف يقوم على الغرض من التعريف وعلى حجم ونوعية المعلومات المتوافرة، ولا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة، ويختلف تعريف الدول للمشروعات الصغيرة تبعا لدرجة التطور الذي حققته هذه الدولة، وهناك معايير متعددة يعتمد عليها في وضع التعريف، أهمها معيار رأس المال، معيار العمالة، معيار قيمة الإنتاج، وقيمة المبيعات (بصل، 2004).

ويختلف اختيار حدود المعيار المناسب للتطبيق من دولة إلى أخرى، وتتخذ بعض الدول والمنظمات والهيئات العاملة في مجال هذه المشروعات معايير مختلفة لتعريفها، يتضمن كل منها معيار رأس المال ومعيار العمالة وبعضها يضيف معيار قيمة الإنتاج أو المبيعات، واهم المعايير المستخدمة في ذلك هي (بصل، 2004):

1. معيار حجم العمالة: ويختلف هذا العدد من دولة لأخرى وفقا لمستوى التقدم الصناعي، ويتميز هذا المعيار بالبساطة وسهولة المقارنة بين المشروعات والدول، كما يمتاز بالثبات النسبي حيث لا يتأثر بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة التضخم والانكماش، وتوافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من هذه المشروعات.

وتوجه لهذا المعيار عدة انتقادات أهمها، أن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، فهناك راس المال المستثمر، وحجم الإنتاج ونوعية المعدات المستخدمة ومدى تطورها، كما أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدى إلى تخفيض العمالة، إضافة إلى ذلك فان هذا المعيار يثير جدلا بشأن اعتبار العمالة المؤقتة أو الموسمية من العوامل المحددة لحجم المشروع، رغم أن هذه العمالة تمثل جانبا هاما في المشروعات الصغيرة (بصل، 2004).

2. معيار رأس المال المستثمر: ويعتمد على قيمة رأس المال المستثمر أو قيمة الأصول الثابتة للمشروع، وتتسم المشروعات الصغيرة بانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ويرى بصل (2004) أهمية الأخذ بهذا المعيار باعتبار أن استخدام معيار عدد العاملين لا يعد كافيا للتفرقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.

ولا يصلح استخدام هذا المعيار بمفرده لتعريف هذه المشروعات لاختلاف دلالته من دولة لأخرى، ومن قطاع لآخر في الدولة الواحدة، ومن فترة زمنية لأخرى، كما يتطلب تعديله باستمرار تبعا لمعدلات التضخم والتطور الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن عنصري الأرض والمباني يثيران جدلا باعتبار أن الأرض أو المبنى الذي يمـــارس فيه المشروع نشاطه قد يكون مؤجرا أو متوفر مجانا، وبسبب اختلاف قيمة الأرض تبعا لموقع إقامة المشروع وقيمة المباني تبعا لنوع الخامات المستخدمة فيها، لذا يستبعد البعض قيمة الأرض والمباني من التعريف والبعض الآخر يستبعد الأرض فقط (بصل، 2004).

3. معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة: ويعتمد على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية التي يقوم بها المشروع، ويتناسب هذا المعيـــار مـــع بعـــض المشروعـــات الصغيرة ولكنه لا يتناسب مع الجزء الأكبر فيها، باعتبار أن الصناعات الصغيرة صناعات كثيفة العمل، ويعاب على هذا المعيار تعدد الأنماط التكنولوجية الإنتاجية التي يمكن الاعتماد عليها في العملية الإنتاج الواحدة، وبالتالي تختلف قيمة رأس المال المستثمر والعمالة المستخدمة في المشروع تبعا لمصدر التكنولوجيا المستخدمة، فاستخدام التكنولوجية المتقدمة قد يؤدى إلى تخفيض العمالة (بصل، 2004).

4. كمية وقيمة الإنتاج (حجم المبيعات): طبقا لهذا المعيار فان المشروعات الصغيرة تتسم بصغر إنتاجها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية، لعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بالجهود والتكلفة المناسبة، ولا يصلح استخدام هذا المعيار منفردا، لكونه يتطلب تعديله باستمرار وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم، كما لا يمكن استخدامه للمقارنة سواء بين الدول أو بين قطاعات الدولة الواحدة (بصل، 2004).

2.8.6.تعريفات خاصة بالمشروعات الصغيرة:

على الرغـــم من انتشار المشروعات الصغيرة في كافة دول العالم، إلا أن مفهوم هذه المشروعات مازال يثير جدلا كبيرا يتعذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه لها، لان هذه المنشآت تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها الدولة، فما يعتبر منشأة صغيرة في قطاع الصناعة قد يصنف منشأة متوسطة أو كبيرة في قطاع الخدمات، وما يعتبر منشأة صغيرة في دولة متقدمة يعتبر منشأة كبيرة في دولة نامية (بصل، 2004).

وقد تبين من دراسة أجريت عن المؤسسات الصغيرة أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا في 75 بلدا وهذا ما جاء في كتاب صادر عن مكتب العمل الدولي عام 1986 والذي جاء فيه أيضا أن مجلس إدارة مكتب العمل الدولي قد اتخذ قراراً في العام 1985، الاستعاضة عن كلمة "مشروعات" بكلمة "مؤسسات" (عبد الهادي وأبو دحو، 1993)، وعموما فلا يوجد تعريف متفق عليه عموما للمشروعات الصغيرة، ولربما كان هناك سبب وجيه لذلك، فطبقا لمنظمة العمل الدولية، لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم "الصغير" للعمل التجاري، ولا يمكن لهذا التعريف، ولا يتوقع منه أن يعبّر عن الاختلافات بين الشركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة.

غير أن أي معيار من هذه المعايير لا يسري بالضرورة عبر الحدود، فالمشروعات التي تقل مبيعاتها عن 100 ألف دولار قد تكون مشروع صغير جدا في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه قد يشمل فعلا متوسط الحجم في اقتصاديات أخرى، وطبقا لمصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن 95% من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم تستخدم أقل من 100 عامل، وحتى التعريفات التي تستند إلى معيار العمالة تواجه هي الأخرى نفس المشاكل، فالشركة التي تستخدم 100 عامل لا تعتبر كبيرة في سويسرا، في حين أن عدد الشركات التي تستخدم عددا أكبر من 100 عامل قليلة جداً في بعض البلدان النامية، وتستند في ذلك إلى افتراض أن الحجم يشكل عاملاً هاماً في تحديد الطبيعة الاقتصادية للمشروعات، وأنه ينبغي تحديد أنواع المشروعات المختلفة(الأمم المتحدة، 2000)، لأن احتياجات كل منها قد تكون مختلفة ومن هذه التعريفات:

المؤسسة الصغيرة: وهي العمـــل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6–50 عامل، ويكون لهذا العمل غالباً عدد من خطوط النشاط، وقد يكون له أكثر من موقع مادي واحد، وغالباً ما تكون المؤسسة الصغيرة في حاجة إلى قروض مالية، ويتعين عليها أن تقدم تقارير إلى المقرضين، وقد

تكون كشوف مرتبات المؤسسة كبيرة جداً ومعقدة نسبياً، وتكون في حاجة إلى معلومات إدارية بشأن حجم المبيعات وإلى تحليل التكاليف بحسب خط الإنتاج، وقد تباشر المؤسسة جزءاً كبيراً من أعمالها عن طريق الاقتراض، ولذلك فإنها تكون في حاجة إلى نظام أكثر دقة للمحاسبة والمراقبة، ولكن قد لا يتعين عليها النظر في قضايا مثل مخصصات التقاعد، والاحتياطيات، والإيجارات، وقد تكون المؤسسة الصغيرة في حاجة إلى عامل متفرغ لمسك الدفاتر ومتابعة السجلات وتزويد الإدارة بالمعلومات (الأمم المتحدة، 2000).

المؤسسة البالغة الصغر: وهي العمل التجاري الذي يستخدم ما بين 1–5 عمال (تاجر واحد عادة)، وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر، كما أن حجم مبيعاتها يعني أنه ليس هناك لعامل للقيام بعمليات المحاسبة، وهي ليست قادرة على تحمل تكاليف ذلك، فالعمليات التي تقوم بها هذه المؤسسة غالبا ما تتصل بمنتج واحد أو خدمة واحدة، ولا تحتاج هذه المؤسسة إلا إلى عملية محاسبة أساسية لتسجيل رقم الأعمال، ومراقبة النفقات والأرباح وحساب الأرباح للأغراض الضريبية، وليس من المحتمل أن تكون لهذه المؤسسات تعاملات اقتراض واسعة النطاق (الأمم المتحدة، 2000).

وهذه التعريفات القائمة على الحجم (من حيث عدد العاملين) اعتباطية إلى حد ما، ومن ثم ينبغي تفسيرها بمرونة في ضوء الظروف السائدة في أي بلد من البلدان، بيد أنه لما كان ما نسبته 95% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تستخدم أقل من 100 عامل، فإن هذه الحدود – وإن كانت اعتباطية – تشمل المجموعة المستهدفة، أما القضية الأهم فهي تحديد طبيعة الكيان، ومدى تعقيد عملياته، والحاجة إلى معلومات لإدارة الشركة، ويوضح الجدول (2–1) موجزاً للتعريفات المعتمدة أو الأكثر انتشاراً للمشروعات الصغيرة المستخدمة والتي تمت دراستها (الحكومة المصرية، 2004):

جدول 12-: التعاريف الرسمية أو الأكثر انتشاراً للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المستخدمة (الحكومة المصرية، 2004).

الوصف/ المعايير المستخدمة	عدد العمالة	معايير أخرى
كندا		
المشروع الصغير	أقل من 500 صناعي، و 50 خدمي	أقل من 5 ملايين دولار مبيعات سنوياً

الوصف/ المعايير المستخدمة	عدد العمالة	معايير أخرى
الولايات المتحدة الأمريكية		
المشروع الصغير	أقل من 500	عادة أقل من 5 ملايين مبيعات سنوياً
الاتحاد الأوروبي		
المشروع الصغير	أقل من 50	أقل من 7 ملايين يورو مبيعات أو 5 مليون يورو أصول
المكسيك (هناك تعريفان رسميان مستخدمان)		
المشروع الصغير	أقل من 100 عامل	لا يوجد
تركيا		
المشروع الصغير	من 10 إلى 49	لا يوجد
مصر		
المشروع الصغير	من 5 إلى 14	لا يوجد

2.8.7.محاولات لتعريف قطاع المشروعات الصغيرة الفلسطيني:

لا يمكن إجراء تمييز دقيق أو وضع معايير صارمة فيما يتعلق بتعريف قطاع المشروعات الصغيرة، إذ يتشابه هذا القطاع بسماته وخصائصه مع القطاعات الأكثر تنظيما، وهي المشروعات المتوسطة والكبيرة، ثم إن عدم وجود سلطة فلسطينية بالسابق، قد حال دون وجود تشريعات وقوانين وأنظمة من شأنها تسهيل عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة (عبد الهادي وأبو دحو، 1993).

ولقد عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 على وضع العراقيل والعقبات التي من شأنها منع أي تطور جدي على صعيد التنمية الاقتصادية، بل على العكس من ذلك، فقد سعت من خلال قوانينها وتشريعاتها وأوامرها العسكرية على تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي، عبر مصادرة الأراضي والمياه وتكثيف الاستيطان وإغلاق المدن، وعزل المناطق بعضها عن بعض، أو من خلال القوانين المجحفة التي تحد من الاستثمار، مثل فرض الضرائب الباهظة على الفلسطينيين (عبد الهادي وأبو دحو، 1993).

إن هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية، قد جعلت الفلسطينيين يلجأون إلى استراتيجيات تنموية اقتصادية تستند في اغلبها إلى القطاع الإنتاجي والخدماتي صغير الحجم وأحيانا الصغير جداً، سواءً

بالمدن أو الأرياف باعتبارها أكثر ملائمة للتنمية المقاومة، أو التنمية تحت القيود، أما الشكل الأبرز لهذا التوجه الاقتصادي فقد تمثل بالمشروعات العائلية الصغيرة أو الاقتصاد المنزلي، ومع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية واستلامها للصلاحيات المدنية المختلفة التي من شأنها التأثير على القطاعات التنموية المختلفة، أصبح لزاما إعادة النظر بمتطلبات تنمية حقيقية جدية وذات جدوى، إذ بات من الأهمية بمكان العمل على بلورة رؤية تنموية فلسطينية قائمة على أساس الاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، وبلورة هذه الرؤية في سياسات وإجراءات إدارية ومهنية واضحة، وبات واحدا من أهم مكونات هذه الرؤية ما يتعلق بقطاع المشروعات الصغيرة (عبد الهادي وأبو دحو، 1993).

ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة النسبية في الاقتصاد الفلسطيني، ونظراً لكون هذا التوجه ينسجم أكثر مع اقتصاد ضعيف وهش، ولا يزال يتأثر بالوجود العملي لقوات الاحتلال في مناطق واسعة بالضفة الغربية وغزة، كما انه وفي ظل سياسات اقتصادية كلية ملائمة، وقوانين وتشريعات محفزة لقطاع الأعمال الصغيرة من الممكن للمنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص أن تلعب دوراً هاماً في تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية وإدارية وفنية ملائمة لدعم وتطوير قطاع الأعمال الصغيرة، بناءاً على ما سبق، يمكن تعريف المشروع الصغير بالمعايير الآتية (عبد الهادي وأبو دحو، 1993):

1. صاحب المشروع الصغير أو عائلته أو شركائه يلعبون دوراً مركزياً في جميع العمليات الإنتاجية أو التسويقية.
2. الإنتاج يستهدف الأسواق المحلية بالدرجة الأولى، يلبي متطلبات مختلفة للأفراد والزبائن.
3. رأس المال المستثمر في حالة تأسيس مشروع جديد، يجب أن لا يقل عن 50 ألف دولاراً ولا يزيد عن 2 مليون دولار.
4. عدد العاملين يتراوح ما بين 20 – 100 عامل، إلا إذا تم تعريفه بشكل مختلف في كل بلد على حدة.

و يتضح من هذا التعريف، انه يستثني المشروعات الصغيرة جدا والتي توظف 10 عمال فأقل، أو مشروعات الاقتصاد المنزلي أو غير الرسمي.

2.8.8.صفة المشروع الصغير:

المشروع الصغير عبارة عن خط إنتاجي صغير ينتج سلع كاملة الصنع أو غير كاملة (سلع وسيطة) تدخل في عملية إنتاجية لسلعة أخرى، أما المشروعات المتوسطة فهي مشروعات اكبر حجما وإنتاجا وتنظيما من المشروعات الصغيرة، فالمشروع المتوسط قد يتكون من خط إنتاجي أو أكثر لإنتاج سلعة أو أكثر، وتختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الحرفيـــــة حيث يتم الإنتاج في ورش صغيرة تعتمد على العمل اليدوي المهاري باستخدام المعدات اليدوية أو آلات بسيطة، كما أن إنتاجها لا يتصف بالنمطية، ويستهلك معظمة محليا وفى نطاق الحيز الجغرافي الضيق المحيط بالورشة (بصل، 2004).

2.8.9.بعض التحفظات على صياغة تعريف موحد للمشروعات الصغيرة:

هناك بعض التحفظات التي تواجه صياغة تعريف موحد للمشروعات الصغيرة وهي (بصل، 2004):

1. غياب المرونة الكافية عند منح أو حجب الإمتيازات، في حين تتطلب الظروف منح بعض الفئات من صغار المستثمرين في أنشطة معينة مزايا إضافية كالقروض ميسرة والأراضي بالمجان.
2. صعوبة التعامل مع بعض الجهات والمؤسسات الدولية التي تتبنى معايير مختلفة للمشروعات الصغيرة.
3. اختلاف طبيعة المشروعات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعية – زراعية – خدمية) وداخل كل قطاع اقتصادي (منسوجات – معدنية – إلكترونيات) مما يعنى أن صياغة تعريف موحد للمشروعات الصغيرة قد يشمل منشآت لا تعد في حقيقة الآمر منشآت صغيرة والعكس.

2.8.10. دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين:

تعد دراسة دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي من الصعوبة بمكان لعدة أسباب أهمها (عبد الهادي وآخرون، 1998):

1. عدم وضع تعريف موحد لهذه المشروعات.

2. تعدد الجهات العاملة في مجال المشروعات الصغيرة وغياب جهة تشرف عليها.
3. صعوبة حصر هذه المشروعات لانتمائها لقطاع الأصول غير المنظم ونقص البيانات الموثقة عنها، وارتفاع تكلفة إعداد وتجميع هذه البيانات.

وفي ظل هذه المعوقات فإن بيانات حجم وقيمة مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني تعد قاصرة ولا تشمل كافة وحدات هذا القطاع ولا تتسم بالحداثة (بصل، 2004).

2.8.11. سمات المشروعات الصغيرة:

تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في الاقتصاد الوطني، وتعد المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات ذات العلاقة المباشرة بالمواطن، وتمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من خامات ومواد وسيطة، كما تقوم في المقابل بإنتاج قطع الغيار وأجزاء ومكونات السلع التي تحتاجها وتنتجها المشروعات الكبيرة، محققه بذلك نوعا من التشابك والتكامل، وفيما يلي سيتم تناول أهم سمات هذه المشروعات (بصل، 2004):

1. قدرتها على توفير فرص العمل: ويعود السبب في ذلك لانخفاض حجم رأس المال اللازم لخلق فرصة العمل في المشروعات الصغيرة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وتشير التقديرات إلى أن فرصة العمل الدائمة الواحدة في الصناعات الكبيرة تكلف حوالي 15 ألف دولار، بالمقابل فان 900 – 3000 دولار هي كافية لخلق فرصة عمل في المشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة توفر فرص توظف للعمالة غير الماهرة.

وتلعب المشروعات الصغيرة دورا يزداد أهمية للتخفيف من حدة البطالة وآثارها، وتستوعب المشروعات الصغيرة نسبة كبيرة من العمالة في الدول المتقدمة والنامية، ففي اليابان تستوعب هذه المشروعات 84.4% من إجمالي العمالة الصناعية، وتستوعب 57.1% من إجمالي قوة العمل بالقطاع الصناعي بالدول العربية.

2. مناسبة لأنماط الملكية: وهى الملكية الفردية أو العائلية.

3. إمكانية التكامل مع المشروعات الأكبر حجما: ومثال على ذلك ما هو عليه الحال في اليابان حيث توفر المنشآت الصغيرة حوالي 79% من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية و 72% من احتياجات الصناعة المعدنية، و76% من احتياجات صناعة الآلات (بصل ، 2004).
4. قدرتها على علاج العديد من الإختلالات الاقتصادية واهم هذه الإختلالات الاختلال بين الادخار والاستثمار، والاختلال في ميزان المدفوعات.
5. قدرة المشروعات الصغيرة على الانتشار جغرافيا: ويعود ذلك لكون هذه المشروعات تحتاج خدمات وبنى تحتية اقل مقارنة بالمشروعات الأكبر حجما (بصل، 2004).
6. قدرتها على المساهمة في زيادة الدخل في فترة زمنية قصيرة: وذلك نظرا لان إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة اقل مقارنة بالمشروعات الأكبر حجما.

2.9 مشكلة الإقراض في المشروعات الصغيرة

تكتنف عملية الإقراض للمشروعات الصغيرة العديد من المشاكل والصعوبات، التي تؤثر على موقف طرفي العملية، وهما مؤسسات الإقراض من جهة والقائمين على المشروعات الصغيرة من جهة أخرى، حيث لا يقبل كل من الطرفين على التعامل بحماس مع الطرف الآخر، وقد انعكس هذا الوضع على انخفاض نصيب المشروعات الصغيرة من إجمالي الإقراض المصرفي، ويمكن التعرف على جوانب هذه المشكلة من خلال استعراض وجهات نظر طرفي عملية الإقراض بمزيد من التفصيل وذلك على النحو الآتي (بصل، 2004):

2.9.1.أسباب المشكلة من وجهة نظر مؤسسات الإقراض:

1. غياب عنصر الثقة في القائمين على هذه المشروعات: ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة الإقراض والعميل محصلة لعدة مؤشرات، أهمها الثقة بالعميل وبالنظام المالي للمشروع وهذا يظهر من خلال القوائم المالية وحجم السيولة، والمشروع الصغير عادة ما يفتقد إلى كثير من العوامل التي تشكل مصدر ثقة للمشروع أمام مؤسسات الإقراض، ومن هذه العوامل (بصل، 2004):

1.1. نقص الضمانات من اجل الحصول على القروض: وهذا يعود لانخفاض حجم الأصول الرأسمالية، والتي عادة ما تمثل الضمانات التي تعتمد عليها مؤسسات الإقراض عند منح

القروض، وعادة ما تتجاوز احتياجات تمويل المشروع الصغير قيمة هذه الأصول إضافة إلى حاجته المستمرة لرأس المال العامل، يضاف إلى ذلك عدم القدرة على التصرف في الضمانات المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة في حال عدم الالتزام وذلك بالسرعة الممكنة دون خسائر، كما أن عدم كفاية الضمانات أصلا تمثل عائقا أمام مؤسسات الإقراض وتحد من استعدادها لتمويل المشروع (بصل، 2004).

1.2. قلة الخبرة للقائمين على المشروعات الصغيرة: تعد الخبرات في قواعد وأصول المعاملات المصرفية أحد العناصر المميزة للمشروعات الكبيرة على العكس تماما في حال المشروعات الصغيرة، وهذا عائد إلى ضعف الإمكانيات لدى القائمين عليها، إلى جانب مع عدم القدرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال (بصل، 2004).

1.3. انعدام السجلات المالية الموثوق بها: حيث تفتقر المشروعات الصغيرة إلى السجلات المالية الموثوقة والكاملة، وهذا يعود إلى ضعف أو قلة الخبرة في المجالات الإدارية والتنظيمية للقائمين على هذه المشروعات (بصل، 2004).

1.4. وجود عدد كبير من هذه المشروعات ضمن قطاع الأنشطة غير المنظمة، والذي يترتب عليه افتقاد هذه المشروعات إلى الحد الأدنى من الوثائق والسجلات والضمانات التي تمنحها القدرة على التعامل مع المؤسسات المالية (بصل، 2004).

1.5. ضعف القدرات التسويقية: نظرا لكون التسويق أحد دعائم الثقة في نجاح المشروع، كما انه يضمن تسويق منتجات المشروع، وبالتالي سرعة دوران استثمارات المشروع من القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض (بصل، 2004).

1.6. عدم توفر دراسات الجدوى الاقتصادية: ويعود ذلك إلى الارتفاع في تكاليف إعداد هذه الدراسات من جهة، أو لعدم توافر البيانات اللازمة من جهة أخرى، كل ذلك يأتي في وقت أصبح فيه دراسات الجدوى من أهم العناصر التي تحتاجها وتعتمد عليها مؤسسات الإقراض عند تقديم القروض (بصل، 2004).

1.7. عدم ملائمة أنواع القروض التي تحتاجها هذه المشروعات مع العمليات البنكية حيث أن هذه المشروعات تحتاج قروض طويلة أو متوسطة الأجل، بينما تفضل البنوك تقديم القروض قصيرة الأجل (بصل، 2004).

2.9.2.أسباب المشكلة من وجهة نظر القائمين على المشروعات الصغيرة:

1. ارتفاع تكلفة الإقراض: حيث تلجأ المشروعات الصغيرة إلى مؤسسات الإقراض لاستكمال احتياجاتها المالية، الأمر يجعل المشروع يلجأ إلى الاقتراض بأسعار الفائدة المحددة من قبل البنوك، كما أن فان سعر الفائدة وشروط السداد التي عدة ما تكون مناسبة للمشروعات الكبيرة قد تكون مرتفعة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، مما يقلل من إقبالها على التعامل مع مؤسسات الإقراض (بصل، 2004).
2. ارتفاع نسبة الدين مقارنة بأصول المشروع: فعند دراسة حاجة المشروع الصغير للتمويل سواء كان ذلك أثناء التشغيل أو للتوسع، فلا توفر أصول المشروع الضمانات الكافية للحصول على تمويل جديد لاستمرار المشروع، وذلك عائد لكون البنوك تلتزم بنسبة محددة من الدين مقارنة بأصول المشروع لا تتجاوز 1:1 (بصل، 2004).
3. تدخل مؤسسات الإقراض وفرض نوع من الوصاية على المشروعات الصغيرة: حيث أن مؤسسات الإقراض تلجأ إلى متابعة عمل المشروعات الصغيرة وذلك عائد إلى غياب عنصر الثقة في مثل هذه المشروعات والذي يعد تدخل سواء كان ذلك عبر المشورة المالية أو الفنية، إلا أن أصحاب المشروعات الصغيرة قلما يقبلون هذا النوع من التدخل، والذي يعد احد أسباب التي تجعل أصحاب هذه المشروعات يعزفون عن التعامل مع مؤسسات الإقراض، مما جعل أصحاب هذه المشروعات يفضلون استخدام مدخراتهم العائلية أو الاقتراض من الأقارب، والذي يحد من تطوير مشروعاتهم ويجعل منها أكثر عرضة للتعثر (بصل، 2004).
4. ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة والذي يؤثر سلبا على هذه المشروعات، ويمكن في هذا الإطار ملاحظة ما يلي (بصل، 2004):

4.1. عجز أصحاب المشروعات الصغيرة عن القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بالشكل اللازم والذي يؤدى مما يحرم المشروع من يعض الفرص والموارد.
4.2. عدم رغبة صاحب المشروع في التخلي عن سلطته على المشروع.
4.3. ضعف القدرة على التعاطي مع كثير من التحديات التي تواجه المشروع خاصة في مراحل نموه كتطوير الإنتاج زيادته إلى جانب خطط وبرامج التسويق.
4.4. ضعف القدرات الإدارية خاصة بما يتعلق بالأصول المتداولة كحسابات الزبائن وإجراءات التحصيل، والذي يحد من قدرة المشروع على توفير المبالغ اللازمة لتمويل أنشطته المختلفة.
4.5. عدم تقبل فكرة اللجوء إلى الخبرات الخارجية سواء كانت الإدارية أو التنظيمية.

2.10 دور المرأة الفلسطينية في المشروعات الصغيرة

أشارت الدراسات التي أجريت في موضوع النوع الاجتماعي والتنمية في ملاحظاتها العامة، إلى أن عمالة المرأة عادة ما تشكل الجزء الأكبر في عملية الإنتاج بالمشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلي، ومع ذلك فإن الاعتراف بمساهمات المرأة في عملية الإنتاج قليلة وحتى في بعض الدول يتم إنكارها، وعلى المستوى المحلي الفلسطيني، فإن المشروعات الصغيرة تعتبر العمود الفقري لاقتصاد مترهل، إلى حد أنه لا يوجد أشكال أخرى مميزة – عدا المشروعات الصغيرة – لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي تتميز بها الأراضي الفلسطينية عن غيرها من المناطق في المنطقة بشكل عام (عودة، 1998).

فاستناداً إلى بيانات دائرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004) هناك حوالي 50907 منشآة ذات عمالة منخفضة، أي ضمن الفئة التي تشغل بين 1–4 عمّال، وهو ما يعادل نسبة 90% من إجمالي حجم المنشآت، وعلى الرغم من هذا العدد الضخم للمشروعات الصغيرة ما زالت مساهمة المرأة الفلسطينية فيها متدنية، ولا تتناسب مع حجم ودور النساء في عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسبة المشاركة الرسمية للمرأة في القوة العاملة الفلسطينية 12% فقط، مما يعكس عدم إنصاف المرأة من جهة، وخسارة الاقتصاد الوطني نتيجة غياب عمالة المرأة من جهة ثانية وتعتبر هذه النسبة من أدنى النسب في العالم، حيث بلغ متوسط مشاركة المرأة في القوى العاملة لدول الشرق الأوسط 25%، مقابل 39% في الدول النامية بشكل عام (عودة، 1998).

وقد يفسر تدني نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة، في أن عمل المرأة في القطاع المنزلي والقطاع غير المنظم ولاسيما القطاع الزراعي لا يتم احتسابه، باعتبار أنه في الغالب غير مدفوع الأجر، علماً بأن هذه القطاعات تشكل الجانب السائد لعمل المرأة الفلسطينية، وحسب بيانات دائرة المرأة والرجل في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، فإن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات استيعاباً لعمالة النساء، حيث يشكل 41,7%من النساء في الضفة الغربية، و 66,2% في قطاع غزة، في حين يستوعب القطاع الزراعي 34,1% في الضفة الغربية و 16,6% في القطاع الصناعي، وتحديداً في صناعة الملابس والمنسوجات (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004) .

وبالمعنى العام لا يوجد دراسات متخصصة ونوعية حتى الآن تعالج وضع المرأة الفلسطينية في المشروعات الصغيرة، باعتبار تلك المشروعات تشكل القطاع الأكبر الذي يستوعب عمل النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الدراسات والأدبيات الموجودة التي تطرقت لقضية "النوع الاجتماعي" وتبيان الفجوة بين الجنسين فهي محدودة، ولا تعكس في الواقع ظروف المرأة الفلسطينية والمشاكل التي تواجهه عمالتها في القطاع غير الرسمي وغير المنظم، ولهذا السبب لا يمكن بسهولة توضيح خصائص عمل المرأة في المشروعات الصغيرة، وذلك لعدم وجود إحصاءات رسمية عن عمل المرأة في هذا القطاع، وكذلك إيجاد المعايير المناسبة على المستوى المحلي الفلسطيني لتصنيف عمل المرأة وخاصة في القطاع الزراعي أو المنزلي غير مدفوع الأجر، وبالتالي احتساب مثل هذا العمل استناداً إلى الناتج الوطني بشكل عام (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004).

2.10.1. واقع المرأة الفلسطينية في المشروعات الصغيرة:

هناك القليل من الأدبيات التي تناولت وبشكل مباشر دور المرأة في التنمية وتحديداً في سوق العمل، فأظهر تقرير الفقر لعام 1998 أن إمكانيات النساء في الضفة الغربية والقطاع محدودة في الوصول إلى الموارد أو التحكم بها، سواء كانت في مستوى الثروة أو التعليم أو فرص العمل أو اكتساب المهارات أو الاستفادة من الخدمات الصحية، وهي العوامل التي تجعل النساء أكثر عرضة للفقر (هلال، 2002).

وأوضح التقرير أن النساء في الضفة والقطاع أفقر من الرجال ليس لأنهن لا يعملن، بل لأن جزءاً كبيراً من عملهن لا يتقاضين عليه أجراً، ومن جانب آخر فإن غياب الخدمات العامة لكبار السن في الأراضي الفلسطينية، وعدم وجود مخصصات رعاية لهم، و محدودية مرافق الرعاية الخاصة بالأطفال والقلة في مخصصات الضمان الاجتماعي، مع الزيادة في معدلات الإنجاب لدى المرأة الفلسطينية، كل ذلك يجعل عمل الرعاية الذي تقوم به النساء عملاً مرهقاً ويحد من قدراتهن على المشاركة في النشاطات المولدة للدخل (هلال، 2002).

وقد بين التقرير أن فئة الأرامل والمطلقات وذوات الأزواج الغائبين من النساء في الضفة والقطاع، تعتبر من الفئات التي تعاني من الفقر الشديد، فالأرامل على سبيل المثال يشكلن نسبة مئوية مهمة من النساء في الفئة العمرية 45 – 50 سنة (7,9%) و (12,6%) من الفئة العمرية 50 – 55

سنة، وترتفع هذه النسبة في المخيمات الفلسطينية لتصل إلى (9,3% و 15,9%) على التوالي، في حين أنها تصل إلى 31,4% في الفئة العمرية 55 – 59 سنة، وهي فئة تعتبر في سن العمل (هلال، 2002).

إن الأرقام والنسب التي سبق الإشارة لها تعكس مدى الحاجة لإدماج النساء في سوق العمل وتوفير القروض والمنح والتسهيلات اللازمة لرفع مشاركتها في القوة العاملة، ولكن الواقع غير ذلك، حيث أن تكافؤ فرص النساء مع الرجال متباينة على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، فعلى مستوى تكافؤ الفرص في التقدم ومنح القروض المالية لإنشاء مشروعات إنتاجية صغيرة، التي تقدمها مؤسسات أهلية وأجنبية، وهذا ما يهمنا، حيث بينت دراسة ميدانية أصدرتها إدارة تخطيط ومشاركة المرأة عن سياسات الإقراض، أن فرص النساء في الحصول على القروض أقل بكثير من الرجال، وتعزى الدراسة هذا الانخفاض في استفادة النساء من القروض إلى سياسة الإقراض نفسها التي لا تقدم أي إمتيازات خاصة للنساء، وأن كون شروط التقدم للقروض هي نفسها للرجال والنساء وبالتالي فإن فرص النساء لا بد وأن تكون أقل بحكم ظروف وشروط الملكية والعادات السائدة في المجتمع الفلسطيني (عودة، 1998).

وإذا ما توفرت مؤسسات تقدم قروضاً خاصة بالنساء فإن حجم المبلغ المقدم هو قليل، ولا يكفي لمزاولة أي نشاط يمكن الاعتماد عليه كمورد للدخل، بل هو في الواقع مبلغ يساعد فقط على سد بعض متطلبات واحتياجات آنية ومعيشية للأسرة، وحتى في حالة حصول المرأة على قروض أو مبلغ لتأسيس مشروع صغير، فإن خبرتها الإدارية والمالية لا تؤهلها فعلياً لمتابعة العمل، وفي الوقت ذاته فإن المؤسسات الأهلية والحكومية التي تقدم برامج تدريبية للمستفيدين من المشروعات الصغيرة، لا تأخذ بالاعتبار قضايا تأهيل وتطوير المرأة (عودة، 1998).

وعلاوة على انخفاض عدد النساء الملتحقات بالدورات التدريبية التي تنظمها المؤسسات الحكومية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن طبيعة الدورات المقدمة لا تتجاوز الأمور التقليدية التي تعمل فيها المرأة، مثل الخياطة والنسيج والسكرتارية والتجميل والمهارات الفنية، بالمقابل إن أغلب المجالات التدريبية المقدمة للرجال تكون على مهن يطلبها سوق العمل، ويجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الأهلية المختصة تقدم برامج تدريبية أكثر شمولية وتأخذ البعد التنموي للمرأة، ولكن يبقى ذلك منقوصاً لقصر مدة التدريب للنساء، وبالتالي فإن مجال الاستفادة يكون منقوصاً بالضرورة (عودة، 1998).

إن المؤشرات والدلائل المذكورة أعلاه انعكست سلبياً على النساء في المشروعات الصغيرة، حيث أوضحت الأدبيات والدراسات التي تطرقت إلى قطاع المشروعات الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن دور المرأة فيها ما زال محدوداً، ولا ينسجم مع حجمها ودورها في عملية البناء والتنمية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004).

2.11 مؤسسات الإقراض النسوية العاملة في فلسطين

2.11.1. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – "أصالة":

تقدم الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" قروض للنساء الفلسطينيات صاحبات المشروعات الصغيرة حسب البرامج الآتية:

1. قروض متناهية الصغر.

وتقسم هذه القروض إلى ثلاثة فئات موضحة في الجدول (2–2):

جدول 2-2: فئات القروض متناهية الصغر التي تقدمها الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" بالدولار (مركز المؤسسات النسوية، 2005).

الفئة	الأولى	الثانية	الثالثة
حجم القرض	3000–1000	5000–3500	قروض جماعية 1500–200
الفائدة – شهر	%1.5	%1	%2
فترة السداد	12–24 شهر	12–36 شهر	6–12 شهر
عمولة	%2 عند صرف القرض	%2 عند صرف القرض	%1 عند صرف القرض
الكفالات	كفيلان	كفيلان	أعضاء المجموعة يقبلن مسؤولية ضمانة وكفالة بعضهن البعض

2.قروض فردية صغيرة.

وهذه القروض يوضحها الجدول (2–3):

جدول 2-3: القروض الفردية الصغيرة التي تقدمها الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" بالدولار(مركز المؤسسات الصغيرة، 2005).

حجم القرض	550–20000
الفائدة	%6.15
فترة السداد	1–3 سنوات
الكفالات	كفيلان

بالإضافة إلى عمولة 2% تدفع لمرة واحدة عند صرف القرض.

3. القروض على الطريقة الإسلامية.

وهذه القروض موضحة في الجدول (2–4):

جدول 2-4: القروض على الطريقة الإسلامية التي تقدمها الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" بالدولار(مركز المؤسسات الصغيرة، 2005).

حجم القرض	550–10000
نسبة المرابحة	%8
فترة السداد	1–3 سنوات
الكفالات	كفيلان

2.11.2. الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن

وتقدم هذه المؤسسة مجموعة من البرامج يوضحها الجدول (2–5):

جدول 2-5: برامج المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن بالدولار(مركز المؤسسات الصغيرة، 2005).

البرنامج	مبلغ القرض	مدة القرض	الضمانات
برامج القروض الجماعية	150–200 أول مرة 200–400 ثاني مرة 400–1000 ثالث مرة	6 اشهر 6 اشهر 10 شهر	كفالة أعضاء المجموعة لبعضهن البعض (الضمان الجماعي) بالإضافة إلى كفيل للمجموعة يوقع عل كمبيالة بالمبلغ
برنامج القروض السريعة	حتى 50% من قيمة القرض الأصلي	28 يوما	كفيل يوقع على كمبيالة بالمبلغ
برنامج القروض الفردية (المرحلة 1)	500–3000	4–18 شهر	شيكات من راتب محول بالإضافة إلى كمبيالة بالمبلغ
برنامج القروض الفردية (المرحلة 2)	1000–3000	4–18 شهر	شيكات من راتب محول بالإضافة إلى كمبيالة بالمبلغ
قرض العائلة، قروض المرابحة، قروض تحسين السكن	1000–5000 5000–15000	4–24 شهر 4– 48 شهر	كفيل راتب مربوط كفيلان راتب مربوط
القروض الاستهلاكية (يجوز منحه لمقترضات نشيطات في برنامج قرض الإسكان والعائلة والإسلامي)	1000	1–12 شهر	كفيل راتب مربوط آو شيكات من راتب محول

2.12 تمويل المشروعات الصغيرة

إن هناك عوامل متعددة تؤثر في عملية التنمية المجتمعية، منها عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وسكانية وجغرافية، وجميع هذه العوامل تتفاعل لتسهم بشكل أو بآخر في تحسن الوضع الاقتصادي، ولأجل إحداث آثر تنموي إيجابي فلا بد من العمل في مختلف الاتجاهات، وتعتبر خدمات الإقراض والوساطة المالية من أهم الخدمات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وتلعب البنوك دوراً هاماً في هذا المجال، غير أن هذا الدور لا يزال محدوداً ويتركز بشكل رئيسي في المدن والتجمعات الكبيرة، بينما يفتقر معظم السكان في الريف لهذه الخدمات (الأرياني والشامي، 2003)، ويعتبر الإقراض عصب كل مشروع ، والمشروعات الصغيرة تفتقر إلى الضمانات التقليدية التي تتطلبها البنوك لمدها بالقروض التي تمول هذه المشروعات باحتياجاتها المالية (محمود، 2003).

" يمثل التمويل الصغير استراتيجية مهمة في زيادة إمكانات ذوي الدخل المنخفض في الحصول على الخدمات المالية، وتتيح خدمات التمويل الصغير للعملاء تراكم الأصول وتيسير الاستهلاك والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحضرية والريفية. وقد عالجت مؤسسات التمويل الصغير – بحلول مبتكرة وناجحة – بعض القضايا الأكثر تحديا فيما يتعلق بتقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض، ومن بين استراتيجيات هذه المؤسسات:
(أ) حل مشكلة الافتقار إلى الضمانات التقليدية باستخدام بدائل ضمان تستند إلى المجموعة أو إلى الصفات الشخصية للفرد؛ (ب) تطبيق معدلات مرتفعة في تسديد واسترجاع القروض، من خلال اجتماعات متكررة ومنتظمة للتسديد واستخدام الضغوط الاجتماعية والوعود بتكرار القروض؛ (ج) تخفيض التكاليف المرتفعة للمعاملات بتحويل بعض مصاريف التقييم والإشراف إلى مستوى المجموعة، وبزيادة إمكانات الحصول على الخدمات؛ (د) تقديم حوافز للعاملين لزيادة إمكانات الوصول إلى المقترضين والاسترداد للقروض؛ (هـ) تقديم مدخرات وغيرها من الخدمات المطلوبة التي تلبي احتياجات صغار العملاء" (الفاو، 2004، ص5).

2.12.1. الإقراض الصغير:

تعتبر تنمية المشروعات الصغيرة من الصيغ الملائمة لمساعدة الفقراء، ولتطوير اقتصاديات الدول المتطلعة إلى النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن الكثير من خاماتها يتوفر محلياً، أضف إلى ذلك فالمشروعات الصغيرة هي تعتمد في إنتاجها الأساسي علي المجهود البشري والإبداع الفني ولذا فان القيمة المضافة في هذه الصناعات تبلغ أضعاف قيمة الأصول الثابتة والمواد الخام المستخدمة في إنتاجها (متولي، 2004).

وبحسب الفاو (2004) فان دراسة أعدها البنك الدولي عن الإقراض الصغير في الشرق الأدنى، وجدت أن هناك تحديات تواجه استنباط نشاط سليم للتمويل الصغير، وتفتقر مؤسسات الإقراض الصغير للخبرات والإطلاع العام على أفضل تطبيقات الإقراض الصغير على الصعيد العالمي، الأمر الذي يحد من مقدرتها على التعلم من خبرات الآخرين، كذلك فإن التقلبات السياسية وعدم الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي في بعض البلدان قد قلصت من تطور هذا النشاط.

كما أن القيود الاجتماعية والثقافية والدينية كمسألة فرض فوائد على القروض، وهو ما يعتبر تعارضا مع أحكام الشريعة الإسلامية تمثل أيضا تحديا لهذا النشاط، كذلك فإن الافتقار إلى المرافق الأساسية الملائمة وخصوصا في المناطق الريفية يعد عقبة أخرى تواجه نشاط مؤسسات الإقراض

الصغير، ولا يبدو الإطار القانوني والتشريعي عاملا رئيسيا يعيق تطور هذا النشاط في معظم البلدان، ذلك لأن القوانين التي تقيد أنشطة المنظمات غير الحكومية وسقف معدل الفائدة وأحجام القروض نادرا ما تنفذ، ومن جهة أخرى، تبدو هناك حاجة كبيرة إلى إعادة النظر في الإطار التشريعي الحالي في معظم البلدان لتعزيز تطوير نشاط فعال للتمويل الصغير (الفا، 2004). وتكشف دراسة البنك الدولي المشار إليها، أن مؤسسات الإقراض الصغير تمثل طائفة واسعة من الأشكال المؤسسية، كالمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التسليف الصغير غير الهادفة للربح، والمصارف الحكومية والمصارف التجارية والأجهزة التابعة التي تقدم مثل هذه الخدمات، وتعد مصر أكبر بلدان المنطقة من حيث نشاط مؤسسات الإقراض الصغير المتطور، ذلك لأن حجم القروض القائمـــة فيها تمثل 57% من قيمة القروض في إقليم الشرق الأدنى وعدد المقترضين فيها 56% من مجموع عدد المقترضين في الإقليم، كذلك هناك مجال كبير للتوسع في إقليم الشرق الأدنى (الفا، 2004).

وبسبب كون خدمات مؤسسات الإقراض الصغير لا تغطي سوى 2.4 % من الطلب الفعلي، وما تقدمه معظم مؤسسات الإقراض الصغير في إقليم الشرق الادنى مجرد خدمات تسليف مع بعض المدخرات الإلزامية، أو أن القروض تمثل جزءا من مجموعة كاملة من الأنشطة الخيرية، وإن المديونية المشتركة للمجموعة هي الأسلوب المنتشر للإقراض في معظم بلدان الإقليم باستثناء مصر وتونس، حيث تقدم أيضا القروض الفردية، وتستهدف معظم مؤسسات الإقراض الصغير الرجال والنساء على السواء، لكن بعضها يركز بصورة خاصة على النساء لترويج مشاركتهن في التنمية الاقتصادية (الفاو، 2004).

لا تزال إمكانية الاستدامة أكبر التحديات التي يواجهها معظم مؤسسات الإقراض الصغير في إقليم الشرق الأدنى، ذلك أن مجرد ثلاث من مؤسسات الإقراض الصغير الستين التي شملتها دراسة البنك الدولي المشار إليها قد حققت المستوى الأول لإمكانية الاستدامة، وهو تغطية جميع تكاليف التشغيل، ومما يعيق إمكانية الاستدامة ضألة ونوعية القروض وعدم كفاية أنظمة الإقراض وإجراءاتها، ومتطلبات الإبلاغ الكثيرة التي تطلبها الجهات المانحة، وقد أمكن تسوية نوعية الحافظات بفرض ضريبة على جميع القروض، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع شديد في معدلات القروض المستحقة وهو ما تجاوز 70 % في بعض مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن (الفاو، 2004).

كذلك فإن بعض مؤسسات الاقراض تدعم معدلات الفائدة التي تتقاضاها وتمنح مهلا طويلة للتسديد (فترة سماح)، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف رأس مال المؤسسة على المدى الطويل، كما أن معظم مؤسسات الإقراض الصغير هزيلة من الناحية المؤسسية، وتفتقر إلى بيان واضح عن مهامها، كما تفتقر إلى أعضاء أكفاء في مجال إدارتها، وإلى عاملين ذوي خبرة في هذا المجال من الإقراض، بالإضافة لافتقارها إلى نظام لمعلومات الإدارة، يوفر معلومات دقيقة في مواعيدها، وبشأن رصد وتقييم مدى تقدم مؤسسات الإقراض الصغير وسلامتها المالية العامة، علاوة على ذلك، فإن معظم مؤسسات الإقراض الصغير تفتقر إلى نظم المراقبة الداخلية، أو إلى نظم تحفيز العاملين، في حين أن قرارات منح القروض تتخذ بصورة مركزية وتثقلها إجراءات بيروقراطية (الفاو، 2004).

وتوضح دراسة البنك الدولي المذكورة أنفا، أن مؤسسات الإقراض الصغير لا تتبع أفضل الممارسات، الأمر الذي يؤدي إلى هزال شديد في القدرة المؤسسية لمعظم هذه المؤسسات في إقليم الشرق الأدنى، ويكشف هذا الضعف عن الحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير النظم إذا ما أريد لمؤسسات الإقراض الصغير أن تلعب دورا في النشاط الاقتصادي في الإقليم، مما يوجب على مؤسسات الإقراض في الإقليم تعلم الكثير من الممارسات الناجحة على الصعيد العالمي (الفاو، 2004).

2.12.2. مفهوم الإقراض الصغير:

الإقراض الصغير يعني تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة لمساعدتهم على الانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشروعاتهم القائمة (سنابل، 2004)، فيما ترى الأمم المتحدة انه احتياطي من الخدمات المالية مثل الإقراض والادخار والتحويلات النقدية والتامين الموجه للفقراء وأولئك الفئات ذات الدخل المنخفض (Judith & Burjorjee, 2004) ، ومع مرور الوقت، أصبح الإقراض الصغير يشمل مدى واسع من الخدمات كالإقراض والإدخارا والتأمين كما أنه أصبح مدرك أن الفقراء الذين لا يمكنهم الوصول لمؤسسات الإقراض الرسمية التقليدية يحتاجون إلى تشكيله من المنتجات المالية الجديدة.

2.12.3. ماهية مؤسسات الإقراض الصغير:

هي مؤسسات تقدم خدمات مالية للفقراء، كما أن معظم مؤسسات الإقراض الصغير هي منظمات غير حكومية ملتزمة بمساعدة جزء من السكان والذين يعتبرون محدودي الدخل (سنابل، 2004).

2.12.4. نشأت الإقراض الصغير:

اشتهر الإقراض الصغير في الثمانينات، مع أن التجارب المبكرة يعود تاريخها في بنغلادش و البرازيل وعدد أخر من البلدان إلى 30 عاما إلى الوراء، إلا أن الفرق الجوهري الذي ميز الإقراض الصغير عن غيره كان في كونه قد تجنب الكثير من أخطاء الجيل السابق من الإقراض، إلى جانب أهمية الإصرار على أهمية سداد القروض، وكذلك فرض نسبة فائدة تمكن من تغطية تكاليف عمليات الإقراض، والتركيز على مجموعات من العملاء الذين مصدرهم البديل للإقراض كان القطاع غير الرسمي، وقد انتقل التركيز من الصرف السريع للقروض المدعومة لتحسين أوضاع قطاعات مستهدفة إلى بناء مؤسسات تمويل محلية مستدامة لخدمة الفقراء (سنابل، 2004).

والإقراض الصغير أصبح بشكل كبير مبادرة قطاع خاص (غير ربحي) دون أن يكون مسيسا، وكنتيجة لذلك، فقد كان أداؤه أفضل من كل الأشكال الأخرى من الإقراض، وتقليديا فان الإقراض الصغير، كان مرتكزا على منح إقراض موحد للفقراء، والفقراء وكأي شخص أخر، يحتاجون مدى واسع و متنوع من الأدوات المالية حتى يتمكنوا من بناء أصولهم أو موجوداتهم ولحماية أنفسهم ضد المخاطر، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عملية توسيع مفهوم الإقراض الصغير تواجه تحديا حاليا، وهو إيجاد طرق ذو كفاءة عالية ويمكن الاعتماد عليها لتقديم قائمة غنية من منتجات الإقراض الصغير (سنابل، 2004).

2.12.5. هل يساعد الإقراض الصغير الفقراء:

تظهر التجارب أن الإقراض الصغير بإمكانه مساعدة الفقراء لزيادة دخلهم، ويمكن مساعدتهم لبناء مشروعات تستمر ، وتقلل من سرعة تأثرهم بالصدمات الخارجية، كما أنه بالإمكان أن يكون أداة قوية للتمكين الذاتي، وذلك عن طريق تمكين الفقراء – خصوصا النساء – ليصبحن عوامل

اقتصادية للتغير، وبسبب كون لفقر متعدد الأبعاد، فعن طريق تقديم الخدمات المالية، فإن الإقراض الصغير يتصبح لاعبا هاما في الحرب ضد المظاهر العديدة للفقر، فالدخل المتولد من المشروع لا يساعد فقط في زيادة نشاطات المشروع وامكانية التوسع ولكنه يساعد أيضا في دخل الأسرة وحصولها على أمن غذائي، وكذلك يساهم في تحقيق احتياجات أساسية للأسرة كالتعليم (سنابل، 2004).

أما النساء اللواتي يعشن في بيئات متعددة، مهمشات ومحرومات من حصولهن على موقع أو مكانه اجتماعيه، فإن التعامل ماليا مع المؤسسات الرسمية يمكنهن من بناء ثقتهن في أنفسهم، ولعل أحد أهم الأسباب التي تحول دون قيام البنوك بإعطاء قروض صغيرة، هو أن تقديم الخدمات المالية للفقراء عملية مكلفة جدا، خصوصا إذا ما قورنت بحجم القيود المالية المستخدمة (سنابل، 2004).

2.12.6. من هم عملاء و زبائن الإقراض الصغير:

عملاء الإقراض الصغير هم من ذوي الدخل المتدني، والذين لا يمكنهم الحصول على خدمات مؤسسات الإقراض الرسمية، وعملاء الإقراض الصغير هم من المشتغلين ذاتيا ومشروعاتهم غالبا ما تكون موجودة في بيوتهم، أو الريفيين وصغار المزارعين وأولئك الذين ينخرطون في نشاطات صغيرة تولد الدخل مثل التصنيع الغذائي والتجارة الصغيرة، وتعد نشاطات الإقراض الصغير أكثر تنوعا وتشمل أصحاب بقالات ومحلات خدمات وأصحاب حرف يدوية وباعة متجولين، وهم إما فقراء أو من أولئك الذين ليس لديهم مصدر دخل ثابت (سنابل، 2004).

والحصول على خدمات مؤسسات الإقراض الرسمية التقليدية – ولأسباب عديدة – يرتبط عكسيا مع الدخل، فكلما كانت الأسرة أكثر فقرا كلما كانت حظها اقل في إمكانية الحصول على هذه الخدمات، وفي الوقت الذي تتسع فيه نوعية خدمات الإقراض الصغير المقدمة، فإن السوق المحتمل للتمويل الصغير يتسع أيضا (سنابل، 2004)

.

2.12.7. الاحتياجات المالية للمشروعات الصغيرة:

تمر المشروعات الصغيرة عند تأسيسها بعدة أطوار، وتختلف أشكال الإقراض فيها حسب الطور الذي تمر فيه :

1. طور التأسيس: يتم عادة من قبل صاحب المشروع أو العائلة المالكة.
2. طور النمو الأولي: يتم ذاتيا من خلال أرباح المشروع.
3. طور النمو المتسارع: يمكن للمالك أن يقترض الأموال من مؤسسات الإقراض أو المصارف، مستعينا ببعض المنظمات التي تساعده في تقديم الكفالات مما يخفض تكلفة رأس المال (قنطقجي، 2004).

وإذا احتاج المشروع إلى استثمار جديد لتوسيع عمله أو لتنويع منتجاته، فإن الإقراض يمكن أن يقدم من الجهات المختصة وقد تكون حكومية أو ما شابهها، ويمكن تخفيض تكلفة الأموال المقترضة بإستصدار عدد من القوانين التي تخص المشروعات التي تتمتع بتصنيف معين أو التي تمارس عملها في موقع جغرافي معين، أما مصدر المال فيكون المصارف ومؤسسات الإقراض، وهي التي تؤمن المال، مع ضرورة مراعاة البيئة الاقتصادية والاجتماعية (قنطقجي، 2004).

2.12.8. الإجراءات التي يمكن إتباعها من اجل الحصول على تمويل للمشروع:

بداية لا بد من تحديد الاحتياجات المالية، قبل البحث عن المال الإضافي من مصادر الإقراض، من المهم تحديد الاحتياجات المالية، من خلال الإجابة على مجموعة من الاسئلة ، مثل لماذا نريد المال؟ كيف سنستعمله؟ ومن هذه الأسئلة قد تساعد في تحضير اقتراح مالي، مقدار المال اللازم في الوقت الحاضر؟ كيفية استعمال هذه الأموال؟ هل سيتم شراء أراضي ، مباني ، معدات جديدة، ما نوع القرض الأكثر الملائم للمشروع؟ قرض مجدول ، جاري مدين، استثمار، مشاركة، هل سيكون بمقدور المشروع خدمة الالتزامات المالية المترتبة على القرض المطلوب ؟ هل يمكن تحمل أعباء تكاليف القرض الخارجي (الريادي، 2004).

يلي ذلك إيجاد طرق لتمويل المنشاة ، ومن هذه المصادر التي من الممكن أن تكون تمويلية ، أما الموجودات الشخصية ومنها التوفيرات، رهن الممتلكات، بطاقات الائتمان، أو المصادر البديلة للحصول على تمويل للمشروع ومنها العائلة أو الأصدقاء، المستثمرون الخاصون، الزبائن أو الموردون المحتملون، شركات التأجير، برامج الإقراض الحكومية، المؤسسات المالية التجارية، أخيرا مؤسسات الإقراض التنموي (الريادي، 2004).

2.12.9. تقدير الاحتياج للتمويل الخارجي:

2.12.9.1. الحاجة للاقتراض :

مع أن كثيرا من المنشآت تبدأ أعمالها أو توسعاتها باستعمال الموجودات الشخصية، إلا أنه آجلاً أم عاجلاً قد تحتاج هذه المنشآت للمساعدة من المؤسسات المالية، حيث الحاجة إلى تمويل شحن المواد الأولية، أو تلبية احتياجات رأس المال العامل خلال موسم معين أو شراء المعدات اللازمة، وعندما يتم اتخاذ قرار استخدام الإقتراض الخارجي، لا بد من التأكد بأن لدى المنشأة القدرة الكافية على تحمل أعباء القرض، وهذا يتطلب توفير الاستعداد لقبول المسؤوليات الإدارية الإضافية التي قد يتطلبها القرض، إذ سيكون مطلوب تحضير خطة أعمال واقتراح تمويلي، ثم البحث عن مقرض مناسب، بالإضافة إلى الاحتفاظ بسجلات مالية تفصيلية لتلبية متطلبات التقارير المطلوب (الريادي، 2004).

2.12.9.2. أنواع التمويل:

هناك نوعين من التمويل، الملكية اوالاقتراض، والتمويل بالملكية يتطلب التنازل عن جزء من المنشأة لمستثمر آخر سيكون له حصة في المنافع أو الأرباح، ويتم ذلك في المنشآت الصغيرة بإضافة شركاء جدد، أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فهذا يتضمن إصدار أسهم وبيعها في سوق رأس المال، أما التمويل بالاقتراض فيتم ذلك من خلال الاستدانة من الآخرين (الريادي، 2004).

2.12.9.3. التحضير لاستخدام التمويل الخارجي:

عند التحضير لطلب الاقتراض فان ذلك يتطلب أولا فهم العملية ذاتها، أي فهم كيفية اتخاذ قرار الإقراض والذي سيساعد في معرفة الأسئلة المرجح طرحها، مما يزيد من فرصة الاستعداد للإجابة عليها، ويضاف إلى ذلك الحصول على المشورة من الجهات المناسبة أو ذات الخبرة في هذا المجال، يلي ذلك البحث عن الجهة الأفضل والقادرة على تفهم ظروف طالب القرض، وفي المرحلة التالية يتم تحضير خطة عمل سواء كان القرض لمشروع جديد أو توسع في مشروع قائم، لان ذلك يعد الخطوة الرئيسية الأولى والتي تصف بكلمات وأرقام من هو طالب القرض، ولماذا سيتم اقتراض الأموال، والية التسديد (الريادي، 2004).

ومن المفترض أن تجيب هذه الخطة على جمع من التساؤلات، منها التعريف بأوضاع طالب القرض، ثم المقترح التسويقي، والخطة التي سيتم بموجبها استخدام القرض، وكذلك اقتراح التسديد، أي كيف سيتم التسديد، والخطة البديلة في حال عدم تحقق الإيرادات المتوقعة مرتبطة بالإطار الزمني، كذلك المؤشرات المالية الاقتصادية كهامش الربح، أما بالنسبة للوثائق المطلوبة لتحضير خطة العمل والتي قد تعتبر مفيدة في هذا المجال، منها السيرة الذاتية للمدير، التنبؤات والتقديرات للتدفقات النقدية لتحديد القدرة على التسديد مع بيان حقوق الملكية في المشروع وملخص بالموجودات، مثل الذمم المدينة، العقارات والمعدات التي يمكن استخدامها لضمان القروض (الريادي، 2004).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفا للأسلوب البحثي الذي اتبع في هذه الدراسة، والذي يتضمن نبذه مختصرة عن مجتمع الدراسة، وتحديد حجم عينة الدراسة، ومكان البحث وطريقة وأدوات جمع البيانات، ومتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والمعالجة الكمية لها و أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة.

3.2 مجتمع الدراسة

من خلال البحث والاستقصاء وجد أن هناك مؤسسات في فلسطين لديها بعض الأنشطة ذات العلاقة بموضوع الدراسة كإجراءات التوفير والتسليف التي تنفذها بعض الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية (NGOs)، لكن وجد أن هذه الأنشطة تشكل جزء من أنشطة المؤسسات المشار إليها بنسبة تعتمد على حجم نشاط هذه المؤسسة، كما وجد أن هذه المؤسسات تنفذ إلى جانب هذه الأنشطة أنشطة أخرى في القطاع الزراعي أو الصحي أو التنموي، كمشروعات استصلاح الأراضي و مشروعات الأمن الغذائي والبنية التحتية... الخ، ويتبين من ذلك أن الإقراض لا يتعدى كونه احد أنشطة المؤسسة، كما ان هذه المؤسسات عبارة عن جهات تنفيذية ، تنفذ أنشطة تبعا لنوع المشروع الممول من قبل الدول الاجنبية أو المؤسسات الدولية، وهذا لا يتفق مع منهج الدراسة التي

تستهدف مؤسسات مختصة وتعمل في قطاع الإقراض الموجه للنساء بكافة أشكاله، وهذه المؤسسات هي التي يمكن ان نطلق عليها اسم " مؤسسة إقراض ".

يتكون مجتمع الدراسة من:

1. النساء اللواتي تلقين قروض مالية من مؤسسات الإقراض النسوية في المحافظات الفلسطينية.
2. العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في المحافظات الفلسطينية.

حيث تم تحديد إطار هذا المجتمع بالرجوع إلى المؤسسات التي نفذت وتنفذ برامج إقراض استهدفت النساء بشكل خاص وهي " الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن" و " الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة"، وقد وجد أن عدد القروض النشيطة أو الفعالة (أي المقترضات)خلال العام السابق لبدء الدراسة (2004–2005) هو 4184 مقترضة، وذلك بحسب التقارير المالية والإدارية لهذه المؤسسات، 2951 منهن حصلن على قروض من " الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن" و 1233 منهن حصلن على قروض من " الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة"، أما عدد العاملين في هذه المؤسسات فقد كان 55 عامل/ة إقراض، 38 منهم يعملون لدى " الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن" و 15 يعملون لدى " الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة" ، (الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، 2004 ; الفلسطينية للإقراض والتنمية، 2002 ; 2003 ; 2004)، والجدول 3–1 يبين ذلك:

جدول3-1: مجتمع الدراسة

اسم المؤسسة	عدد القروض النشطة 2004–2005	عدد العاملين 2004–2005
الفلسطينية للإقراض والتنمية	2951	38
الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال	1233	15
المجموع	4184	53

3.3 عينة الدراسة

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 351 مقترضة من النساء اللواتي حصلن على قروض من هذه المؤسسات خلال الأعوام 2004–2005، حيث شكلت المقترضات من " الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن" 70.5% من العينة وبالباقي 29.5% من " الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة " ، أما العينة الأخرى فكانت مكونة من العاملين في مؤسسات الإقراض المشار إليها وقت إجراء المسح الميداني ، حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة من العاملين في مؤسسات الإقراض 46 عامل 72% منهم من العاملين لدى " الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن" أما الباقي 28% فهم من العاملين لدى " الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة"، وقد تم استخدام معادلة كريسجي ومورجان لتحديد حجم العينة (ارمانيوس ، 2001):

(ن = ز2 (ح) (1–ح)م /ز2(ح) (1–ح) +م خ2) حيث أن:

1. ن = حجم العينة
2. ز = الدرجة المعيارية الحرجة عند مستوى معنوية (95%).
3. ح = احتمال مطابقة أو ملائمة العينة.
4. (1–ح) = احتمال عدم مطابقة أو ملائمة العينة.
5. خ = مقدار الخطأ.
6. م = المجتمع الإحصائي.

والجدول (3–2) يبين ذلك:

جدول 3-2: عينة الدراسة

الفئة	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة
مقترضات	4184	351
عاملين	53	46

وقد اعتمدت المعلومات عن أعداد المقترضات والعاملين في هذه المؤسسات وأسماءهم وعناوينهم على قوائم المؤسسات المشار إليها، وقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة من هذه القوائم.

3.4 مكان البحث

أجريت هذه الدراسة من الناحية المكانية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت هي الحدود المكانية للدراسة.

3.5 أسلوب وأداة جمع البيانات

تم استخدام المقابلة الشخصية كطريقة لجمع البيانات، وذلك من خلال الإستبانة التي تم إعدادها لتحقيق أهداف الدراسة، حيث أعدت بالاعتماد على مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع، وتم تطويرها على مرحلتين قبل أن تأخذ شكلها النهائي، ففي المرحلة الأولى تم عرض وتدارس الإستبانة مع محاضرين في مجال الدراسة والإحصاء وبعض الأخصائيين والعاملين في مجال الاقتصاد والتنمية، حيث تم عرض الاستمارة على 5 محكمين مختصين اثنين منهم في مجال الإحصاء والرياضيات وآخر مختص في مجال الاقتصاد الزراعي، وآخران مختصان في مجالات متعلقة بالتنمية والمشروعات الصغيرة، وقد تم الأخذ بالتعديلات المقترحة من قبل المحكمين، وقد تم إعادة صياغة بعض الأسئلة وحذف بعضها وإضافة أسئلة جديدة تبعا لذلك وبعد الاخذ بملاحظاتهم، وفي المرحلة الثانية تم اختبار الإستبانة ميدانيا على مجموعة من المقترضات والعاملين الذين بلغ عددهم 20 مقترضة و 5 عاملين تم اختيارهم بشكل عشوائي، حيث تم استخدام (معامل كرونباخ ألفا) لحساب معامل الصلاحية والاتساق الداخلي لفقرات مقاييس الإستبانة كما هو مبين في الجدول (3-3)، وتم استخدام أسلوب الاختبار وإعادة الاختبار لتحديد ثبات أداة القياس، وكانت نتائج هذه الاختبارات كما هو موضح في الجدول (3-3) وقد تم حذف بعض الفقرات ذات معامل التمييز السالب بناء على نتائج هذه الاختبارات، وقد تم جمع بيانات الدراسة خلال النصف الأخير من العام 2005.

جدول3-3: قيم معامل الصلاحية والارتباط

المقياس	النساء المقترضات		العاملين في مؤسسات الإقراض	
	معامل الصلاحية	الارتباط	معامل الصلاحية	الارتباط
أهداف مؤسسات الإقراض	0.835	0.832**	0.679	0.796**
التوقعات من مؤسسات الإقراض	0.773	0.692**	0.883	0.528
طبيعة المشروعات التي تمولها	0.731	0.834**	0.704	0.807**
دوافع المرأة في الاقتراض	0.697	0.687**	0.762	0.509
الطلب على تمويل المشروعات	0.473	0.758**	0.509	0.535
العوامل المؤثرة في التوجه نحو الاقتراض	0.668	0.807**	0.741	0.645
إجراءات الحصول على القروض	0.761	0.778**	0.738	0.623
الضمانات المطلوبة من المقترضات	0.737	0.840**	0.82	0.770**
نجاح المشروعات	0.733	0.676**	0.726	0.501
الخدمات المساندة من قبل مؤسسات الإقراض	0.755	0.809**	0.728	0.546
رضا المقترضات	0.588	0.552**	0.586	0.547

وقد تضمنت الإستبانة مجموعة من الأسئلة والمقاييس اللازمة لجمع البيانات التي تحقق أهداف الدراسة والتي تكونت من الأجزاء الآتية:

1. الجزء الأول: أشتمل على بيانات هامة عن المقترضات كالمحافظة والموقع والعمر، وكذلك عدد أفراد الأسرة و عدد القادرين على العمل منهم و عدد العاملين في المشروع منهم، أما بالنسبة للعاملين في مؤسسات الإقراض فقد تضمنت بيانات عن هذا العامل كالمحافظة والعمر.

2. الجزء الثاني: أشتمل على بيانات هامة عن المقترضات، كالمستوى التعليمي ومكان السكن والحالة الاجتماعية والحالة العملية للمقترضة قبل المشروع وبعده، ودور المقترضة في إعالة الأسرة، ونوع القرض الحالي ونوع القرض المفضل، ونوع المشروع وطبيعة نشاطه وحالة المشروع، بالإضافة إلى درجة الاهتمام المستقبلية في الحصول على القروض، أما بالنسبة للعاملين في مؤسسات الإقراض فقد تضمنت بيانات عنهم كالمستوى التعليمي والجنس والحالة الاجتماعية وطبيعة العمل داخل المؤسسة، بالإضافة إلى خبرته حول نوع القروض التي تفضلها المقترضات ونوعية المشروعات التي تتجه لإقامتها المقترضات، و نوع القروض التي تفضل تقديمها المؤسسات.

3. الجزء الثالث: وهو الجزء الرئيسي من الإستبانة و أشتمل هذا الجزء في الإستبانة الخاصة بالمقترضات على 92 سؤالا مفتوحا، تم تقسيمها إلى احد عشر محور، في حين تضمنت استبانة العاملين في مؤسسات الإقراض على 87 سؤالا مفتوحا، وطلب منهم الإجابة وإعطاء الدرجة المناسبة بين 1–5، وذلك من خلال الإجابة بأحد الإجابات الآتية (موافق بشدة، موافقة، لا رأي، أعارض، أعارض بشدة)، وقد ركزت محاور وأبعاد هذا الجزء على أهداف مؤسسات الإقراض والتوقعات منها، وطبيعة المشروعات التي تطلبها المقترضات والتي تمولها هذه المؤسسات، وكذلك دوافع النساء في الاقتراض والعوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا عليها، وكذلك إجراءات عملية الإقراض والضمانات المطلوبة من المقترضات، ومن ثم الخدمات المساندة، وأخيرا الرضا المتحقق لدى المقترضات.

3.6 متغيرات الدراسة

تنحصر المتغيرات الخاصة بهذه الدراسة في احد عشر متغير تابع وأربعة عشر متغير مستقل وهي:

1. المتغيرات التابعة :

1.1. أهداف مؤسسات الإقراض
1.2. توقعات المقترضات من هذه البرامج
1.3. طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض
1.4. فئات القروض المطلوبة والمشروعات التي تفضل المقترضات إقامتها
1.5. دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض
1.6. العوامل المؤثرة دوافع المرأة في الاقتراض
1.7. إجراءات عملية الإقراض
1.8. الضمانات المطلوبة من المقترضات
1.9. الخدمات الإضافية التي تقدمها مؤسسات الإقراض كخدمات داعمة أو مساندة
1.10. نجاح المشروعات
1.11. الرضا المتحصل لدى المقترضات كنتيجة لذلك

2. المتغيرات المستقلة وهي:

2.1. عمر المقترضة
2.2. عدد أفراد الأسرة
2.3. عدد أفراد الأسرة الكلي القادرين على العمل
2.4. عدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع
2.5. التحصيل العلمي
2.6. مكان السكن
2.7. الحالة الاجتماعية
2.8. الحالة العملية قبل القرض وبعده
2.9. حجم الإعالة
2.10. نوع القرض الحالي والمفضل
2.11. نوع المشروع ومكان نشاطه
2.12. وسيلة المعرفة بمؤسسات الإقراض
2.13. ودرجة الاهتمام بالحصول على قروض
2.14. وضع المشروع.

3.7 تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستعمال برنامج (Statistical Package for Social Science - SPSS)، حيث تم إدخال البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج Microsoft Excel ومن ثم تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS V.14 حيث تم إيجاد ما يلي:

1. النسب المئوية للإجابات.
2. تكرار الأحداث ونسبتها.
3. وتم أيضا استعمال أسلوب ليكرت وذلك بإعطاء إجابات المستجوبين أوزان تتراوح من (1-5) على النحو الآتي:

3.1. أعارض بشدة (الوزن 1)

3.2. أعارض (الوزن 2)
3.3. لا رأي (الوزن 3)
3.4. أوافق (الوزن 4)
3.5. أوافق بشدة (الوزن 5)

حيث تم استخراج المتوسطات للإجابات وتدرجها، ومن اجل الإجابة على الفرضيات تم استعمال أسلوب الارتباط.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدارسة

4.1 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها وذلك من خلال العرض المفصل لأهم الخصائص المميزة للنساء المقترضات وكذلك للعاملين في مؤسسات الإقراض، كما يتضمن هذا الفصل عرضا للعلاقات الإرتباطية من وجهة نظر كلا من النساء المقترضات والعاملين في مؤسسات الإقراض.

4.2 خصائص النساء المقترضات التي تم دراستها

لكي يتمكن الباحث من دراسة خصائص النساء المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية، تم استخدام أسلوب الحصر العددي والنسب المئوية لتوزيع هذه الخصائص ويشمل:

1. العمر
2. عدد أفراد اسر النساء المقترضات
3. حجم القوى العاملة داخل النساء المقترضات
4. المستوى التعليم للنساء المقترضات
5. مكان سكن النساء المقترضات

6. الحالة الاجتماعية للنساء المقترضات
7. الحالة العملية للنساء المقترضات قبل الاقتراض وبعده
8. حجم الإعالة لدى النساء المقترضات
9. أنواع القروض التي حصلت عليها النساء المقترضات
10. أنواع القروض التي تفضلها النساء المقترضات
11. كيفية تعرف النساء المقترضات إلى هذه البرامج
12. أنواع المشروعات الممولة لدى النساء المقترضات
13. أماكن نشاط المشروعات الممولة
14. درجة اهتمام النساء المقترضات بالحصول على قروض
15. وحالة المشروعات الممولة

4.3 عرض خصائص النساء المقترضات كما أوضحتها نتائج الدراسة

4.3.1.العمر:

كان المتوسط الحسابي لأعمار أفراد العينة من النساء المقترضات 35.63 سنة، بانحراف معياري قدره 10.52 سنة، وتراوح مدى أعمار المقترضات بين 18 سنة كحد أدنى و 60 سنة كحد أعلى، ويشير الجدول التالي إلى أن 62.67% من النساء المقترضات تقع في الفئة 20–39 سنة فيما كان 84.62%منهن تقل أعمارهن عن 50 سنة، وهذا يتفق مع ما خلص إليه (شتيوي، 2001) الذي وجد أن 90% من المقترضات تقع ضمن الفئة العمرية ذاتها، وهذا بدور يشير إلى أن النسبة الأكبر من النساء اللواتي يلجان إلى الاقتراض هن من جيل الشباب والذي يشكل عاملا هاما لنجاح هذه المشروعات لما لدى هذه الفئة من طاقات وقدرات والجدول (4–1) يوضح ذلك.

جدول 4-1: توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير عمر المقترضة ونسبة تكراره.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 20 سنة	11	3.13
20– 29	103	29.34
30 – 39	117	33.33

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
40 – 49	66	18.82
أكثر من 49 سنة	54	15.38
المجموع	351	100

4.3.2.اسر المقترضات:

كان المتوسط الحسابي لعدد أفراد اسر النساء المقترضات 7.24 فردا، بانحراف معياري قدره 3.58 فردا ، وهذا يتناسب مع الإحصاءات الرسمية حول معدلات عدد أفراد الأسرة في فلسطين ، كما تراوح عدد أفراد الأسرة بين 1 و 22 فردا ، ويشير الجدول التالي إلى أن 81.5% من اسر النساء المقترضات يتراوح عدد افردها بين 4–12 فردا، وهذا يؤشر على حجم مساهمة مثل هذه المشروعات في تحسين أوضاع الأسر محدودة الدخل، والجدول (4–2) يوضح ذلك.

جدول 4-2: توزيع أفراد العينة تبعا لعدد أفراد أسرهن ونسبة تكراره

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 3 أفراد	51	14.53
من 4–7 فرد	140	39.89
من 8–12 فرد	146	41.60
أكثر من 13	14	3.99
المجموع	351	100.00

4.3.3.القوة العاملة:

بلغ المتوسط الحسابي لعدد أفراد الأسرة القادرين على العمل 2.21 فردا بانحراف معياري مقداره 1.86 فيما بلغ معدل عدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع الممول بقرض من مؤسسة الإقراض هو 3.47 بانحراف معياري 2.83 فردا وهذا يفوق ما وجدته (الصفدي، 2004) التي وجدت أن معدل عدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع 1.97 بمن فيهم صاحبة المشروع، ويستشف من

هذه النتائج أن المشروعات الممولة تستوعب قوى عاملة من الأطفال داخل هذه الأسر وهذا يفسره الفرق بين معدل عدد الأفراد القادرين على العمل وعدد الأفراد العاملين في المشروع والجدول (4–3) يوضح ذلك.

جدول 4-3: توزيع أفراد العينة تبعا لتوزيع القوى العاملة فيها

الفئة	الأفراد القادرين على العمل		الأفراد العاملين في المشروع	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 3 أفراد	297	84.62	237	67.52
من 4–7 فرد	48	13.68	74	21.08
من 8–12 فرد	6	1.71	37	10.54
أكثر من 13	0	0	3	0.85
المجموع	351	100.00	351	100.00

4.3.4.المستوى التعليمي:

بلغ المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي لدى النساء المقترضات 3.54 وبانحراف معياري قدره 1.06 وهذا يعني أن النسبة الأكبر (57.83%) من النساء المقترضات كانت من النساء ذات المستوى التعليمي المرتفع أي الثانوي فأعلى، مما يعكس أن هناك توجه لدى النساء المتعلمات للاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة كقطاع استثماري بالإضافة إلى تحقيق اكتفاء في احتياجات أسرهن، غير أن النتائج التي حصلنا عليها تؤشر إلى أن مستقبل جيد لهذه المشروعات من باب أن المستوي العلمي المرتفع يعزز إمكانيات النساء القائمات على هذه المشروعات من حيث المهارات الإدارية والتسويقية بشكل خاص والجدول (4–4) يوضح ذلك.

جدول 4-4: توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
أمي	11	3.13
ابتدائي	54	15.38
إعدادي	83	23.65

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوي	140	39.89
جامعي	63	17.95
المجموع	351	100.00

4.3.5.مكان السكن:

يستدل من النتائج أن المتوسط الحسابي للاماكن التي تعيش فيها النساء المقترضات 1.48 بانحراف معياري قدره 0.68 و المتوسط الحسابي للأمكان التي تنشط فيها مشروعات هؤلاء النساء 1.46 بانحراف معياري 0.67 وهذا يعني أن النسبة الأكبر من المقترضات تسكن في المخيمات يليها المدن في حين أن النسبة الأقل هي التي تسكن القرى وفي نفس الوقت فإنه يستدل أن هؤلاء النساء تمارس نشاطاتها في نفس الأماكن التي تسكنها كما هو مبين في الجدول (4–5) ، ويمكن تفسير ذلك بالعودة إلى الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها النساء في المخيمات مقارنة بمثيلاتها التي تعيش في المدن أو القرى ، كما أن النساء في القرى غالبا ما يكون أمامها فرص كسب أخرى كالزراعة والتي هي غير متوفرة للنساء التي تعيش في المخيمات والتي لا تمتلك في معظمها أي أراضي زراعية، وهذا يعكس بوضوح الدور الذي تتجه للعبه النساء في حياة أسرهن من اجل توفير احتياجات هذه الأسر والجدول (4–5) يوضح ذلك.

جدول 4-5: توزيع أفراد العينة تبعا لمكان السكن ومكان نشاط المشروع

الفئة	مكان سكن المقترضة		مكان نشاط المشروع	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
مخيم	220	62.68	223	63.53
مدينة	94	26.78	94	26.78
قرية	37	10.54	34	9.69
المجموع	351	100.00	351	100.00

4.3.6.الحالة الاجتماعية للمقترضة:

بلغ المتوسط الحسابي للحالة الاجتماعية لدى النساء المقترضات 2.02 وبانحراف معياري 0.56 وهذا يشير بوضوح إلى أن الغالبية العظمى (78.92%) من النساء المقترضات هن نساء متزوجات تساهم بإعالة أسرهن بشكل جزئي و حوالي 10% من هؤلاء النساء هن مسئولات عن إعالة أنفسهن و/أو أسرهن بشكل كامل وهذا يفسر من خلال العودة إلى ما يعانيه الوضع الفلسطيني من ارتفاع كبير في نسبة البطالة بين القوى العاملة مما يترتب عليه زيادة العبء والمسؤوليات على كاهلها وهذا أدى بالنساء إلى محاولة سد هذا النقص في مصادر الدخل من خلال لجوئها إلى توفير مصادر دخل للأسرة والجدول (4–6) يوضح ذلك.

جدول 4-6: توزيع أفراد العينة تبعا للحالة الاجتماعية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
عزباء	40	11.40
متزوجة	277	78.92
أرملة	23	6.55
مطلقة	11	3.13
المجموع	351	100.00

4.3.7.العمالة لدى المقترضات:

يتضح من نتائج الدراسة والتي تقارن بين الحالة العملية للمقترضات قبل الحصول على القرض وبعده حيث يتبين أن المتوسط الحسابي للحالة العملية قبل الاقتراض كانت 2.02 والانحراف المعياري 1.30 فيما كان المتوسط الحسابي للحالة العملية بعد الاقتراض 1.54 بانحراف معياري 0.72 وتشير النتائج إلى أن نفس النسبة من النساء اللواتي كن يعتبرن بدون عمل قبل الحصول على القرض أصبحن متفرغات للعمل في المشروع بعد الحصول على القروض، وهذا يؤشر على أهمية واثر هذه المشروعات في حياة هذه الأسر لأنها استطاعت أن توفر فرص عمل بتفرغ لأكثر من 58% من المقترضات اللواتي كن بدون عمل والجدول (4–7) يوضح ذلك.

جدول 4-7: توزيع أفراد العينة تبعا للحالة العملية قبل الاقتراض وبعده

الحالة العملية قبل الاقتراض			الحالة العملية بعد الاقتراض		
الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
بدون	203	57.83	متفرغة	205	58.40
حكومي	26	7.41	دون تفرغ	100	28.49
خاص	34	9.69	لا تعمل في المشروع	46	13.11
غير ذلك	88	25.07	–	–	–
المجموع	351	100	المجموع	351	100

4.3.8.الإعالة لدى المقترضات:

بلغ المتوسط الحسابي لدور النساء المقترضات في الإعالة 1.93 بانحراف معياري قدره 0.70 و تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من النساء المقترضات لها دور مشارك في إعالة أسرهن (65.82%) ويستدل من ذلك أنه وبسبب كون النسبة الأكبر من المقترضات المبحوثات هن من النساء المتزوجات، وهذا بعني أن يكون دورهن في إعالة الأسر سيكون دور مشارك وبنسب متباينة لأنه من المفترض أن يكون الدور الرئيس في إعالة الأسرة لربها، أما الأسر التي فقدت ربها لأي سبب كان ففي هذه الحالة تتحول المرأة من معيل مشارك إلى رب لهذه الأسرة والجدول (4–8) يوضح ذلك.

جدول 4-8: توزيع أفراد العينة تبعا لدورهن في إعالة أسرهن

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
معيل رئيسي	80	22.79
معيل مشارك	231	65.82
معيل ثانوي	23	6.55
لا يوجد أي دور	17	4.84
المجموع	351	100.00

4.3.9.نوع القرض:

بلغ المتوسط الحسابي لنوع القرض الذي حصلت عليه النساء المقترضات 1.61 بانحراف معياري 0.57 فيما كان الوسط الحسابي لنوع القرض الذي تفضل النساء الحصول عليه 1.17 بانحراف معياري 0.40 وهذا يتفق مع (الصفدي، 2004) التي وجدت أن أكثر من 50% من النساء المبحوثات كن من النساء اللواتي حصلن على قروض جماعية، وهذا ينسجم مع الإجراءات المتشددة التي تنحى مؤسسات الإقراض للجوء إليها بما يخص الضمانات، حيث يتم اللجوء إلى نظام الإقراض الجماعي، وفيه يكفل أعضاء المجموعة بعضهم البعض، وذلك يعود إلى كون النساء تضطر في هذه الحالة للوفاء بالتزامات المقترضات المتخلفات عن التسديد، غير النساء في الوقت ذاته فان النساء تفضل الحصول على القرض الفردي لأنها في هذه الحالة ستكون مسئولة عن التزاماتها فقط دون غيرها والجدول (4–9) يوضح ذلك.

جدول 4-9: توزيع أفراد العينة تبعا لنوع القرض الحالي والمفضل

الفئة	نوع القرض الحالي		نوع القرض المفضل	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
فردي	151	43.02	294	83.77
جماعي	186	52.99	54	15.38
غير ذلك	14	3.99	3	0.85
المجموع	351	100.00	351	100.00

4.3.10. آلية وصول المعلومات:

بلغ المتوسط الحسابي لآلية وصول المعلومة عن مؤسسات الإقراض إلى النساء المقترضات 2.15 بانحراف معياري قدره 0.61 وهذه النتائج تشير إلى دور إعلامي ضعيف لمؤسسات الإقراض، ويمكن أن يكون ذلك عائدا إلى الوضع الاقتصادي المتعثر لهذه الأسر التي يأتي في سلم أولوياتها توفير قوتها اليومي، وتكاد تخلو سلة مشترياتها من أية صحف أو منشورات إعلامية، كما قد يخلو برنامجها اليومي من وقت مقتطع لمشاهدة التلفزة المحلية أو الاستماع إلى محطات الإذاعة والجدول (4–10) يوضح ذلك.

جدول 4-10: توزيع أفراد العينة تبعا لآلية وصول المعلومة عن مؤسسات الإقراض

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
وسائل الإعلام	31	8.83
الأصدقاء والجيران	248	70.66
المراكز النسوية	60	17.09
غير ذلك	12	3.42
المجموع	351	100.00

4.3.11. نوع المشروع الممول بالقرض:

بلغ المتوسط الحسابي لنوع المشروع الذي تم إقامته أو تطويره بالقرض الذي تم الحصول عليه من مؤسسات الإقراض 2.46 بانحراف معياري 1.96 و يفسر ذلك من باب كون المشروعات التجارية تتميز بقلة راس المال المستثمر مقارنة بالمشروعات الصناعية، إلى جانب ذلك فان هذه المشروعات تمتاز بسرعة الحصول على العوائد والأرباح وهذا يتق تماما مع (الصفدي، 2004) التي وجدت أن 61% من المبحوثات تفضل هذا النوع من المشروعات والجدول (4-11) يوضح ذلك.

جدول 4-11: توزيع أفراد العينة تبعا لنوع المشروع الذي تم إقامته أو تطويره من خلال القرض.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
تجاري	200	56.98
صناعي	23	6.55
زراعي	40	11.40
سياحي	0	0.00
خدماتي	34	9.69
غير ذلك	54	15.38
المجموع	351	100.00

4.3.12. درجة الاهتمام بالحصول على قروض:

بلغ المتوسط الحسابي لدرجة اهتمام النساء بالحصول على القروض 1.37 بانحراف معياري قدره 0.62 وهذا يعني أن هناك إقبال كبير على الاقتراض مما يعني الحاجة إلى راس مال اكبر وهذا يتفق مع توجه البنك الدولي (2004) الذي يرى أن الإمكانيات المالية لمؤسسات الإقراض في إقليم الشرق الأدنى لا تفي بأكثر من 5% من احتياجات طالبي هذه الخدمة (الإقراض) في الإقليم، وهذا فعلا يتفق مع الواقع الفلسطيني حيث تقدر نسبة طلبات الحصول على قروض التي يتم رفضها في فلسطين بأكثر من 30% والجدول (4–12) يوضح ذلك.

جدول 4-12: توزيع أفراد العينة تبعا لدرجة اهتمامهن بالحصول على قروض

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
عالية	243	69.23
متوسطة	94	26.78
قليلة	8	2.28
معدومة	6	1.71
المجموع	351	100.00

4.3.13. وضع المشروع الممول:

بلغ المتوسط الحسابي لحالة المشروع الممول بقرض مؤسسة الإقراض 1.24 بانحراف معياري قدره 0.54 وهذا يفسر بكون النسبة الأكبر من هذه المشروعات مشروعات تجارية كما ورد في الجدول (4–11) وبالتالي فان إمكانية فشل هذه المشروعات أو تعرض للخسارة تبقى محدودة إلى حد ما المشروعات مقارنة بمشروعات أخرى وهذا يتفق مع (شتيوي ، 2001) الذي وجد أن أكثر من 70% من المشروعات المبحوثة مشروعات ناجحة والجدول (4–13) يوضح ذلك.

جدول 4-13: توزيع أفراد العينة تبعا لحالة المشروع الممول بالقرض.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
قائم وناجح	279	79.49
قائم ويواجه صعوبات	63	17.95
غير قائم	3	0.85
غير ذلك	6	1.71
المجموع	351	100.00

4.4 خصائص العاملين في مؤسسات الإقراض

لكي يمكن دراسة خصائص العاملين في مؤسسات الإقراض تم استخدام أسلوب الحصر العددي والنسب المئوية لتوزيع هذه الخصائص ويشمل:

1. العمر
2. المستوى التعليم للعاملين في مؤسسات الإقراض
3. الجنس
4. الحالة الاجتماعية للعاملين في مؤسسات الإقراض
5. مستوى العمل الإداري في مؤسسة الإقراض
6. الخبرة المتوفرة لدى العاملين في مؤسسات الإقراض
7. أنواع القروض التي تفضل مؤسسات الإقراض تقديمها
8. أنواع القروض التي تفضل النساء المقترضات الحصول عليها من مؤسسات الإقراض
9. أنواع المشروعات التي تفضلها النساء المقترضات إقامتها

وفيما يلي عرضا لتلك الخصائص كما أوضحتها نتائج الدراسة.

4.5 عرض خصائص العاملين في مؤسسات الإقراض كما أوضحتها نتائج الدراسة

4.5.1.العمر:

كان المتوسط الحسابي لأعمار أفراد العينة من العاملين في مؤسسات الإقراض 33.04 سنة، بانحراف معياري قدره 6.94 سنة، وتراوح مدى أعمار العاملين بين 22 سنة كحد أدنى و 49 سنة كحد أعلى، ويشير الجدول التالي إلى أن 78.26% من العاملين يقعون في الفئة 20–39 سنة، مما يعني أن معظم العاملين في مؤسسات الإقراض هم من جيل الشباب وهذا بالتالي مؤشر جيد يمكن أن يساهم في تعزيز الفرص المتاحة لهذه المشروعات والجدول (4–14) يوضح ذلك.

جدول 4-14: توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير عمر العامل ونسبة تكراره

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 20 سنة	0	0.00
20– 29	18	39.13
30 – 39	18	39.13
40 – 49	10	21.74
أكثر من 49 سنة	0	0.00
المجموع	46	100.00

4.5.2.المستوى التعليمي:

بلغ المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي لدى العاملين في مؤسسات الإقراض 4.62 وبانحراف معياري قدره 0.57 وهذا يعني أن النسبة الأكبر (65.22%) من العاملين في مؤسسات الإقراض من هم من الفئة ذات المستوى التعليمي المرتفع والذين يحملون الدرجة الجامعية الأولى والذي يعزز من فرص تطور هذا القطاع والجدول (4–15) يوضح ذلك.

جدول 4-15: توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
ابتدائي	0	0.00
إعدادي	2	4.35
ثانوي	14	30.43
جامعي	30	65.22
دراسات عليا	0	0.00
المجموع	46	100.00

4.5.3.الجنس:

بلغ المتوسط الحسابي لجنس العاملين في مؤسسات الإقراض 1.92 وبانحراف معياري قدره 0.27 وهذا يعني أن النسبة الأكبر (91.30%) من العاملين في مؤسسات الإقراض من الإناث وهذا يتفق مع رسالة هذه المؤسسات التي تتعامل مع النساء بشكل حصري ويسهل من أداء رسالتها ووصولها إلى الفئة المستهدفة بدون أي معيقات في بيئة محافظة كما هو عليه الحال في فلسطين والجدول (4–16) يوضح ذلك.

جدول 4-16: توزيع أفراد العينة تبعا للجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	4	8.70
أنثى	42	91.30
المجموع	46	100.00

4.5.4.الحالة الاجتماعية للعاملين في مؤسسات الإقراض:

بلغ المتوسط الحسابي للحالة الاجتماعية لدى العاملين في مؤسسات الإقراض 2.04 و بانحراف معياري 0.77 والجدول (4–17) يوضح ذلك.

جدول 4-17: توزيع أفراد العينة تبعا للحالة الاجتماعية .

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب/عزباء	9	19.57
متزوج/ة	30	65.22
أرمل/ة	3	6.52
مطلق/ة	4	8.70
المجموع	46	100.00

4.5.5. طبيعة العمل في المؤسسة:

بلغ المتوسط الحسابي لطبيعة العمل في المؤسسة لدى العاملين في مؤسسات الإقراض 2.31 وبانحراف معياري 0.55 مما يعني أن حوالي 35 % من العاملين في مؤسسات الإقراض هم عاملين ميدانيين قي حين أن حوالي 61 % منهم يمارسون مهمات إدارية إلى جانب العمل الميداني أما الباقي فيمارسون إلى جانب مهماتهم الميدانية مهمات إدارية عليا وهذا بالتالي يقلل من فرص المقترضات في الحصول على الخدمات الإرشادية والدعم المطلوب لان العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية الذين من المفترض أن يكونوا عاملين ميدانيين هم يؤدون مهمات إدارية بمستويات مختلفة والجدول (4–18) يوضح ذلك.

جدول 4-18: توزيع أفراد العينة تبعا لطبيعة العمل في المؤسسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
إدارة عليا	2	4.35
إدارة متوسطة	28	60.87
إدارة دنيا	16	34.78
المجموع	46	100.00

4.5.6. الخبرة في قطاع الإقراض:

بلغ المتوسط الحسابي لعدد سنوات الخبرة في قطاع الإقراض لدى العاملين في مؤسسات الإقراض 2.35 وبانحراف معياري 0.85 و يتضح من ذلك أن أكثر من (76.08%) من العاملين في هذه المؤسسات من أصحاب الخبرة التي لا تقل عن سنتين وهذا يؤشر من جهة إلى أن هذا القطاع متطور باستمرار لان عدد العاملين يزداد بدليل عدم وجود عاملين بخبرات اكبر و هو بدوره بفرض على هذه المؤسسات أن تعمل باستمرار على رفع مستويات كادرها رفدهم بالخبرات اللازمة من اجل ضمان نجاح المشروعات التي يشرفون على تنفيذها ولجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع احتياجات المقترضات والجدول (4–19) يوضح ذلك.

جدول4-19: توزيع أفراد العينة تبعا لطبيعة العمل في المؤسسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 2	9	19.57
من 2– 5 سنوات	14	30.43
من 6–10 سنوات	21	45.65
أكثر من 10 سنوات	2	4.35
المجموع	46	100.00

4.5.7. نوع القرض المفضل لدى المؤسسات:

بلغ المتوسط الحسابي لنوع القرض الذي تفضل مؤسسات الإقراض تقديمه للمقترضات 2.27 بانحراف معياري 0.87 و يتضح من ذلك انه من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض لا فرق لدى هذه المؤسسات في تقديم القروض بأي صورة كانت إذا ما توفرت الضمانات اللازمة لذلك، وهنا بالضبط هي القضية ذات الأهمية (أي توفير الضمانات اللازمة) ، فيما كان الوسط الحسابي لنوع القرض الذي تفضل النساء الحصول عليه 1.69 بانحراف معياري 1.01 وهذا يتفق مع (الصفدي، 2004) التي وجدت ن أكثر من 50% تفضل الحصول على القروض الفردية من اجل تجنب تحمل أي مسؤوليات ناجمة عن تخلف احد المقترضات عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مؤسسات الإقراض النسوية والجدول (4–20) يوضح ذلك.

جدول 4-20: توزيع أفراد العينة تبعا لنوع الذي تفضل برامج الإقراض التعامل به ونوع القرض الذي تفضله النساء المقترضات

الفئة	نوع القرض الذي تفضل تقديمه المؤسسات		نوع القرض تفضله المقترضات	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
فردي	12	26.09	30	65.22
جماعي	9	19.57	2	4.35
لا فرق	25	54.35	12	26.09
غير ذلك	0	0.00	2	4.35
المجموع	46	100.00	46	100.00

4.5.8. نوع المشروع المفضل لدى المقترضات:

بلغ المتوسط الحسابي لنوع المشروع الذي تم إقامته أو تطويره بالقرض الذي تم الحصول عليه من مؤسسة الإقراض 2.19 بانحراف معياري 1.86 وذلك من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وهذا يتفق مع (الصفدي، 2004) التي وجدت أن 61% من المبحوثين يفضلون إقامة المشروعات التجارية ويعود السبب في ذلك إلى قلة راس المال المطلوب وسرعة الحصول على العوائد من المشروع والجدول (4-21) يوضح ذلك.

جدول 4-21: توزيع أفراد العينة تبعا لنوع المشروع الذي تفضل المقترضات إقامته أو تطويره.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %	التراكم%
تجاري	30	65.22	65.22
صناعي	2	4.35	69.57
زراعي	4	8.70	78.27
سياحي	0	0.00	78.27
خدماتي	7	15.22	93.49
غير ذلك	3	6.52	100.00
المجموع	46	100.00	-

4.6 وصف لمواقف المقترضات

يتناول هذا القسم من الفصل وصفا لنتائج أسئلة الدراسة حسب المتغيرات التابعة من وجهة نظر النساء المقترضات

4.6.1.أهداف مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (7) فقرات تتعلق بأهداف مؤسسات الإقراض النسوية من وجهة نظر النساء المقترضات من هذه المؤسسات وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.08–2.43) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (تسعى – مؤسسات الإقراض النسوية – لتحقيق الربح من خلال برامجها الإقراضية) وحصلت (25.93%) من إجاباتها على درجة موافق بشدة، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق فكانت الفقرة ذاتها، حيث حصلت على ما نسبته (62.68%) وهذه الفقرة قد احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (أن مؤسسات الإقراض النسوية تحكمها شروط الممول الأجنبي) حيث حصلت على ما نسبته (37.32%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت (رسالة – مؤسسات الإقراض النسوية – غير مرتبطة بواقع المرأة الفلسطينية) حيث حصلت على ما نسبته (59.26%) ممن عارضن هذه الفقرة وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور وجاءت في نفس السياق الفقرة القائلة بان (تمكين المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي لا يعد من اهتمامات مؤسسات الإقراض النسوية) حيث حصلت على أكثر درجات المعارضة الشديدة وحصلت على ما نسبته (14.53%).

أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (تتعامل – مؤسسات الإقراض النسوية – مع المرأة الفلسطينية كمقترضة أو كزبون فقط) حيث كان متوسطها الحسابي (2.94)، ويستشف من ذلك أن المبحوثات ورغم وقوفها في موقف الدفاع عن مؤسسات الإقراض ورسالتها التي إلا أنها رأت أن هذه المؤسسات لها صفة ربحية وفي الوقت ذاته لم تكن قادرة على تحديد اثر سياسات الدعم الخارجي على هذه المؤسسات.

جدول 4-22: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال أهداف هذه المؤسسات من وجهة نظرهن

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تسعى لتحقيق الربح من خلال برامجها الإقراضية	25.93	62.68	4.84	6.55	0.00	4.08	0.75
ليس لديها أهداف تنموية حقيقية مرتبطة بالمرأة بشكل خاص	6.55	19.37	9.69	56.13	8.26	2.60	1.09
تمكين المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي لا يعد من اهتماماتها	8.83	13.11	5.70	57.83	14.53	2.44	1.16
رسالتها غير مرتبطة بواقع المرأة الفلسطينية	7.41	13.68	6.55	59.26	13.11	2.43	1.11
تتعامل مع المرأة الفلسطينية كمقترضة أو كزبون فقط	8.83	29.34	13.96	43.02	4.84	2.94	1.13
أهدافها محددة حسب سياسات الممول الأجنبي	13.11	30.77	33.33	18.80	3.99	3.30	1.05
تحكمها شروط الممول الأجنبي	15.38	31.62	37.32	13.11	2.56	3.45	0.99

4.6.2.توقعات المقترضات من مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (7) فقرات تتعلق توقعات المقترضات من مؤسسات الإقراض من هذه المؤسسات وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.41–3.63) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (تحسن الوضع المعيشي لأسر المقترضات من خلال المشروعات التي تمولها) وحصلت (47.86%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق فكانت فقرتان الفقرة (تشجيع النساء على دخول المجال الاقتصادي) والفقرة (تدعم برامج تناسب حاجات المرأة الفلسطينية) حيث حصلت كل منهما على ما نسيته (61.82%) ، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (تأثر على سياسة الممول لتصبح مناسبة لواقع المرأة الفلسطينية) حيث حصلت على (29.91%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت

الفقرة ذاتها حيث حصلت على ما نسبته (12.25%) ممن عارضن هذه الفقرة وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور، أما أكثر الفقرات حصولا على درجات المعارضة الشديدة فكانت (تخلق فرص عمل للعاطلات عن العمل من النساء) وحصلت على ما نسبته (0.85%)، وكانت الفقرة ذاتها صاحبة اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا بمتوسط حسابي (4.18).

وفي هذا الصدد فان توقعات المبحوثات من مؤسسات الإقراض النسوية كانت معبرة عن احتياجات المبحوثات والتي تسعى من خلال ذلك لتحسين المستوى المعيشي لهذه الأسر وتشجيع دور المرأة في المجال الاقتصادي، وفي المجال ذاته لم تكن المبحوثات قادرة على تحديد قدرات مؤسسات الإقراض في التأثير على سياسات الدعم الخارجي.

جدول 4-23: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال توقعات المقترضات من هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تدعم صمود المرأة الفلسطينية وتخلق فرص اقتصادية بديلة لها	42.17	56.13	1.71	0.00	0.00	4.41	0.53
تخلق فرص عمل للعاطلات عن العمل من النساء	31.62	60.11	3.42	3.99	0.85	4.18	0.75
تشجيع النساء على دخول المجال الاقتصادي	34.19	61.82	3.13	0.85	0.00	4.29	0.57
تدعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتروج لها	33.33	60.11	3.42	3.13	0.00	4.24	0.67
تحسن الوضع المعيشي لأسر المقترضات من خلال المشروعات التي تمولها	47.86	47.29	3.13	1.71	0.00	4.41	0.64
تدعم برامج تناسب حاجات المرأة الفلسطينية	23.65	61.82	5.70	8.83	0.00	4.00	0.81

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تأثر على سياسة الممول لتصبح مناسبة لواقع المرأة الفلسطينية	17.09	40.74	29.91	12.25	0.00	3.63	0.91

4.6.3.طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (5) فقرات تتعلق بطبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.18–2.1) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (تحدد المشروعات الممولة بناءاً على أسس اقتصادية بحتة) وحصلت (13.11%)، وهذه الفقرة قد احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.18) والفقرة ذاتها حصلت على أعلى درجة لا ادري فكانت حيث حصلت على (28.49%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق فكانت الفقرة (المشروعات الممولة روتينية ومكررة) وحصلت (29.34%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (ليس للمقترضة حق اختيار طبيعة المشروع الذي تنوي إقامته) حيث حصلت على ما نسبته (61.82%) وهي ذاتها كانت صاحبة أعلى درجات المعارضة الشديدة حيث حصلت على (22.79%) وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (2.10)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (قائمة المشروعات النسوية التي يتم تمويلها محدودة) حيث كان متوسطها الحسابي (2.69).

وتظهر النتائج توجه مؤسسات الإقراض إلى دعم مشروعات تمتاز بالمخاطرة القليلة جدا وبذلك تحافظ مؤسسات الإقراض على رأسمالها.

جدول 4-24: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال طبيعة المشروعات التي تمولها هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تحدد المشروعات الممولة بناءاً على أسس اقتصادية بحتة	13.11	25.93	28.49	30.77	1.71	3.18	1.06
قائمة المشروعات النسوية التي يتم تمويلها محدودة	8.26	20.23	8.83	60.11	2.56	2.72	1.08
ليس للمقترضة حق اختيار طبيعة المشروع الذي تنوي إقامته	6.55	3.99	4.84	61.82	22.79	2.10	1.01
تختار المقترضة مشروعها من قائمة مشروعات محددة مسبقا	8.83	11.40	7.41	51.28	21.08	2.36	1.20
المشروعات الممولة روتينية ومكررة	9.69	29.34	23.65	34.76	2.56	3.09	1.06

4.6.4.دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (5) فقرات تتعلق بطبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.18–2.1) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (تحدد المشروعات الممولة بناءاً على أسس اقتصادية بحتة) وحصلت (13.11%)، وهذه الفقرة قد احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.18) والفقرة ذاتها حصلت على أعلى درجة لا ادري فكانت حيث حصلت على (28.49%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق فكانت الفقرة (المشروعات الممولة روتينية ومكررة) وحصلت (29.34%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (ليس للمقترضة حق اختيار طبيعة المشروع الذي تنوي إقامته) حيث حصلت على ما نسبته (61.82%) وهي ذاتها كانت صاحبة أعلى درجات المعارضة الشديدة حيث حصلت على

(22.79%) وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (2.10)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (قائمة المشروعات النسوية التي يتم تمويلها محدودة) حيث كان متوسطها الحسابي (2.69).

وتظهر النتائج توجه مؤسسات الإقراض إلى دعم مشروعات تمتاز بالمخاطرة القليلة جدا وبذلك تحافظ مؤسسات الإقراض على رأسمالها.

جدول 4-25: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال دوافعهن في الاقتراض منها

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تحقيق ذاتها	43.87	45.58	2.56	7.98	0.00	4.25	0.86
الخروج من بيئة اجتماعية مغلقة إلى حد ما	31.62	56.98	4.84	5.70	0.85	4.13	0.81
قلة البدائل التمويلية وبشروط سهلة	29.34	63.53	3.99	3.13	0.00	4.19	0.66
سعيا لدور اكبر في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة	22.79	61.82	6.55	8.83	0.00	3.98	0.81
لاكتساب ثقة اكبر بالنفس من خلال تحمل للمسؤولية الاقتصادية	37.32	52.99	3.13	6.55	0.00	4.21	0.79
تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية في المجتمع	25.07	52.14	4.84	17.09	0.85	3.84	1.02
وجود عبء اقتصادي على كاهلها	30.20	46.44	7.98	15.38	0.00	3.91	1.00

4.6.5.الطلب على تمويل المشروعات:

تكون هذا المحور من (8) فقرات تتعلق بالمشروعات التي تشكل حاجة لدى النساء المقترضات وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.24–3.20) ، أما أكثر الفقرات التي

حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (أفضل المشروعات التي تنتج سلع معينة المشروعات الإنتاجية / المرأة التي تعيل أسرة تفضل مشروعات ثبت نجاحها بالتجربة) وحصلت كلاهما (34.15%)، والفقرة الأخيرة قد احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.24)، والفرات ذاتها كانت أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق (58.54%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (أحاول اختيار مشروع مقبول من قبل مؤسسة الإقراض بالدرجة الأولى) حيث حصلت على (13.82%)، والفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات المعارضة الشديدة (4.88%) أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (أقبل مشروعات لا أفضلها بسبب عدم وجود خيارات أخرى) حيث حصلت على ما نسبته (39.84%) وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.20)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (أحاول اختيار مشروع مقبول من قبل مؤسسة الإقراض بالدرجة الأولى) حيث كان متوسطها الحسابي (3.46).

و يتضح من ما سبق أن المبحوثات تميل إلى إقامة المشروعات التي تعتبر مشروعات محدودة المخاطرة وسريعة الربح مما يعني سرعة الأثر في حياة اسر المبحوثات، وهذا لم يحل دون وجود فئة ليست قليلة من المبحوثات تزيد على 30% لديها الاستعداد للمغامرة من خلال إقامة مشروعات غير تقليدية.

جدول4-26: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال المشروعات التي تشكل حاجة للنساء المقترضات منها

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
أفضل مشروعات ذات أفكار جديدة	27.64	51.22	8.94	11.38	0.81	3.93	0.95
أفضل المشروعات التقليدية كالتجارة مثلا	13.82	44.72	9.76	28.46	3.25	3.37	1.13
أفضل المشروعات التي تنتج سلع معينة (المشروعات الإنتاجية)	34.15	58.54	4.88	2.44	0.00	3.41	1.08

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
المرأة التي تعيل أسرة تفضل مشروعات ثبت نجاحها بالتجربة	34.15	58.54	4.88	2.44	0.00	4.24	0.66
أفضل المشروعات ذات الربح السريع والقليل على غيرها من المشروعات	26.02	56.10	8.13	8.94	0.81	3.98	0.88
أقبل مشروعات لا أفضلها بسبب عدم وجود خيارات أخرى	12.20	36.59	10.57	39.84	0.81	3.20	1.12
أفضل القروض الصغيرة طويلة الأمد	14.63	42.28	8.94	32.52	1.63	3.36	1.13
أحاول اختيار مشروع مقبول من قبل مؤسسة الإقراض بالدرجة الأولى	13.01	48.78	13.82	19.51	4.88	3.46	1.10

4.6.6.عوامل تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض:

تكون هذا المحور من (9) فقرات تتعلق ببعض العوامل التي تؤثر على توجه النساء نحو الاقتراض من مؤسسات الإقراض النسوية وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.09–4.07) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (وجود نساء ناجحات اقتصاديا في منطقة سكني شجعني على الاقتراض) حيث حصلت (29.34%)، والفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات الموافقة (56.98%) واحتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.07)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (الدين لم يشكل عائق أمام توجهي نحو الاقتراض) حيث حصلت على (12.25%)، وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.09)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (مستواي العلمي شجعني على الاقتراض) حيث حصلت على ما نسبته (32.48%) والفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات المعارضة الشديدة حيث حصلت الفقرة على (5.70%) من مجمل إجابات أعارض بشدة، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (كوني أعيش حياة عائلية

مستقرة شجعني على الاقتراض) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي المتوسط الحسابي للمحور (3.65).

وهذا يدلل على أهمية القدوة في هذا المجال حيث يتضح أن وجود صاحبات المشروعات والتجارب الناجحة كان احد أهم العوامل التي دفعت المبحوثات للاقتراض، وفي الوقت ذاته يعكس هذا اثر الدين على توجه المبحوثات لمؤسسات الإقراض حيث شكلت الفائدة المحرمة شرعا أما ما يزيد على 40% من المبحوثات.

جدول 4-27: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال العوامل التي تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض من مؤسسات الإقراض

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
مستواي العلمي شجعني على الاقتراض	18.80	31.62	11.40	32.48	5.70	3.25	1.25
علاقاتي الاجتماعية شجعتني على الاقتراض	27.64	52.14	4.84	15.38	0.00	3.92	0.97
البيئة المحيطة بي أثرت في ميلي نحو الاقتراض	26.78	49.57	5.70	17.09	0.85	3.85	1.03
متابعتي للإعلام الموجه نحو المرأة شجعني على الاقتراض	16.24	45.58	8.83	25.36	3.99	3.45	1.15
وجود المؤسسات النسوية في منطقة سكني شجعني على الاقتراض	23.65	47.86	7.98	18.80	1.71	3.73	1.07
وجود نساء ناجحات اقتصاديا في منطقة سكني شجعني على الاقتراض	29.34	56.98	4.84	8.83	0.00	4.07	0.84
كوني أعيش حياة عائلية مستقرة شجعني على الاقتراض	15.38	56.13	9.69	15.38	3.42	3.65	1.02
وجود خبرات سابقة لدي في	23.65	55.27	4.84	13.11	3.13	3.83	1.04

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
مجال العمل الاقتصادي شجعني على الاقتراض							
الدين لم يشكل عائق أمام توجهي نحو الاقتراض	7.98	39.03	12.25	35.04	5.70	3.09	1.14

4.6.7.إجراءات الحصول على القروض:

تكون هذا المحور من (9) فقرات تتعلق بالإجراءات المصاحبة لعملية الإقراض من قبل مؤسسات الإقراض النسوية وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.89–2.85) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (القروض الفردية تحتاج إلى إجراءات وضمانات أكثر من غيرها) حيث حصلت (26.78%)، والفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات الموافقة (51.28%) واحتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.89)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (فترات السماح قصيرة) حيث حصلت على (22.79%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (القروض تحتاج وقت طويل وإجراءات معقدة) حيث حصلت على ما نسبته (53.56%) والفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات المعارضة الشديدة حيث حصلت على (3.99%)، وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (2.85)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (فترات السماح قصيرة) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (3.37).

و يتضح من ذلك أن عملية الحصول على القروض الفردية ليست بالسهولة التي عليها الحال في حالة الحصول على قروض جماعية والتي يمكن أن تصرف في أوقات قياسية وسريعة جدا، والإجراءات المشددة تتبع كذلك في حال كانت مبالغ القروض كبيرة إذا تزداد في هذه الحالة الضمانات وتطول الإجراءات، ولربما يكون اتخاذ القرار في هذه الحالة يحتاج مستوى أعلى من مستويات الإدارة.

جدول 4-28: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال إجراءات الحصول على القروض من هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
القروض تحتاج وقت طويل وإجراءات معقدة	11.40	23.65	7.41	53.56	3.99	2.85	1.17
إجراءات القروض تختلف باختلاف نوع القرض المطلوب	18.80	42.17	14.53	22.79	1.71	3.54	1.09
القروض الفردية تحتاج إلى إجراءات وضمانات أكثر من غيرها	26.78	51.28	7.98	12.25	1.71	3.89	0.99
تأخذ الإجراءات وقت أطول عندما يكون حجم القرض كبير	21.08	46.44	20.23	11.40	0.85	3.76	0.94
بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الإجراءات المعقدة	13.11	38.18	19.37	28.49	0.85	3.34	1.05
الإجراءات تأخذ وقت أطول عندما يكون القرض لإقامة مشروع جديد	16.24	44.73	17.09	21.08	0.85	3.54	1.03
فترات السماح قصيرة	9.69	43.02	22.79	22.79	1.71	3.37	0.99
نسب الفائدة على القروض مرتفعة	10.54	36.47	12.25	40.74	0.00	3.17	1.08
فترات سداد القروض قصيرة	13.68	35.04	10.54	38.18	2.56	3.20	1.16

4.6.8.الضمانات:

تكون هذا المحور من (5) فقرات تتعلق بالضمانات التي تحتاجها النساء من اجل الحصول على قروض من مؤسسات الإقراض النسوية وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.06–3.42) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (تواجه النساء

مشكلة في توفير كفلاء لهن) حيث حصلت (17.95%)، والفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات الموافقة (39.89%) واحتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.42)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الضمانات الكثيرة) حيث حصلت على (21.94%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (الضمانات المطلوبة تكون كبيرة مقارنة بحجم القرض المطلوب) حيث حصلت على ما نسبته (46.44%) ، وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.06) أما أكثر الفقرات حصولا على درجات المعارضة الشديدة فكانت (مشكلة القروض الجماعية أن على المقترضة ضمان نفسها وضمان غيرها) حيث حصلت على (4.84%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الضمانات الكثيرة) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (3.37).

وفي هذا المجال رأت المبحوثات انه من الصعب على المقترضات توفير كفلاء ولعل ذلك يعود إلى أسباب اجتماعية تعتمد على درجة ثقة الكفيل بالمكفول، وكذلك لم تستطع النساء الجزم بان النساء قد لا تستطيع الاقتراض بسبب عجزها عن توفير الضمانات المطلوبة ولعل ذلك إلى كون هذا السؤال مرتبط بمعرفة أكثر من تجربة، لان المبحوثة وبسبب كونها مقترضة فهذا يعني أن السؤال عن معلومة لا عن خبرة أو تجربة.

جدول 4-29: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال الضمانات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
الضمانات المطلوبة تكون كبيرة مقارنة بحجم القرض المطلوب	12.82	27.64	12.25	46.44	0.85	3.06	1.14
من الصعب على المقترضات أن توفر الضمانات المطلوبة	13.11	33.33	15.38	37.32	0.85	3.20	1.11
بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب	17.09	33.33	21.94	24.50	3.13	3.37	1.13

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
الضمانات الكثيرة							
تواجه النساء مشكلة في توفير كفلاء لهن	17.95	39.89	8.83	33.33	0.00	3.42	1.13
مشكلة القروض الجماعية أن على المقترضة ضمان نفسها وضمان غيرها	17.09	39.89	12.25	25.93	4.84	3.38	1.18

4.6.9.نجاح المشروعات:

تكون هذا المحور من (8) فقرات تتعلق بالعوامل التي تعتبر على قدر عالي من الاهمية والتي تعد كعوامل تساعد في نجاح المشروع وفي حال غيابها تساهم بالفشل، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.31–4.02) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (مشروع تتم إدارته من قبل مرأة ناجحة في أسرتها) حيث حصلت (38.18%)، واحتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.31)، أما أكثر الفقرات حصولا درجات الموافقة فهي الفقرة (مشروع ذات فترة سماح مناسبة) حيث حصلت على (61.82%)، وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.02) أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (مشروع يقوم على دراسة لحاجة السوق المحيطة) حيث حصلت على (9.12%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (مشروع تم تمويله بقرض يكفي لجميع احتياجاته) حيث حصلت على ما نسبته (7.98%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجات المعارضة الشديدة فكانت (مشروع فيه حجم الدفعات يناسب الربح المتوقع من المشروع) حيث حصلت على (2.56%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكانت مناصفة بين الفقرتين (مشروع يقوم على دراسة لحاجة السوق المحيطة) و (مشروع فيه حجم الدفعات يناسب الربح المتوقع من المشروع) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (4.15).

وفي هذا الصدد يتضح أهمية كل من إدارة المشروع (المقترضة) وخبرات هذه الإدارة وهذا يؤشر إلى الحاجة إلى التدريب والإرشاد للنساء المقترضات لأهمية الإدارة في هذا المجال، يلي ذلك قدرة المشروعات على الوفاء باحتياجات الأسر القائمة عليها ثم فترة السماح المناسبة حيث تساهم هذه الفترة في جعل المشروع يستفيد من التدفقات النقدية في مراحله الأولية والتي تكون هامة من اجل أن يصبح المشروع قادر على فتح أسواق وإيجاد زبائن، غير أن المقترضات لم تستطع تحديد إن كان للطلب في السوق أهمية على نجاح هذه المشروعات ولعل ذلك مرتبط بكون المشروعات السائدة مشروعات تجارية وبالتالي فان هذه المشروعات تسوق سلع لا خلاف على كونها حاجة للسوق المحلي لان المقترضات تختار مشروعات مطلوبة دون أن تكون عملية الاختيار قائمة على أسس علمية.

جدول 4-30: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال سمات المشروعات الناجحة

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
مشروع تم تمويله بقرض يكفي لجميع احتياجاته	35.04	51.28	4.84	7.98	0.85	4.11	0.89
مشروع يشغل اكبر عدد ممكن من أفراد الأسرة القادرين على العمل	34.19	51.28	7.98	6.55	0.00	4.13	0.82
مشروع تتم إدارته من قبل مرأة ناجحة في أسرتها	38.18	56.98	3.13	0.85	0.85	4.31	0.65
مشروع يدار من قبل امرأة ذات خبرة كافية في مجال عمل المشروع	34.19	60.11	3.13	2.56	0.00	4.26	0.64
مشروع يقوم على دراسة لحاجة السوق المحيطة	31.62	55.27	9.12	3.99	0.00	4.15	0.74
مشروع ذات فترة سماح مناسبة	24.22	61.82	5.70	7.41	0.85	4.02	0.82
مشروع فيه حجم الدفعات يناسب الربح المتوقع من المشروع	32.48	57.83	3.99	3.13	2.56	4.15	0.84
مشروع يغطي احتياجات أسرة المقترضة والتزاماتها تجاه القرض	35.90	54.42	3.99	3.13	2.56	4.18	0.85

4.6.10. الخدمات المساندة من قبل مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (5) فقرات تتعلق بالخدمات المساندة المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض النسوية وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.90–3.59) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (الزيارات المتكررة للمقترضات يحفزها على الالتزام ونجاح المشروع) حيث حصلت (23.65%)، واحتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.90)، أما أكثر الفقرات حصولا درجات الموافقة فهي الفقرة (للعاملين في مؤسسات الإقراض دور هام في نقل الخبرات بين المقترضات) حيث حصلت على (58.69%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (لا بد أن تكون جزء أساسي من مهمات مؤسسات الإقراض) حيث حصلت على (26.35%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (زيارات عاملي الإقراض تشكل مصدر دعم للمقترضات) حيث حصلت على ما نسبته (21.08%)، وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.59) أما أكثر الفقرات حصولا على درجات المعارضة الشديدة فكانت (مشتركة بين أكثر من فقرة حيث حصلت كل منها على (1.71%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكانت الفقرة (للعاملين في مؤسسات الإقراض دور هام في نقل الخبرات بين المقترضات) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (3.76).

وهذا يؤشر على أهمية هذه الخدمات التي من المفترض أن تقدمها مؤسسات الإقراض وهي بهذه الخدمات في حال قدمتها للنساء المقترضات تحقق من رسالة فهي إلى جانب أنها تساهم في نجاح هذه المشروعات من خلال عملية التوجيه والدعم الفني فإنها تحصل على رضا المقترضات وتضمن الالتزام بتسديد الالتزامات المترتبة على هؤلاء المقترضات، كما أن لهذه الخدمة دور هام في نقل الخبرات ومعالجة الإشكاليات التي قد تواجه المقترضات أو المشروعات القائمة.

جدول 4-31: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال الخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
لا بد أن تكون جزء أساسي من مهمات مؤسسات الإقراض	20.75	47.94	26.35	3.36	1.60	3.88	0.77
زيارات عاملي الإقراض تشكل مصدر دعم للمقترضات	15.38	52.14	9.69	21.08	1.71	3.59	1.04
زيارات عاملي الإقراض تساعد في حل مشكلات قد تواجه المقترضات	16.24	55.27	13.68	13.11	1.71	3.72	0.95
للعاملين في مؤسسات الإقراض دور هام في نقل الخبرات بين المقترضات	16.24	58.69	10.54	14.53	0.00	3.76	0.90
الزيارات المتكررة للمقترضات يحفزها على الالتزام ونجاح المشروع	23.65	55.27	10.54	8.83	1.71	3.90	0.92

4.6.11. رضا المقترضات:

تكون هذا المحور من (6) فقرات تتعلق بالعوامل التي تساعد في تحقيق الرضا لدى المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية ومؤشرات ذلك وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.52–2.80) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (عودة النساء للاقتراض من نفس المؤسسة دليل على رضا المقترضة) حيث حصلت (23.65%)، واحتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.52)، أما أكثر الفقرات حصولا درجات الموافقة فهي الفقرة (التواصل المستمر مع المقترضات يساهم في تحقيق الرضا لديهن) حيث حصلت على (56.98%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (من الصعب أن تحصل مؤسسات الإقراض على رضا المقترضات) حيث حصلت على (10.54%)،

والفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات كل من المعارضة والمعارضة الشديدة بنسبة (43.87%) و (10.54%) على التوالي ، وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (2.80)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكانت الفقرة (التواصل المستمر مع المقترضات يساهم في تحقيق الرضا لديهن) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (4.18).

و يتضح من ما سبق أن رضا المقترضات عن مؤسسات الإقراض من الممكن أن يتحقق غير أن ذلك له متطلبات وعليه مؤشرات تستطيع من خلالها مؤسسات الإقراض التعرف أن كان هذا الرضا قد تحقق أو لا، ويأتي في مقدمة ذلك سهولة الإجراءات من قبل هذه المؤسسات ونجاح المشروع، أما احد أهم المؤشرات على تحقق الرضا هو العودة للاقتراض من نفس المؤسسة.

جدول 4-32: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال العوامل التي تساعد في تحقيق الرضا لدى المقترضات من هذه المؤسسات ومؤشرات ذلك

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
من الصعب أن تحصل مؤسسات الإقراض على رضا المقترضات	10.54	24.50	10.54	43.87	10.54	2.80	1.23
رضا المقترضات يتحقق في حال نجاح المشروع الذي تم تمويله بالقرض	39.89	52.71	2.56	3.13	1.71	4.26	0.80
التواصل المستمر مع المقترضات يساهم في تحقيق الرضا لديهن	32.48	56.98	6.55	3.99	0.00	4.18	0.72
سهولة إجراءات الحصول على القروض يساهم في رضا المقترضات	47.86	45.58	4.84	0.85	0.85	4.39	0.70
زيادة فترات السماح والسداد يساهم في رضا المقترضات	50.43	43.87	3.99	1.71	0.00	4.43	0.65

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
عودة النساء للاقتراض من نفس المؤسسة دليل على رضا المقترضة	54.42	43.02	2.56	0.00	0.00	4.52	0.55

4.7 وصف لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض

يتناول هذا القسم من الفصل وصفا لنتائج أسئلة الدراسة حسب المتغيرات التابعة من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض.

4.7.1.أهداف مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (7) فقرات تتعلق بأهداف مؤسسات الإقراض النسوية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.0-2.38) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة و أوافق فكانت (تسعى – مؤسسات الإقراض النسوية – لتحقيق الربح من خلال برامجها الإقراضية) وحصلت (34.8%) و (45.7%) على التوالي، وهذه الفقرة قد احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.0) ، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (أهدافها محددة حسب سياسات الممول الأجنبي) حيث حصلت على ما نسبته (34.8%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت (تتعامل مع المرأة الفلسطينية كمقترضة أو زبون ليس أكثر) حيث حصلت على ما نسبته (56.5%) أما أكثر الفقرات حصولا على درجات المعارضة الشديدة فكانت (ليس لديها أهداف تنموية حقيقية مرتبطة بالمرأة بشكل خاص) وحصلت على ما نسبته (23.9%) أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (تمكين المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي خارج اهتماماتها) حيث كان متوسطها الحسابي (3.31).

ويستشف من ذلك أن المبحوثين يقفون موقف الدفاع عن مؤسسات الإقراض ورسالتها إلا أنهم يرون أن هذه المؤسسات لها صفة ربحية ولم يكونوا كذلك قادرين على تحديد اثر سياسات الدعم الخارجي على هذه المؤسسات.

جدول 4-33: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال أهداف هذه المؤسسات من وجهة نظرهم

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تسعى لتحقيق الربح من خلال برامجها الإقراضية	34.8	45.7	4.35	15.2	0	4.00	1.02
ليس لديها أهداف تنموية حقيقية مرتبطة بالمرأة بشكل خاص	4.35	26.1	0	45.7	23.9	2.42	1.24
تمكين المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي خارج اهتماماتها	23.9	34.8	6.52	19.6	15.2	3.31	1.44
رسالتها غير مرتبطة بواقع المرأة الفلسطينية	10.9	6.52	8.7	54.3	19.6	2.38	1.24
تتعامل مع المرأة الفلسطينية كمقترضة أو زبون ليس أكثر	4.35	26.1	4.35	56.5	8.7	2.62	1.10
أهدافها محددة حسب سياسات الممول الأجنبي	10.9	34.8	34.8	15.2	4.35	3.35	1.02
تحكمها شروط الممول الأجنبي	15.2	39.1	30.4	15.2	0	3.54	0.95

4.7.2.توقعات العاملين من مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (7) فقرات تتعلق بتوقعات العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.5–3.5) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (تدعم صمود المرأة الفلسطينية وتخلق اقتصاد بديل لها) وحصلت على (56.50)، وهي الفقرة ذاتها التي تقاسمت مناصفة مع الفقرة (تأثر على سياسة

الممول لتصبح مناسبة لواقع المرأة الفلسطينية) أكثر درجات المعارضة (8.7%) والفقرة الأخيرة كانت صاحبة أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري (34.8%) وأعارض بشدة (6.52%) وهي في الوقت ذاته صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور(3.50)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق فكانت الفقرة (تشجيع النساء على الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية) حيث حصلت على ما نسبته (56.5%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (تشجيع النساء على الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية) حيث كان متوسطها الحسابي (4.23).

في هذا الصدد فان توقعات المبحوثين من مؤسسات الإقراض كانت ذات أبعاد تنموية مرتبطة بالسعي للتخلص من تبعية الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الإسرائيلي ومن ثم جاءت معبرة عن احتياجات عملية التنمية من خلال دمج النساء في العملية الاقتصادية، وفي المجال ذاته لم تكن المبحوثات قادرة على تحديد قدرة هذه المؤسسات على تطويع سياسات الدعم الخارجي لتناسب الحالة الفلسطينية.

جدول 4-34: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال توقعاتهم من هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تدعم صمود المرأة الفلسطينية وتخلق اقتصاد بديل لها	56.5	30.4	4.35	8.7	0	4.38	0.90
تخلق فرص عمل للعاطلات عن العمل	34.8	54.3	0	6.52	4.35	4.08	1.02
تشجيع النساء على الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية	34.8	56.5	4.35	4.35	0	4.23	0.71
تدعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتروج لها	41.3	54.3	0	4.35	0	4.35	0.69
تحسن الوضع المعيشي لأسر المقترضات من خلال المشروعات التي تمولها	50	50	0	0	0	4.50	0.51
تدعم برامج تناسب واقع المرأة الفلسطينية	45.7	39.1	10.9	4.35	0	4.27	0.83

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تأثر على سياسة الممول لتصبح مناسبة لواقع المرأة الفلسطينية	23.9	26.1	34.8	8.7	6.52	3.50	1.17

4.7.3.طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (5) فقرات تتعلق بطبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.50–2.35) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (المشروعات الممولة روتينية ومكررة) وحصلت (19.60%)، وهذه الفقرة تقاسمت مع فقرتين أخريتين أكثر الفقرات التي حصلت على درجة لا ادري بنسبة (19.60%) ، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق فكانت الفقرة (تحدد المشروعات الممولة بناءاً على أسس اقتصادية بحتة) وحصلت (41.3%)، وهذه الفقرة قد احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.5) أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (ليس للمقترضة حق اختيار طبيعة المشروع الذي تنوي إقامته) حيث حصلت على ما نسبته (69.6%) وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (2.35)أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض بشدة فكانت الفقرة (تختار المقترضة مشروعها من قائمة مشروعات محددة مسبقا) حيث حصلت على ما نسبته (10.9%) ، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (قائمة المشروعات النسوية التي يتم تمويلها محدودة) حيث كان متوسطها الحسابي (3.19).

و تظهر النتائج توجه مؤسسات الإقراض إلى دعم مشروعات تمتاز بالمخاطرة القليلة جدا حتى وان كانت هذه المشروعات روتينية ومتكررة ، ويتم ذلك سعيا للحفاظ على رأسمالها.

جدول 4-35: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال طبيعة المشروعات التي تمولها هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تحدد المشروعات الممولة بناءاً على أسس اقتصادية بحتة	15.2	41.3	19.6	23.9	0	3.50	1.03
قائمة المشروعات النسوية التي يتم تمويلها محدودة	15.2	26.1	19.6	39.1	0	3.19	1.13
ليس للمقترضة حق اختيار طبيعة المشروع الذي تنوي إقامته	6.52	4.35	10.9	69.6	8.7	2.35	0.98
تختار المقترضة مشروعها من قائمة مشروعات محددة مسبقا	8.7	8.7	10.9	60.9	10.9	2.38	1.06
المشروعات الممولة روتينية ومكررة	19.6	34.8	19.6	26.1	0	3.46	1.10

4.7.4.دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (7) فقرات تتعلق بدوافع النساء في الاقتراض من مؤسسات الإقراض النسوية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.35–4.00) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (وجود عبء اقتصادي على كاهلها) وحصلت (56.5%) والفقرة ذاتها كانت أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري (10.9%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق فكانت الفقرة من نصيب عدة فقرات (تحقيق ذاتها) و(لاكتساب ثقة اكبر بالنفس من خلال تحمل للمسؤولية الاقتصادية) و(الخروج من بيئة اجتماعية مغلقة إلى حد ما) وحصلت (54.3%)، والفقرة الأخيرة كانت أكثر الفقرات حصولا على درجة المعارضة الشديدة مناصفة مع فقرة أخرى وهي (تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية في المجتمع) بنسبة (4.35%) ، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (سعيا لدور اكبر في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة) حيث حصلت على ما نسبته (10.09%) وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.0)، في حين كانت الفقرة (لاكتساب ثقة اكبر بالنفس من خلال

تحمل للمسؤولية الاقتصادية) صاحبة أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.35) أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرات (تحقيق ذاتها) و(قلة البدائل التمويلية وبشروط سهلة) و أخيرا (سعيا لدور اكبر في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة) حيث كان متوسطها الحسابي (4.23 و 4.23 و 4.19) على التوالي.

و يتضح من هذه النتائج أن النساء المقترضات تسعى لتحقيق أهداف متمثلة بتحقيق ذاتها واكتساب الثقة المجتمعية من المجتمع المحيط والتي قد تشكل أولويات بالنسبة لهن، إلى جانب ذلك فان هناك طموحات سياسية اجتماعية.

جدول4-36: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال دوافع النساء في الاقتراض من هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
تحقيق ذاتها	39.1	54.3	0	6.52	0	4.23	0.82
الخروج من بيئة اجتماعية مغلقة إلى حد ما	34.8	54.3	6.52	0	4.35	4.15	0.88
قلة البدائل التمويلية وبشروط سهلة	39.1	50	6.52	4.35	0	4.23	0.76
سعيا لدور اكبر في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة	45.7	39.1	4.35	10.9	0	4.19	0.98
لاكتساب ثقة اكبر بالنفس من خلال تحمل للمسؤولية الاقتصادية	41.3	54.3	0	4.35	0	4.35	0.69
تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية في المجتمع	34.8	45.7	8.7	6.52	4.35	4	1.06
وجود عبء اقتصادي على كاهلها	56.5	23.9	10.9	8.7	0	4.31	0.97

4.7.5.الطلب على تمويل المشروعات

تكون هذا المحور من (8) فقرات تتعلق بالمشروعات التي تشكل حاجة لدى النساء المقترضات من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.42–4.50) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (النساء المعيلات تفضل مشروعات ثبت نجاحها بالتجربة) حيث حصلت على (54.3%)، وكانت الفقرة ذاتها صاحبة أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.50) أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أوافق فكانت الفقرات (النساء المتقدمات في السن تفضل المشروعات التقليدية كالتجارة مثلا) و(النساء اللواتي يسكن المدن تفضل المشروعات الإنتاجية) و(تفضل النساء المشروعات ذات الربح السريع والقليل على غيرها) حصلت كل منها على (54.30%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (تضطر النساء أحيانا لقبول مشروعات لا تفضلها بسبب عدم وجود خيارات أخرى) حيث حصلت على (26.1%)، والفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات المعارضة الشديدة (4.35%) مناصفة مع الفقرة (تحاول النساء اختيار مشروع مقبول من قبل مؤسسة الإقراض بالدرجة الأولى) وهذه الفقرة الأخيرة كانت أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض حيث حصلت على ما نسبته (19.6%) وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.42)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (تفضل النساء بشكل عام القروض الصغيرة طويلة الأمد) حيث كان متوسطها الحسابي (3.92).

و يتضح من ما سبق أن المبحوثين يعتقدون بان النساء المقترضات تميل إلى إقامة المشروعات التي تعتبر مشروعات قليلة المخاطرة وسريعة الربح كالتجارة، وهذا يتضح من ذلك أن النساء اللواتي يعتبرن مسئولات عن إعالة أسرهن ينعدم لديهن الاستعداد للمغامرة ولا تقبل إلا مشروعات ثبت نجاحها بالتجربة.

جدول 4-37: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال المشروعات التي تشكل حاجة للنساء المقترضات من هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
النساء صغيرات السن تفضل مشروعات ذات أفكار جديدة ومغامرة	26.1	34.8	23.9	15.2	0	3.73	1.04
النساء المتقدمات في السن تفضل المشروعات التقليدية كالتجارة مثلا	39.1	54.3	6.52	0	0	4.31	0.62
النساء اللواتي يسكن المدن تفضل المشروعات الإنتاجية	19.6	54.3	15.2	10.9	0	3.81	0.9
النساء المعيلات تفضل مشروعات ثبت نجاحها بالتجربة	54.3	41.3	4.35	0	0	4.5	0.58
تفضل النساء المشروعات ذات الربح السريع والقليل على غيرها	34.8	54.3	6.52	4.35	0	4.19	0.75
تضطر النساء أحيانا لقبول مشروعات لا تفضلها بسبب عدم وجود خيارات أخرى	30.4	34.8	26.1	4.35	4.35	3.85	1.05
تفضل النساء بشكل عام القروض الصغيرة طويلة الأمد	30.4	45.7	8.7	15.2	0	3.92	1.02
تحاول النساء اختيار مشروع مقبول من قبل مؤسسة الإقراض بالدرجة الأولى	19.6	30.4	26.1	19.6	4.35	3.42	1.14

4.7.6.عوامل تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض:

تكون هذا المحور من (9) فقرات تتعلق ببعض العوامل التي تؤثر على توجه النساء نحو الاقتراض من مؤسسات الإقراض النسوية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.23-2.62) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت

على درجة أوافق بشدة فكانت (نشاط المرأة الاجتماعي يزيد من توجهها نحو الاقتراض) حيث حصلت (42.6%)، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق فكانت (وجود نساء ناجحات اقتصاديا في منطقة سكن المرأة يزيد من توجهها للاقتراض) حيث حصلت (50%) والفقرة ذاتها احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.23)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (المرأة التي تعيش حياة عائلية مستقرة يزيد توجهها نحو الاقتراض) حيث حصلت على (30.4%) والفقرة ذاتها كانت أكثر الفقرات حصولا على درجات المعارضة الشديدة حيث حصلت على (26.1%) وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (2.62)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (مستواها التعليمي المتقدم يزيد من توجهها نحو الاقتراض) حيث حصلت على ما نسبته (26.1%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (وجود خبرات اقتصادية سابقة لدى النساء يزيد توجهها نحو الاقتراض) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي المتوسط الحسابي للمحور (3.77).

وهذا يؤشر على أن النساء الناشطات اجتماعيا تميل نحو هذا القطاع من النشاط ويدلل كذلك على أهمية القدوة في هذا المجال والتجربة كذلك ، حيث يتضح أن وجود صاحبات المشروعات والتجارب الناجحة كان احد أهم العوامل التي دفعت المبحوثات لإقامة المشروعات الصغيرة، أما حول موضوع التدين فكانت الآراء متباينة ففي حين لم يرى 39% من المبحوثين اثر الدين كعائق في وجع الاقتراض أيد الفكرة أكثر من 35% و لم تبدي البقية رأيها حول الموضوع، ولعل ذلك يعود إلى نسبة المتدينين من المبحوثين و المبحوثات، ثم أن هناك قواعد شرعية تجيز الوقوع في المحذورات (بعض المحرمات) في حالة اقتضت الضرورات ذلك.

جدول 4-38: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال العوامل التي تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض من هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
مستواها التعليمي المتقدم يزيد من توجهها نحو الاقتراض	28.3	30.4	15.2	26.1	0	3.58	1.17

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
نشاط المرأة الاجتماعي يزيد من توجهها نحو الاقتراض	42.6	40.4	8.51	8.51	0	4.19	0.9
وجودها في بيئة تشعرها بقدراتها وإمكانياتها يزيد من توجهها نحو الاقتراض	34.8	39.1	10.9	10.9	4.35	3.88	1.14
متابعة المرأة للإعلام الموجه نحو المرأة يزيد من توجهها نحو الاقتراض	34.8	39.1	10.9	15.2	0	3.92	1.06
وجود المؤسسات النسوية في منطقة سكن المرأة يزيد من توجهها نحو الاقتراض	34.8	37	19.6	4.35	4.35	3.96	1.04
وجود نساء ناجحات اقتصاديا في منطقة سكن المرأة يزيد من توجهها للاقتراض	39.1	50	6.52	4.35	0	4.23	0.76
المرأة التي تعيش حياة عائلية مستقرة يزيد توجهها نحو الاقتراض	4.35	23.9	30.4	15.2	26.1	2.62	1.24
وجود خبرات اقتصادية سابقة لدى النساء يزيد توجهها نحو الاقتراض	26.1	39.1	19.6	15.2	0	3.77	1.03
الدين لا يشكل عائق أمام توجه النساء نحو الاقتراض	10.9	28.3	26.1	19.6	15.2	3	1.26

4.7.7.إجراءات الحصول على القروض:

تكون هذا المحور من (9) فقرات تتعلق بالإجراءات المصاحبة لعملية الإقراض من قبل مؤسسات الإقراض النسوية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.12–2.50) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (القروض الفردية تحتاج إلى إجراءات وضمانات أكثر من غيرها) حيث حصلت (39.1%) والفقرة ذاتها احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.12) أما أكثر الفقرات التي حصلت درجات الموافقة فكانت مناصفة بين الفقرة (إجراءات القروض تختلف باختلاف نوع القرض المطلوب) و(فترات السماح قصيرة) حيث

حصلت كل منهما على (45.7%) ، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (فترات سداد القروض قصيرة) حيث حصلت على (30.4%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (القروض تحتاج وقت طويل وإجراءات معقدة) حيث حصلت على ما نسبته (69.6%) وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (2.50) أما الفقرة التي حصلت على أكثر درجات المعارضة الشديدة فكانت (بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الإجراءات المعقدة) حيث حصلت على (10.9%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكان متوسط الفقرة (الإجراءات تأخذ وقت أطول عندما يكون القرض لإقامة مشروع جديد) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (3.42).

و يتضح من ذلك أن عملية الحصول على القروض الفردية ليست بالسهولة التي عليها الحال في حالة الحصول على قروض جماعية، كما أن الإجراءات تزداد طولا وتعقيدا مع كبر حجم القرض أو كون القرض لإقامة مشروع جديد، إضافة إلى ذلك فان بعض النساء لا تستطيع الحصول على القروض بسبب الإجراءات والتي يكون في مقدمتها الضمانات المطلوبة للحصول على القروض.

جدول 4-39: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال إجراءات الحصول على القروض من هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
القروض تحتاج وقت طويل وإجراءات معقدة	6.52	10.9	8.7	69.6	4.35	2.5	1.03
إجراءات القروض تختلف باختلاف نوع القرض المطلوب	30.4	45.7	15.2	8.7	0	4	0.89
القروض الفردية تحتاج إلى إجراءات وضمانات أكثر من غيرها	39.1	41.3	15.2	0	4.35	4.12	0.95
تأخذ الإجراءات وقت أطول عندما يكون حجم القرض كبير	34.8	34.8	19.6	6.52	4.35	3.88	1.11
بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه	10.9	28.3	19.6	30.4	10.9	2.96	1.25

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
البرامج بسبب الإجراءات المعقدة							
الإجراءات تأخذ وقت أطول عندما يكون القرض لإقامة مشروع جديد	15.2	39.1	21.7	19.6	4.35	3.42	1.1
فترات السماح قصيرة	34.8	45.7	10.9	8.7	0	4.08	0.89
نسب الفائدة على القروض مرتفعة	15.2	15.2	26.1	39.1	4.35	3	1.17
فترات سداد القروض قصيرة	19.6	15.2	30.4	34.8	0	3.19	1.13

4.7.8.الضمانات:

تكون هذا المحور من (5) فقرات تتعلق بالإجراءات بالضمانات التي تحتاجها النساء من اجل الحصول على قروض من مؤسسات الإقراض النسوية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.73–3.31) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (المشكلة في القروض الجماعية أن على المقترضة ضمان نفسها وضمان غيرها) حيث حصلت (26.1%)، والفقرة ذاتها كانت أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فحصلت على (19.6%) مناصفة مع الفقرة (من الصعب على المقترضات أن توفر الضمانات المطلوبة) أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق فكانت (تواجه النساء مشكلة في توفير كفلاء لهن) حيث حصلت (45.7%) واحتلت هذه الفقرة أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.73)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الضمانات الكثيرة) حيث حصلت على ما نسبته (34.8%)، وكانت هذه الفقرة صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.31) أما أكثر الفقرات حصولا على درجات المعارضة الشديدة فكانت متساوية في الفقرات (بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الضمانات الكثيرة) و(الضمانات المطلوبة تكون كبيرة مقارنة بحجم القرض المطلوب) و(من الصعب على المقترضات أن توفر الضمانات المطلوبة) حيث حصلت كل منها على (4.35%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكانت الفقرة الأخيرة وسابقتها حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (3.42).

وفي هذا المجال رأى المبحوثين انه من الصعب على المقترضات توفير كفلاء والذي قد يكون عائدا إلى أسباب اجتماعية، وكذلك فانه كان واضحا أن من مساوئ القروض الجماعية أن المقترضة تضطر لضمان غيرها.

جدول 4-40: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال الضمانات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
الضمانات المطلوبة تكون كبيرة مقارنة بحجم القرض المطلوب	23.9	34.8	6.52	30.4	4.35	3.42	1.27
من الصعب على المقترضات أن توفر الضمانات المطلوبة	19.6	34.8	19.6	21.7	4.35	3.42	1.17
بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الضمانات الكثيرة	19.6	34.8	6.52	34.8	4.35	3.31	1.26
تواجه النساء مشكلة في توفير كفلاء لهن	23.9	45.7	10.9	19.6	0	3.73	1.04
المشكلة في القروض الجماعية أن على المقترضة ضمان نفسها وضمان غيرها	26.1	34.8	19.6	19.6	0	3.69	1.09

4.7.9.نجاح المشروعات:

تكون هذا المحور من (8) فقرات تتعلق بمقومات المشروعات الناجحة من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.42–4.0) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت (مشروع يغطي احتياجات أسرة المقترضة والتزاماتها تجاه القرض) حيث حصلت (41.3%)، واحتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.42)، أما أكثر الفقرات حصولا درجات الموافقة فكانت متساوية في الفقرات (مشروع يقوم على دراسة لحاجة السوق المحيطة) و (مشروع فيه حجم الدفعات يناسب الربح المتوقع من المشروع) و (مشروع ذات فترة سماح مناسبة) حيث

حصلت كل منها على (65.2%) والفقرة الأخيرة كانت صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.0) أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (مشروع يشغل اكبر عدد ممكن من أفراد الأسرة القادرين على العمل) حيث حصلت على (50%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة أعارض فكانت الفقرة (مشروع تتم إدارته من قبل مرأة ناجحة في أسرتها) حيث حصلت على ما نسبته (8.7%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكانت مناصفة بين الفقرتين (مشروع يشغل اكبر عدد ممكن من أفراد الأسرة القادرين على العمل) و(مشروع يقوم على دراسة لحاجة السوق المحيطة) بمتوسطات حسابية (4.15 و 4.27) على التوالي.

وفي هذا الصدد يتضح أهمية كل من قدرة المشروع على الوفاء بالتزامات الأسرة القائمة على المشروع تجاه نفسها وتجاه مؤسسات الإقراض، يلي ذلك الخبرات الإدارية والطلب على منتجات المشروع.

جدول 4-41: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال سمات المشروعات الناجحة

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
مشروع تم تمويله بقرض يكفي لجميع احتياجاته	30.4	50	15.2	4.35	0	4.08	0.8
مشروع يشغل اكبر عدد ممكن من أفراد الأسرة القادرين على العمل	34.8	10.9	50	4.35	0	4.15	0.78
مشروع تتم إدارته من قبل مرأة ناجحة في أسرتها	26.1	60.9	4.35	8.7	0	4.08	0.8
مشروع يدار من قبل مرأة ذات خبرة كافية في مجال عمل المشروع	34.8	60.9	4.35	0	0	4.31	0.55
مشروع يقوم على دراسة لحاجة السوق المحيطة	30.4	65.2	4.35	0	0	4.27	0.53
مشروع ذات فترة سماح مناسبة	19.6	65.2	10.9	4.35	0	4	0.69

مشروع فيه حجم الدفعات يناسب الربح المتوقع من المشروع	34.8	65.2	0	0	0	4.35	0.49
مشروع يغطي احتياجات أسرة المقترضة والتزاماتها تجاه القرض	41.3	58.7	0	0	0	4.42	0.5

4.7.10. الخدمات المساندة من قبل مؤسسات الإقراض:

تكون هذا المحور من (5) فقرات تتعلق بالخدمات المساندة المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض النسوية وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.31–3.96) ، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت مناصفة بين الفقرتين (للعاملين في مؤسسات الإقراض دور هام في نقل الخبرات بين المقترضات) و(الزيارات المتكررة للمقترضات يحفزها على الالتزام ونجاح المشروع) حيث حصلت كل منها على (45.7%)، واحتلت كلا الفقرتين أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.31)، أما أكثر الفقرات حصولا درجات الموافقة فكانت الفقرة (زيارات عاملي الإقراض تشكل مصدر دعم للمقترضات) حيث حصلت على (65.2%) والفقرة ذاتها حصلت على أعلى درجات المعارضة إلى جانب فقرتين أخريتين هما (زيارات عاملي الإقراض تساعد في حل مشكلات قد تواجه المقترضات) و (للعاملين في مؤسسات الإقراض دور هام في نقل الخبرات بين المقترضات) حيث حصلت كل منها على (4.35%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي للمحور كاملا فكانت الفقرة (زيارات عاملي الإقراض تشكل مصدر دعم للمقترضات) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (4.15).

وهذا يؤشر على أهمية هذه الخدمات التي من المفترض أن تقدمها مؤسسات الإقراض وهي بهذه الخدمات في حال قدمتها للنساء المقترضات تحفزها على الالتزام بتسديد ما عليها كما أنها تكون عامل دعم لتجاوز المشكلات التي قد تواجه المشروع، كما أن لهذه الخدمة دور هام في نقل الخبرات بين المشروعات القائمة.

جدول 4-42: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال الخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
لا بد أن تكون جزء أساسي من مهمات مؤسسات الإقراض	19.6	58.7	21.7	0	0	3.96	0.66
زيارات عاملي الإقراض تشكل مصدر دعم للمقترضات	26.1	65.2	4.35	4.35	0	4.15	0.67
زيارات عاملي الإقراض تساعد في حل مشكلات قد تواجه المقترضات	37	54.3	4.35	4.35	0	4.27	0.72
للعاملين في مؤسسات الإقراض دور هام في نقل الخبرات بين المقترضات	45.7	43.5	6.52	4.35	0	4.31	0.79
الزيارات المتكررة للمقترضات يحفزها على الالتزام ونجاح المشروع	45.7	45.7	8.7	0	0	4.31	0.84

4.7.11. رضا المقترضات:

تكون هذا المحور من (6) فقرات تتعلق بالعوامل التي تساعد في تحقيق الرضا لدى المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية من جهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض ومؤشرات ذلك وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (4.42–3.15) وكان المتوسط الحسابي للمحور كاملا (4.13) والانحراف المعياري للمحور كاملا (0.93)، أما أكثر الفقرات التي حصلت على درجة أوافق بشدة فكانت مناصفة بين (سهولة إجراءات الحصول على القروض يساهم في رضا المقترضات) و (زيادة فترات السماح والسداد يساهم في رضا المقترضات) حيث حصلت كل منها على (50%)، والفقرة الأخيرة احتلت أعلى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (4.42) إلى جانب الفقرة (عودة النساء للاقتراض من نفس المؤسسة دليل على رضا المقترضة) والفقرة الأخيرة كانت أكثر الفقرات حصولا درجات الموافقة حيث حصلت على (58.7%)، أما أكثر الفقرات حصولا على درجة لا ادري فكانت (من الصعب أن تحصل مؤسسات الإقراض على رضا المقترضات) حيث حصلت على (15.2%) و كانت صاحبة أدنى درجة على سلم المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور (3.15) كما أن الفقرة ذاتها حصلت على أكثر درجات المعارضة بنسبة (43.5%)، أما اقرب المتوسطات الحسابية إلى المتوسط الحسابي

للمحور كاملا فكانت الفقرة (التواصل المستمر مع المقترضات يساهم في تحقيق الرضا لديهن) حيث كان متوسطها الحسابي يساوي (4.08).

و يتضح من ما سبق أن رضا المقترضات عن مؤسسات الإقراض يتحقق في حال كانت الإجراءات سهلة وتتفهم حالة المقترضات، ويأتي في مقدمة ذلك أن تلمس المقترضة نجاح مشروعاه الذي تديره، أما الدليل على تحقق الرضا فهو العودة للاقتراض من نفس المؤسسة.

جدول 4-43: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال العوامل التي تساعد في تحقيق الرضا لدى المقترضات من هذه المؤسسات ومؤشرات ذلك

الفقرة	النسبة المئوية % (التكرار)					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	أعارض	أعارض بشدة		
من الصعب أن تحصل مؤسسات الإقراض على رضا المقترضات	15.2	26.1	15.2	43.5	0	3.15	1.16
رضا المقترضات يتحقق في حال نجاح المشروع الذي تم تمويله بالقرض	39.1	56.5	4.35	0	0	4.31	0.68
التواصل المستمر مع المقترضات يساهم في تحقيق الرضا لديهن	39.1	45.7	4.35	6.52	4.35	4.08	1.06
سهولة إجراءات الحصول على القروض يساهم في رضا المقترضات	50	41.3	4.35	4.35	0	4.38	0.75
زيادة فترات السماح والسداد يساهم في رضا المقترضات	50	41.3	8.7	0	0	4.42	0.64
عودة النساء للاقتراض من نفس المؤسسة دليل على رضا المقترضة	41.3	58.7	0	0	0	4.42	0.5

4.8 مقارنة بين مواقف النساء المقترضات و العاملين في مؤسسات الإقراض

الجدول التالي (4–44) يقارن بين مواقف العاملين في مؤسسات الإقراض و المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية من حيث المتوسط الحسابي للمحور كاملا وكذلك الانحراف المعياري للمحور كاملا

جدول 4-44: جدول يقارن بين نتائج التحليل الوصفي لمواقف كل من العاملين في مؤسسات الإقراض والمقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية علما أن الترتيب يتراوح بين 1 – 11

المحور	الفئة	المتوسط الحسابي	مدى المتوسطات الحسابية		الانحراف المعياري	الترتيب
			أعلى متوسط	أدنى متوسط		
أهداف مؤسسات الإقراض	النساء المقترضات	3.23	4.08	2.43	1.19	10
	عاملي الإقراض	3.09	4.00	2.38	1.27	10
التوقعات من مؤسسات الإقراض	النساء المقترضات	4.17	4.41	3.63	0.75	1
	عاملي الإقراض	4.19	4.50	3.50	0.90	4
طبيعة المشروعات التي تمولها	النساء المقترضات	2.69	3.18	2.10	1.16	11
	عاملي الإقراض	2.98	3.50	2.35	1.16	11
دوافع المرأة في الاقتراض	النساء المقترضات	4.07	4.25	3.84	0.87	4
	عاملي الإقراض	4.21	4.35	4.00	0.88	1
الطلب على تمويل المشروعات	النساء المقترضات	3.62	4.24	3.20	1.07	7
	عاملي الإقراض	3.97	4.50	3.42	0.95	6
العوامل المؤثرة في التوجه نحو الاقتراض	النساء المقترضات	3.65	4.07	3.09	0.75	6
	عاملي الإقراض	3.68	4.23	2.62	1.18	7
إجراءات الحصول على القروض	النساء المقترضات	3.41	3.89	2.85	1.06	8
	عاملي الإقراض	3.46	4.12	2.50	1.18	9
الضمانات المطلوبة من المقترضات	النساء المقترضات	3.29	3.42	3.06	0.88	9
	عاملي الإقراض	3.51	3.73	3.31	1.16	8
نجاح المشروعات	النساء المقترضات	4.16	4.31	4.02	0.79	2
	عاملي الإقراض	4.21	4.42	4.00	0.66	1
الخدمات المساندة من قبل مؤسسات الإقراض	النساء المقترضات	3.77	3.90	3.59	0.92	5
	عاملي الإقراض	4.20	4.31	3.96	0.74	3
رضا المقترضات	النساء المقترضات	4.10	4.52	2.80	0.99	3
	عاملي الإقراض	4.13	4.42	3.15	0.93	5

4.9 اختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات الإحصائية بصورتها الصفرية (الفرضية العدمية) وتم إيراد النتائج مفصلة في الجدول (4-45).

جدول 4-45: قيم معامل الارتباط البسيط بيرسون وطبيعة العلاقة لكل من النساء المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية و العاملين في مؤسسات الإقراض

#	المتغيرات البحثية التي تم اختبار العلاقة بينها	الفئة	قيمة معامل الارتباط والعلاقة
1	أهداف مؤسسات الإقراض.	النساء المقترضات	0.136**
	توقعات النساء منها.	عاملي الإقراض	-0.365**
2	طبيعة المشروعات التي تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية.	النساء المقترضات	0.439**
	الاحتياجات الحقيقية للمقترضات (الطلب).	عاملي الإقراض	0.117
3	دوافع النساء في الاقتراض.	النساء المقترضات	0.211**
	طبيعة المشروعات التي تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية.	عاملي الإقراض	-0.013
4	نجاح المشروعات التي يتم تمويلها & طبيعة المشروعات التي	النساء المقترضات	0.034
	تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية	عاملي الإقراض	0.147
5	مكان سكن المقترضات.	النساء المقترضات	0.151**
	طبيعة المشروعات التي تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية.		
6	الحالة الاجتماعية للمقترضة.		0.067
	طبيعة المشروعات التي تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية.		
7	المستوى التعليمي للمقترضة.		-0.047
	طبيعة المشروعات التي تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية.		
8	عدد أفراد أسرة المقترضة.		0.028
	طبيعة المشروعات التي تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية.		
9	عدد أفراد الأسرة القادرين على العمل.		0.056
	طبيعة المشروعات التي تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية.		
10	الحالة العملية للمقترضة قبل الاقتراض.		-0.106*
	طبيعة المشروعات التي تمويلها مؤسسات الإقراض النسوية.		
11	مكان سكن المقترضة.		-0.011
	دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج.	النساء المقترضات	
12	الحالة الاجتماعية للمقترضة.	النساء المقترضات	-0.103*

	دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج.		
13	المستوى التعليمي للمقترضة.		−0.030
	دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج.		
14	عدد أفراد الأسرة القادرين على العمل.	النساء المقترضات	−0.152**
	دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج.		
15	العوامل التي تؤثر على توجه المرأة نحو الاقتراض.	النساء المقترضات	0.444**
	دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج.	عاملي الإقراض	0.567**
16	إجراءات عملية الإقراض.	النساء المقترضات	0.067
	نجاح المشروعات الممول.	عاملي الإقراض	−0.049
17	الضمانات المطلوبة من المقترضات.	النساء المقترضات	0.018
	نجاح المشروعات الممول.	عاملي الإقراض	0.196
18	نوع القرض المقدم.	النساء المقترضات	−0.033
	نجاح المشروعات الممول.		
19	الخدمات المساندة.	النساء المقترضات	0.096
	نجاح المشروعات الممول.	عاملي الإقراض	0.671**
20	المكان الذي ينشط فيه المشروع.	النساء المقترضات	−0.109*
	نجاح المشروعات الممول.		
21	عدد أفراد الأسرة القادرين على العمل.		−0.079
	نجاح المشروعات الممول.		
22	المستوى التعليمي للمقترضة.		0.119*
	نجاح المشروعات الممول.		
23	إجراءات عملية الإقراض.	النساء المقترضات	0.351**
	رضا المقترضات عن برامج الإقراض.	عاملي الإقراض	0.400**
24	نجاح المشروعات الممولة.	النساء المقترضات	0.290**
	رضا المقترضات عن برامج الإقراض.	عاملي الإقراض	0.503**
25	الخدمات المساندة.	النساء المقترضات	0.261**
	رضا المقترضات عن برامج الإقراض.	عاملي الإقراض	0.208

(−) اتجاه العلاقة عكسي

(*) العلاقة معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05

(**) العلاقة معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01

4.9.1. اختبار الفرض الأول:

1. تم اختبار الفرض الإحصائي الأول بصورته الصفرية (الفرضية العدمية) والذي ينص على عدم وجود علاقة بين ما تعمل مؤسسات الإقراض النسوية على تحقيقه من خلال برامجها وتوقعات المقترضات من هذه البرامج حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها، فعند اختبار الفرض من وجهة نظر النساء المقترضات كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.136) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند مستوى 0.01 ، أما عند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.365-) وجد أنها معنوية عند مستوى 0.01 وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل الذي يرى وجود علاقة بين أهداف هذه المؤسسات وتوقعات المقترضات منها علما أن هذه العلاقة ايجابية من وجهة نظر النساء المقترضات وسلبية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض (جدول 4-45 / الصف رقم 1) يبين ذلك.

4.9.2.اختبار الفرض الثاني:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية و الاحتياجات الحقيقية للمقترضات (الطلب) حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.439) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) أما عند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.117) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل الذي يرى وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية و الاحتياجات الحقيقية للمقترضات (الطلب) من وجهة نظر النساء المقترضات أما من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض فيمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود هذه العلاقة (جدول 4-45 / الصف رقم 2).

4.9.3.اختبار الفرض الثالث:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية و دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.211) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) أما عند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.013-) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل الذي يرى وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية و دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج من وجهة نظر النساء المقترضات أم من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض فيمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود هذه العلاقة (جدول 4-45 / الصف رقم 3).

4.9.4.اختبار الفرض الرابع:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية و نجاح المشروعات التي يتم تمولها حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.034) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية وعند عند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.147) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية أيضا، وبناء عليه يمكن قبول لفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية و دوافع النساء في الاقتراض من هذه البرامج من وجهة نظر النساء المقترضات ومن وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض (جدول 4-45 / الصف رقم 4).

4.9.5.اختبار الفرض الخامس:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية و مكان سكن المقترضات حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.151) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) ، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل الذي يرى وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية و مكان سكن المقترضات وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 5).

4.9.6.اختبار الفرض السادس :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والحالة الاجتماعية للمقترضة حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.067) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية ، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والحالة الاجتماعية للمقترضة وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 6).

4.9.7.اختبار الفرض السابع:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والمستوى التعليمي للمقترضة حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.047) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود

علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والمستوى التعليمي للمقترضة وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 7).

4.9.8.اختبار الفرض الثامن:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وعدد أفراد أسرة المقترضة حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.028) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وعدد أفراد أسرة المقترضة وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 8).

4.9.9.اختبار الفرض التاسع:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وعدد أفراد أسرة المقترضة القادرين على العمل حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.056) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية وعدد أفراد أسرة المقترضة القادرين على العمل وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 9).

4.9.10. اختبار الفرض العاشر:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والحالة العملية للمقترضة قبل الاقتراض حيث تم استخدام معامل

الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه عكسية بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.106-) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01)، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل الذي يرى وجود علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض النسوية والحالة العملية للمقترضة قبل الاقتراض وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 10).

4.9.11. اختبار الفرض الحادي عشر:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج و مكان سكن المقترضة، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه عكسية بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.011-) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية ، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج و مكان سكن المقترضة وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 11).

4.9.12. اختبار الفرض الثاني عشر:

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج والحالة الاجتماعية للمقترضة، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.103) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01)، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل الذي يرى وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج و مكان سكن المقترضة وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 12).

4.9.13. اختبار الفرض الثالث عشر :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج والمستوى التعليمي للمقترضة، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه عكسية بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.030-) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية ، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج والمستوى التعليمي للمقترضة وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 13).

4.9.14. اختبار الفرض الرابع عشر :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج وعدد أفراد الأسرة القادرين على العمل، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.152) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01)، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل الذي يرى وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج وعدد أفراد الأسرة القادرين على العمل وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 14).

4.9.15. اختبار الفرض الخامس عشر :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج والعوامل التي تؤثر على توجه المرأة نحو الاقتراض حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.444) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) أما عند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.567) وعند

اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) ، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل الذي يرى وجود علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج والعوامل التي تؤثر على توجه المرأة نحو الاقتراض من وجهة نظر النساء المقترضات والعاملين في مؤسسات الإقراض معا (جدول 4-45 / الصف رقم 15).

4.9.16. اختبار الفرض السادس عشر :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض وإجراءات عملية الإقراض، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.067) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، أما عند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.049-) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية ، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض وإجراءات عملية الإقراض من وجهة نظر كل من النساء المقترضات والعاملين في مؤسسات الإقراض معا (جدول 4-45 / الصف رقم 16).

4.9.17. اختبار الفرض السابع عشر :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والضمانات التي تطلبها مؤسسات الإقراض من المقترضات، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.018) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، أما عند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.196) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية ، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والضمانات التي تطلبها مؤسسات الإقراض من المقترضات من وجهة نظر كل من النساء المقترضات والعاملين في مؤسسات الإقراض معا (جدول 4-45 / الصف رقم 17).

4.9.18. اختبار الفرض الثامن عشر :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض و نوع القرض الذي حصلت عليه المقترضة لتمويل المشروع الحالي ، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.033–) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض و نوع القرض الذي حصلت عليه المقترضة لتمويل المشروع الحالي من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4–45 / الصف رقم 18).

4.9.19. اختبار الفرض التاسع عشر :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.096) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، أما عند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.671) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) ، وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات من وجهة نظر النساء المقترضات وبالمقابل رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل له والذي يرى وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات وذلك من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض (جدول 4–45 / الصف رقم 19).

4.9.20. اختبار الفرض العشرون :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والمكان الذي ينشط فيه المشروع ، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه عكسية بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.109-) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.05) وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل له والذي يرى وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والمكان الذي ينشط فيه المشروع من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 20).

4.9.21. اختبار الفرض الحادي والعشرون :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض وعدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع ، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه عكسية بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.079-) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية وبناء عليه يمكن قبول الفرض الإحصائي الذي يرى عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض وعدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4-45 / الصف رقم 21).

4.9.22. اختبار الفرض الثاني والعشرون :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض والمستوى التعليمي للمقترضة ، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.119) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.05) وبناء عليه يمكن رفض الفرض

الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل له والذي يرى وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض و والمستوى التعليمي للمقترضة من وجهة نظر النساء المقترضات (جدول 4–45 / الصف رقم 22).

4.9.23. اختبار الفرض الثالث والعشرون :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين رضا المقترضات عن مؤسسة الإقراض و إجراءات عملية الإقراض ، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.351) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) وعند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.400) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) ، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل له والذي يرى وجود علاقة بين رضا المقترضات عن مؤسسة الإقراض وإجراءات عملية الإقراض من وجهة نظر كل من النساء المقترضات والعاملين في مؤسسات الإقراض معا (جدول 4–45 / الصف رقم 23).

4.9.24. اختبار الفرض الرابع والعشرون :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين رضا المقترضات عن مؤسسة الإقراض ونجاح المشروعات التي يتم تمويلها، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.290) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) وعند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.503) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) ، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل له والذي يرى وجود علاقة بين رضا المقترضات عن مؤسسة

الإقراض ونجاح المشروعات التي يتم تمويلها من وجهة نظر كل من النساء المقترضات والعاملين في مؤسسات الإقراض معا (جدول 4-45 / الصف رقم 24).

4.9.25. اختبار الفرض الخامس والعشرون :

تم اختبار الفرض الإحصائي الذي ينص على عدم وجود علاقة بين رضا المقترضات عن مؤسسة الإقراض والتواصل المستمر مع المقترضات من خلال الخدمات المساندة، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة ألارتباطيه واتجاهها وتبين وجود علاقة ارتباطيه بينهما من وجهة نظر النساء المقترضات، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.261) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي (0.01) وعند اختبار الفرض ذاته من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.208) وعند اختبار معنوية العلاقة وجد أنها غير معنوية، وبناء عليه يمكن رفض الفرض الإحصائي وقبول الفرض النظري البديل له والذي يرى وجود علاقة بين رضا المقترضات عن مؤسسة الإقراض والتواصل المستمر مع المقترضات من خلال الخدمات المساندة من وجهة نظر النساء المقترضات وبالمقابل قبول الفرض الإحصائي الذي عدم وجود علاقة بين رضا المقترضات عن مؤسسة الإقراض والتواصل المستمر مع المقترضات من خلال الخدمات المساندة (جدول 4-45 / الصف رقم 25).

ويتبين من ما سبق أن هناك علاقة بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها مؤسسات الإقراض وما هو متوقع منها، وهذه العلاقة في وضع الايجابي من وجهة نظر النساء المقترضات وهي نتاج علاقة وتجربة وتعامل مع هذه المؤسسات، أما من الجهة الثانية – أي من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض- فهي في وضعها السلبي وهي هنا وجهة نظر طرف مطلع من الداخل على سياسات المؤسسة ومنهجها في الأداء وهذا الطرف الأخير يرى أن مؤسسات الإقراض تسعى لتحقيق أهداف تختلف عن الأهداف التي من المفترض أن تسعى لتحقيها.

كما يتبين من ما سبق أن هناك علاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض وما تحتاجه النساء المقترضات من مشروعات (الطلب) مما يعني أن مؤسسات الإقراض تنسجم مع احتياجات الفئات التي تسعى للحصول على القروض وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات أما من وجهة نظر عاملي الإقراض فان الصورة مختلفة وليس هناك علاقة بينهما، وكذلك هو الحال

عند دراسة العلاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض ودوافع النساء في الاقتراض، حيث ترى النساء المقترضات أن دوافعهن تتأثر بطبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض في حين أن العاملين في مؤسسات الإقراض لا يرون وجود مثل هذه العلاقة أصلا.

وعند دراسة العلاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض ونجاح هذه المشروعات وجد أن هناك انسجام في المواقف بين كلا الطرفين حيث رأى كل منهم عدم وجود مثل هذه العلاقة، أما عند دراسة العلاقة بين طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض ومجموعة من العوامل المستقلة وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات وهذه العوامل هي مكان سكن المقترضات، الحالة الاجتماعية للمقترضة، المستوى التعليمي للمقترضة، عدد أفراد أسرة المقترضة، عدد أفراد أسرة المقترضة القادرين على العمل، الحالة العملية للمقترضة قبل الاقتراض، وجد أنه لا يوجد أي علاقة بين طبيعة المشروعات الممولة وهذه العوامل باستثناء مكان السكن والحالة العملية للمقترضة قبل الحصول على القرض غير أن العلاقة كانت ايجابية في حالة العامل الأول وسلبية في حالة العامل الثاني.

كما ويتبين من ما سبق أن هناك علاقة بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج و كل من الحالة الاجتماعية للمقترضة وعدد أفراد أسرة المقترضة القادرين على العمل غير أن هذه العلاقة هي في وضعها العكسي مما يعني دوافع النساء في الاقتراض تتأثر بشكل عكسي بهذه العوامل أما عند اختبار العلاقة ذاتها مع كل من المستوى التعليمي للمقترضة ومكان سكن المقترضة وجد أن هذه العلاقة غير قائمة مما يعني دوافع النساء في الاقتراض لا تتأثر بأي من هؤلاء العاملين وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات.

وعند اختبار العلاقة ذاتها بين دوافع النساء للاقتراض من هذه البرامج ومجموعة من العوامل التي قد تؤثر على هذه الدوافع وجد أن هنا انسجاما في المواقف بين كل من النساء المقترضات و العاملين في مؤسسات الإقراض حيث رأى كل منهم وجود هذه العلاقة مما يعني أن دوافع النساء في الاقتراض تتأثر بهذه العوامل مجتمعة ومن وجهة نظر كلا الطرفين.

إضافة إلى ذلك يتبين من ما سبق عدم وجود علاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض وكل من إجراءات عملية الإقراض والضمانات التي تطلبها مؤسسات الإقراض مما يعني أن نجاح هذه المشروعات لا يتأثر بهذه بأي من هذه العوامل وذلك من وجهة نظر كل من

النساء المقترضات و العاملين في مؤسسات الإقراض، وكذلك هو عليه الحال عند اختبار هذه العلاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض ونوع القرض الذي حصلت عليه المقترضة مما يعني أن نجاح هذه المشروعات لا يتأثر بهذا العامل أيضا وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات.

وعند دراسة هذه العلاقة بين نجاح المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض و الخدمات المساندة التي تصاحب عملية الإقراض وجد أن هناك تباين بين أراء كل من النساء المقترضات و العاملين في مؤسسات الإقراض ففي حين رأت النساء عدم وجود هذه العلاقة رأى العاملين في مؤسسات الإقراض أن هذه العلاقة موجودة وقائمة وقوية إلى حد ما، أما عند اختبار العلاقة ذاتها مع كل من المكان الذي ينشط فيه المشروع وعدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع و المستوى التعليمي للمقترضة وجد أن هذه العلاقة قائمة وعكسية في حال العامل الأول (المكان الذي ينشط فيه المشروع) ووجد أن العلاقة غير قائمة في حال العامل الثاني (عدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع) و وجد أن هذه العلاقة قائمة وايجابية في حال العامل الأخير (المستوى التعليمي للمقترضة) وذلك كله من وجهة نظر النساء المقترضات.

ويتبين كذلك من ما سبق وجود علاقة ايجابية بين رضا المقترضات عن مؤسسة الإقراض وكل من إجراءات عملية الإقراض ونجاح المشروعات الممولة مما يعني أن رضا المقترضات عن برامج الإقراض يتأثر بهذه العوامل التي تم الإشارة إليها وذلك من وجهة نظر كل من النساء المقترضات و العاملين في مؤسسات الإقراض، أما عند اختبار العلاقة ذاتها مع التواصل المستمر مع المقترضات من خلال الخدمات المساندة وجد أن هناك تباين في الآراء ففي حين رأت النساء المقترضات وجود هذه العلاقة رأى العاملين في مؤسسات الإقراض عكس ذلك بمعنى أن المقترضات اعتبرت أن الرضا مرتبط بتوفر الخدمات المساندة والذي لم يراه العاملين في مؤسسات الإقراض.

الفصل الخامس

الاستنتاجات و التضمينات

يتناول هذا الفصل عرضا موجزا لهذه الدراسة و التوصيات الخاصة بها بناء على النتائج المتحصل عليها والتي خرجت بها الدراسة.

تعتبر عملية الإقراض الموجهة للنساء احد أهم لبنات عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، والتي تقوم أساسا على تنمية وتطوير ورعاية قطاع المشروعات الصغيرة وبالغة الصغر، والتي تشكل بمجملها جانب مهم من البناء الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، للمساعدة في خلق اقتصاد فلسطيني معتمد على الذات، منطلق من نظرة تعمل على إرساء دعائم اقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة.

ونظرا لعدم توفر راس المال الكافي من جهة، وعدم توفر المحفزات الاقتصادية الكافية، فان برامج الإقراض بما تشتمل عليه من رزمة متكاملة من الدعم المالي والفني تعد العنصر الأساسي المكمل لنواحي القصور أو الضعف في عقلية المبادرة النسائية، وبالتالي إعداد قيادات نسوية تنجح اقتصاديا كمقدمة لنجاحها الاجتماعي وقيادة دفة العمل المجتمعي لتحقيق مصالح قطاع عريض من النساء المهمشات، وإنعاش عقلية المرأة الفلسطينية بكل ما هو مناسب للحالة الفلسطينية.

ولكي تحقق برامج الإقراض النسوية ثمارها المرجوة فلا بد من تخطيط هذه البرامج التي تعد قيادات العمل النسوي على أسس علمية سليمة، وتعتبر عملية تحديد احتياجات المرأة الفلسطينية

والقطاع النسوي الفلسطيني بشكل عام الخطوة الأساسية التي يعتمد عليها التخطيط السليم لأي مؤسسة إقراض يهدف إلى رفع المستوى المعرفي والاقتصادي لهذا القطاع العريض.

5.1 أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة

5.1.1.الخصائص المميزة للنساء المقترضات المبحوثات:

أوضحت نتائج الدراسة أن حوالي 63% من إجمالي النساء المقترضات عينة البحث تقع ضمن الفئة العمرية 20–39 سنة، فيما تمثل الفئة التي تزيد أعمارها عن 39 سنة حوالي 35%، كما تبين الدراسة أن حوالي 82% من اسر النساء المقترضات تتكون من 4–12 فردا، فيما تتكون اسر 40% من عينة البحث من 4–7 أفراد، بالإضافة إلى حوالي 15% من هذه الأسر يقل عدد أفرادها عن 3 أفراد.

وحول حجم القوى العاملة التي تتكون منها اسر النساء المقترضات المبحوثات، أشارت الدراسة إلى أن حوالي 85% من هذه الأسر يقل حجم قوتها القادرة على العمل عن 3 أفراد، فيما كان حوالي 14% منهما تتسلح بقوة عاملة تتراوح بين 4–7 أفراد بمن فيهم المرأة المقترضة نفسها.

أما حول إمكانية المشروع لاستغلال وتشغيل هذه القوة المتوفرة، فقد بينت الدراسة أن المشروعات الممولة تستوعب اقل 3 أفراد من حجم القوة العاملة لدى 68% من اسر النساء المقترضات المبحوثات، فيما تشغل 4–7 أفراد لدى 21% من هذه الأسر و8–12 فردا لدى حوالي 11% من هذه الأسر.

وحول المستوى التعليمي للنساء المقترضات، بينت الدراسة أن حوالي 40% من النساء المقترضات المبحوثات هن ممن انهين المرحلة الثانوية أو جزء منها، وحوالي 18% هن من الحاصلات على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل، فيما بلغت نسبة من هن في مرحلة الأمية عن 3% من المبحوثات.

وحول أماكن سكن النساء المقترضات، أظهرت الدراسة أن حوالي 63% من النساء المبحوثات هن من سكان المخيمات، يليها المدن بحوالي 27% ثم القرى أو البلدات الأخرى بأقل من 11%، كما انه كان من الواضح جدا أن النساء المبحوثات يمارسن أنشطتهن في أماكن سكناهن، حيث كانت النسب على التوالي 63%، 27% و حوالي 10%.

وحول الحالة الاجتماعية للمبحوثات، كان حوالي 79% منهن من المتزوجات، وحوالي 11% من غير المتزوجات أما 10% المتبقية فقد توزعت بين الأرامل بحوالي 7% ثم المطلقات 3%، وعند الحديث عن حالة المقترضة من حيث العمل قبل الحصول على القرض وبعده، فتشير الدراسة إلى أن حوالي 58% من النساء المبحوثات كن من العاطلات عن العمل قبل الحصول على القروض، فيما توزعت البقية بين العمل في القطاع الحكومي 7% والقطاع الخاص 10% وأخيرا النساء اللواتي يمارسن أنشطة حرة 25%، وتشير الدراسة كذلك إلى أن النسبة ذاتها من العاطلات عن العمل تحولن إلى نساء متفرغات للعمل في المشروع بعد الحصول على القرض 58% ، والنسبة الباقية والتي كانت موزعة بين العمل في القطاع الحكومي أو الخاص أو قطاع الأعمال الحرة تصبح موزعة بحيث أن اقل من 29% منهم تحولن إلى عاملات في المشروع بدون تفرغ، والبقية الباقية 13% لا تعمل في المشروع.

وحول دور النساء المبحوثات في إعالة أسرهن، فتشير الدراسة إلى أن حوالي 66% من النساء المبحوثات تشارك في إعالة أسرهن، فيما كانت 23% منهم تمارس دور الإعالة الكاملة لأسرهن، وتوزعت النسبة المتبقية مناصفة بين الدور الثانوي أو اللادور في هذه العملية.

وحول نوع القروض التي حصلت عليها النساء المبحوثات وتلك المفضلة لديهن، فتظهر الدراسة إلى 53% منهن حصلن على القروض بالصورة الجماعية، و 43% حصلن على القروض الفردية، وعند الحديث عن طبيعة القروض التي تفضلها النساء المبحوثات، فتشير الدراسة إلى أن 84% منهن تفضل نظام القروض الفردية، فيما فضلت النسبة الباقية الحصول على القروض بصورتها الجماعية، وهذا القسم من الفصل يجيب على السؤال الثامن والأخير من أسئلة الدراسة.

أما حول آلية التعرف على مؤسسة الإقراض، فتظهر الدراسة أن أكثر من 70% من النساء المبحوثات تعرفت إلى هذه البرامج من خلال الأصدقاء والجيران، وحوالي 17% تعرفت إلى هذه البرامج من خلال المراكز النسوية يلي ذلك وسائل الإعلام 9%، والبقية تعرفت إليها من خلال وسائل أخرى، وحول نوع المشروع الذي تم إقامته أو تطويره من خلال الحصول على القرض،

فتبين الدراسة أن حوالي 57% منهم توجهن نحو المشروعات التجارية ثم المشروعات الزراعية 11% فالخدماتية 10%.

وحول درجة الاهتمام بالحصول على القروض في المستقبل، فتظهر الدراسة أن حوالي 69% منهن على درجة عالية من الاهتمام في الحصول على القروض، يليه الدرجة المتوسطة 27%، وعند الحديث عن حال المشروع الممول من خلال القرض، فتشير الدراسة إلى أن أكثر من 79% من هذه المشروعات هي قائمة وناجحة، يلي ذلك 18% منها قائمة وتواجه بعض الصعوبات فيما كان نسبة المشروعات غير القائمة اقل من 1%، وهذا القسم من الفصل يجيب على السؤال الرابع من أسئلة الدراسة.

5.1.2.الخصائص المميزة للعاملين في مؤسسات الإقراض:

أوضحت نتائج الدراسة أن حوالي 39% من إجمالي العاملين المبحوثين يقعون ضمن الفئة العمرية 20–29 سنة، فيما تمثل الفئة 30–39 حوالي 39%، أيضا النسبة الباقية منهم جاءت ضمن الفئة 40–49، كما تبين الدراسة حول المستوى التعليمي للعاملين المبحوثين أن حوالي 65% منهم هم من الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى، فيما كان حوالي 30% منهم هم من حملة الثانوية، وحول التوزيع القائم على الجنس، تشير الدراسة إلى أن أكثر من 91% منهم هم من الإناث، وتظهر الدراسة أيضا أن 65% منهم هم من المتزوجين والمتزوجات، وحوالي 20% منهم هم من غير المتزوجين والمتزوجات.

أما حول مستوى العمل الإداري، فتبين الدراسة أن 61% يعملون ضمن المستويات الإدارية المتوسطة و35% ضمن المستويات الدنيا، أما حول عدد سنوات الخبرة في قطاع الإقراض، فقد أظهرت الدراسة أن حوالي46% منهم هم من الذين يحملون خبرات في قطاع الإقراض تتراوح بين 6–10 سنوات يلي ذلك 2–5 سنوات بنسبة 30% بالإضافة إلى 20% بعدد سنوات خبرة تقل عن سنتين.

وحول نوع القروض المفضلة لدى كل من مؤسسات الإقراض النسوية و النساء المقترضات، فتظهر الدراسة إلى أن 65% من العاملين المبحوثين يعتقدون أن النساء تفضل القروض الفردية، ويرى 26% أن المقترضات لا تفرق بين القروض في الأولوية، ومن الجانب الآخر يرى 54%

منهم انه لا فرق بين أولويات مؤسسات الإقراض النسوية في تقديم القروض الفردية أو الجماعية، فيما رأى 26% منهم أن مؤسسات الإقراض النسوية تفضل تقديم القروض الفردية مقابل 20% يعتقدون بأنها تفضل تقديم القروض الجماعية، وحول نوع المشروع الذي تفضل النساء المقترضات إقامته أو تطويره من خلال الحصول على القروض، فتبين الدراسة أن حوالي 65% منهم يعتقدون أن النساء المبحوثات تفضل المشروعات التجارية، ثم المشروعات الخدماتية 15% فالزراعية 9%.

5.1.3.أهداف مؤسسات الإقراض:

أوضحت النتائج انه بالرغم من أنه هناك أكثر من 88% من النساء المقترضات توافق على أن مؤسسات الإقراض تسعى لتحقيق الربح من خلال برامجها، إلا أنه في الوقت ذاته فان النساء المقترضات تعارض بنسبة تراوح بين 64-72% الفقرات التي " تشكك " في أهداف مؤسسات الإقراض أو تعتبرها بعيدة عن واقع المرأة ولا تسعى لخدمتها، كما انه كان من الواضح عدم قدرة النساء على الحكم على درجة تأثير الدعم الأجنبي على سياسات هذه البرامج وأهدافها، حيث لم يكن 35% منهم قادرين على الإجابة وتحديد موقفهم، في حين أن 20% عارضوا هذه الفكرة.

كما وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك أكثر من 80% من العاملين في مؤسسات الإقراض يوافقون على أن مؤسسات الإقراض تسعى لتحقيق الربح من خلال برامجها وفي الوقت ذاته فان هناك حوالي 59% منهم رأى أن أهداف مؤسسات الإقراض لا تقع في دائرة تحسين وضع المرأة الاقتصادي و تمكينها " مجتمعيا " أما حول درجة تأثير الدعم الأجنبي على سياسات هذه البرامج وأهدافها فقد رأى 46% منهم أن هذه الأهداف تتأثر بسياسة الدعم الخارجي و رأى أكثر من 54% منهم أن هذه المؤسسات تحكم بشروط الممول الأجنبي، وهذا القسم من الفصل يجيب على السؤال الأول من أسئلة الدراسة.

5.1.4.التوقعات من مؤسسات الإقراض:

تشير نتائج الدراسة إلى أن النساء المقترضات تتوقع من مؤسسات الإقراض قضايا متعددة، وان كانت جميعها تقع في نفس الإطار، من حيث تحسين الفرص الاقتصادية للنساء وخلق فرص عمل لها وتشجيعها على دخول غمار التجربة الاقتصادية، حيث تراوحت نسب الموافقة بين 85-98%،

إلا أن هؤلاء النساء كانت اقل حماسة في توقع قدرة مؤسسات الإقراض على التأثير على سياسات الدعم الخارجي وتطويعها بشكل ايجابي لتصبح أكثر قدرة على التناسب مع واقع المرأة الفلسطينية، فيما كان حوالي 30% منهم غير قادرين على الحكم إن كانت هذه المهمة تقع ضمن مسؤوليات هذه المؤسسات أو لا.

وتشير هذه النتائج كذلك إلى أن العاملين في مؤسسات الإقراض يتوقعون من مؤسسات الإقراض قضايا تقع في نفس الإطار، بما ينسجم مع توقعات النساء المقترضات، كتحسين الفرص الاقتصادية للنساء وخلق فرص عمل لها وتشجيعها على دخول التجربة الاقتصادية، حيث تراوحت نسب الموافقة بين 85–100%، إلا أن العاملين في مؤسسات الإقراض كانوا أيضا اقل حماسا في توقع قدرة مؤسسات الإقراض على التأثير على سياسات الدعم الخارجي وتوجيهها بشكل ايجابي لتصبح أكثر قدرة على التناسب مع واقع المرأة الفلسطينية، فيما كان حوالي 35% منهم كانوا غير قادرين على الحكم إن كانت هذه المهمة تقع ضمن مسؤوليات هذه المؤسسات، وهذا القسم من الفصل يجيب على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة.

5.1.5.طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض:

تشير النتائج إلى أن النساء المقترضات تعارض الفكرة القائلة بأن المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض محددة، بمعنى أنها محدودة، حيث تراوحت درجات المعارضة بين 63–85%، وكانت الآراء متباينة حول فكرة كون هذه المشروعات روتينية أو متكررة، كما وتشير النتائج إلى أن العاملين في مؤسسات الإقراض أيضا كانت أرائهم متباينة حول الفكرة القائلة بأن المشروعات الممولة من قبل مؤسسات الإقراض محدودة، فكانت نسبة التأييد 41% ونسبة المعارضة 39% في حين أن 72–78% منهم عارضوا الفكرة القائلة بعدم قدرة المرأة على اختيار المشروعات التي تريدها أو أنها ملزمة باختيار من متعدد، ورأى غالبيتهم أن هذه المشروعات روتينية أو متكررة من جهة المقترضات لا من جهة مؤسسات الإقراض، وهذا القسم من الفصل يجيب على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

5.1.6.دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض:

تشير النتائج إلى أن النساء تسعى لتحقيق مجموعة أهداف من خلال التوجه نحو الاقتراض، والتي يمكن اعتبارها كدوافع ومحفزات للعملية بحد ذاتها، إلا أن قلة البدائل التمويلية بالشروط التي يمكن وصفها بـــ " السهلة " كان في مقدمة هذه الدوافع 93%، ثم جاء بعد ذلك الأهداف التي تسهى النساء لتحقيقها، حيث تراوحت نسب التأييد بين حوالي 77– 90 % ويأتي في المرتبة الأخيرة الحاجة الاقتصادية بنسبة تأييد حوالي 76%، كما وتشير النتائج من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض إلى أن النساء تسعى لتحقيق مجموعة أهداف من خلال التوجه نحو الاقتراض والتي يمكن اعتبارها كدوافع ومحفزات للعملية بحد ذاتها، وكان في مقدمة هذه الدوافع اكتساب ثقة اكبر بالنفس من خلال تحملها للمسؤوليات الاقتصادية 95%، ثم جاء بعد ذلك الأهداف التي تسعى النساء لتحقيقها، حيث تراوحت نسب التأييد بين حوالي 81–93 %، ويأتي في المرتبة الأخيرة الحاجة الاقتصادية بنسبة تأييد حوالي 80%، وهذا القسم من الفصل يجيب على السؤال الخامس من أسئلة الدراسة.

5.1.7.الطلب على تمويل المشروعات:

تبين النتائج أن النساء تفضل مشروعات إنتاجية ومشروعات ثبت نجاحها بالتجربة بنسبة تأييد تصل إلى 92%، فيما كان 82% يفضلون مشروعات سريعة الربح حتى وان كان هذا الربح " قليل" بالمعيار الاقتصادي، وفي الوقت ذاته كان حوالي 78% يفضلون مشروعات ذات أفكار جديدة، وبنسبة اقل حوالي 59% يفضلون مشروعات تقليدية كالتجارة على سبيل المثال لا الحصر، فيما رأى 62% من النساء أنهم عند اختيار المشروع المنوي إقامته يأخذون بالحسبان اختيار مشروع مقبول على مؤسسات الإقراض بالدرجة الأولى.

كما يستدل من النتائج من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض أن النساء المعيلات لأسرهن تفضل مشروعات ثبت نجاحها بالتجربة بنسبة تأييد تصل إلى 96%، وهناك أكثر من 93% من النساء المتقدمات في السن تفضل مشروعات تقليدية كالتجارة، ورأى 65% منهم أن النساء تضطر أحيانا لقبول مشروعات لا تفضلها بسبب عدم وجود خيارات تمويل أخرى، ورأى حوالي 50% منهم أن النساء عند اختيارها للمشروعات التي تنوي إقامتها تحاول النساء اختيار مشروع مقبول من قبل مؤسسة الإقراض كاعتبار أول يليه اعتبارات أخرى تتعلق بالمرأة ذاتها.

5.1.8.عوامل تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض:

تشير النتائج إلى أن وجود مجموعة من العوامل التي تؤثر على توجه النساء نحو الاقتراض بشكل ايجابي، وأهمها كان وجود النساء اللواتي يملكن مشروعات ناجحة من الناحية الاقتصادية " القدوة "، حيث كان نسبة التأييد أكثر من 86%، جاء في المرتبة الثانية كعامل مؤثر شبكة العلاقات الاجتماعية، ووجود الخبرات السابقة لدى هؤلاء النساء في المجال الاقتصادي حيث كانت نسبة التأييد حوالي 80% ثم تأثير البيئة المحيطة 76% ثم وجود المؤسسات النسوية والاستقرار الأسري 71%، بعد ذلك جاء دور الجهاز الإعلامي 61% واقلها كان المستوى التعليمي 50%، وكذلك كان هناك نسبة كبيرة من هؤلاء النساء التي لم يكن الالتزام الديني أو التدين حائلا بينها وبين الإقراض ما ويترتب عليه من فوائد محرمة من وجهة النظر الشرعية.

أما حول مواقف العاملين في مؤسسات الإقراض فكان العامل الأهم كذلك وجود النساء اللواتي يملكن مشروعات ناجحة من الناحية الاقتصادية " القدوة "، حيث كان نسبة التأييد أكثر من 89%، جاء في المرتبة الثانية كعامل مؤثر شبكة العلاقات الاجتماعية بنسبة تأييد 83% يلي ذلك تأثير البيئة المحيطة و دور الجهاز الإعلامي 74% ثم وجود المؤسسات النسوية 72%، بعد ذلك جاء فالخبرات السابقة 65% واقلها كان المستوى التعليمي 59%، وكانت الآراء متباينة حول اثر التدين على التوجه نحو الإقراض، وفي الوقت ذاته كان هناك معارضة من قبل العاملين في مؤسسات الإقراض حول اثر الاستقرار في حياة المرأة على توجهها نحو الاقتراض، بحيث رأى أكثر من 40% منهم أن النساء لا تتجه نحو الاقتراض إلا إذا كانت تعيش حياة غير مستقرة سواء كان ذلك اجتماعيا أو اقتصاديا.

5.1.9.إجراءات الحصول على القروض:

تشير نتائج الدراسة فيما يخص الإجراءات المصاحبة لعملية الإقراض من وجهة نظر النساء المقترضات إلى أن حوالي 78% النساء المقترضات تعتقد بان القروض الفردية تحتاج وقت طويل وضمانات أكثر، وحوالي 67% منهن يعتقدون أن الإجراءات تصبح أكثر تعقيدا مع زيادة حجم القرض، ورأى حوالي 61% أن القروض تحتاج وقت أطول عندما يكون القرض لإقامة مشروع جديد مقارنة بما لو كان القرض لتطوير مشروع قائم أصلا، ويذكر أن غالبية النساء رأت انه بشكل عام هناك بعض النساء تحرم من فرصة الحصول على القروض بسبب الإجراءات المصاحبة

لعملية الإقراض، كما أن الغالبية ذاتها تقريبا رأت أن الفائدة مرتفعة، وان كلا من فترات السداد والسماح تعتبر قصيرة.

أما النتائج من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض فتشير إلى أن حوالي 80% من العاملين في مؤسسات الإقراض يعتقدون بان القروض الفردية تحتاج وقت طويل وضمانات أكثر، كما أن نسبة مشابهه تعتقد أن فترات السماح قصيرة، ويعتقد أكثر من 76% منهم أن الإجراءات تختلف باختلاف نوع القرض، ويرى حوالي 70% أن الإجراءات تأخذ وقت أطول كلما زاد حجم القرض، ويرى أكثر من 54% منهم أن القروض تحتاج وقت أطول عندما يكون القرض لإقامة مشروع جديد مقارنة بما لو كان القرض لتطوير مشروع قائم أصلا، ويرفض أكثر من 74% منهم الفكرة القائلة بان القروض بشكل عام تحتاج وقت طويل وإجراءات معقدة، ويعارض أكثر من 44% منهم الفكرة القائلة بان نسبة الفائدة مرتفعة، ويؤيد هذه الفكرة أكثر من 30%، ويرفض البقية التعبير عن رأيهم في هذه القضية، ويرفض أكثر من 41% منهم الفكرة القائلة بان بعض النساء بشكل عام تحرم من فرصة الحصول على القروض بسبب الإجراءات المصاحبة لعملية الإقراض.

5.1.10.الضمانات:

تشير النتائج حول الضمانات التي تطلبها مؤسسات الإقراض إلى أن معظم المقترضات 57% تجد صعوبة في توفير كفلاء لهن، وترى الفئة ذاتها بان احد أهم المشاكل التي تواجه النساء المقترضات ضمن برامج الإقراض الجماعي هي أن المقترضة تلتزم نيابة عن نفسها وغيرها في الوقت ذاته مما يزيد من الالتزامات على كاهلها، ويذكر أن غالبية النساء رأت أن بعض النساء تحرم من فرصة الحصول على القروض بسبب الضمانات " الكثيرة " المطلوبة من المقترضات، وعند النظر إلى القضية ذاتها من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض فيرى 70% منهم أن النساء تجد صعوبة في توفير كفلاء لهن، ويرى 71% منهم بان احد أهم المشاكل التي تواجه النساء المقترضات ضمن برامج الإقراض الجماعي هي أن المقترضة تلتزم نيابة عن نفسها وغيرها في الوقت ذاته مما يزيد من الالتزامات على كاهلها، ويرى 59% منهم أن الضمانات عادة تكون كبيرة مقارنة بحجم القرض، ويرى أكثر من 54% منهم أن بعض النساء تحرم من فرصة الحصول على القروض بسبب الضمانات " الكثيرة " المطلوبة من المقترضات.

5.1.11.نجاح المشروعات:

تشير النتائج حول مقومات المشروعات الناجحة وسماتها إلى انه يأتي في المرتبة الأولى 95% أن المرأة الناجحة في إدارة أسرتها تستطيع إدارة مشروع والوصول به إلى مصافي النجاح، ويأتي في المرتبة الثانية 94% وجود خبرة كافية لدى المرأة لإدارة المشروع، يلي ذلك قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات تجاه مؤسسات الإقراض وفي الوقت ذاته القدرة على توفير احتياجات أسرة المقترضة، و يأتي في المرتبة الثالثة 86% مقومات أخرى، منها كفاية القرض لمصروفات المشروع التشغيلية، وقدرته على استيعاب اكبر عدد ممكن من العمالة المتوفرة لدى الأسرة، بالإضافة إلى توفر فترات سماح مناسبة، كما أن المشروع لا بد أن يكون قائم أصلا على دراسة لاحتياجات السوق.

وتشير النتائج من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض انه يأتي في المرتبة الأولى 100% قدرة المشروعات على الوفاء بالتزامات المقترضة تجاه القرض، وفي الوقت ذاته يفي باحتياجات أسرتها، ويرى أكثر من 96% منهم أن المشروع الناجح يقوم على أسس معتمدة على دراسة حاجة السوق من جهة ويدار من قبل مرأة ذات خبرة كافية في مجال عمل المشروع من الجهة الأخرى، ويرى أكثر من 87% منهم أنه يدار من قبل مرأة ناجحة في إدارة أسرتها، يلي ذلك فترات سماح مناسبة لحجم القرض، يلي ذلك أكثر من 80% يرون أن المشروع الناجح مشروع تم تمويله بقرض مناسب أصلا يفي بجميع احتياجاته، ثم قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات تجاه مؤسسات الإقراض، وفي الوقت ذاته القدرة على توفير احتياجات أسرة المقترضة، وهذا القسم من الفصل يجيب على السؤال السادس من أسئلة الدراسة.

5.1.12.الخدمات المساندة من قبل مؤسسات الإقراض

تشير النتائج حول الخدمات المساندة المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض إلى أن 78% من النساء المقترضات ينظرن لهذه الخدمات على أن لها دور هام في تحفيز النساء المقترضات على الالتزام بتسديد ما عليهم تجاه مؤسسات الإقراض وإنجاح المشروع، ويلي ذلك دور الخدامات المساندة في نقل الخبرات بين المقترضات ومساعدتهم على حل ما يمكن أن يواجههم من مشكلات، كما أن 69% من النساء المقترضات ترى وجوب أن تكون هذه الخدمات جزء أساسي من رزمة تقدمها مؤسسات الإقراض للنساء المقترضات تشمل الدعم المادي والمعنوي.

وتشير النتائج من وجهة نظر العاملين في مؤسسات الإقراض إلى أن 91% من العاملين في مؤسسات الإقراض يرون أن الخدمات المساندة تحقق مجموعة أهداف معا، بدءا بتحفيز النساء المقترضات على الالتزام بتسديد ما عليهم تجاه مؤسسات الإقراض وإنجاح المشروعات، وكذلك مساعدتهم على حل ما يمكن أن يواجههم من مشكلات، بالإضافة إلى قيمتها المعنوية بوصفها مصدر دعم للمقترضات، كما أن أكثر من 89% منهم أن الخدمات المساندة تساعد في نقل الخبرات بين المقترضات، ويرى أكثر من 78% وجوب أن تكون هذه الخدمات جزء أساسي من رزمة تقدمها مؤسسات الإقراض للنساء المقترضات تشمل الدعم المادي والمعنوي.

5.1.13.رضا المقترضات:

تشير النتائج حول رضا المقترضات عن أداء مؤسسة الإقراض ومتطلبات ذلك والعوامل التي تساعد في تحقيق ذلك، حيث رأت النساء المقترضات أن الغالبية 54% ترى انه من الممكن أن تحصل هذه المؤسسات على رضا المقترضات إذا حققت مجموعة عوامل، منها زيادة كل من فترات السماح وفترات السداد 94%، يلي ذلك التسهيل في إجراءات العملية الإقراضية 93%، وهناك عامل هام آخر يساهم في تحقيق الرضا لدى هؤلاء المقترضات هو نجاح المشروع 92%، يلي ذلك التواصل المستمر مع النساء المقترضات من خلال الخدمات المساندة، ويرى 97% من النساء المبحوثات انه من أوجه تحقيق الرضا هو عودة المقترضة ذاتها للاقتراض من مؤسسة ذاتها.

من جهة أخرى يجمع العاملين في مؤسسات الإقراض على أن عودة النساء للاقتراض من المؤسسة دليل على رضا المقترضات عن المؤسسة، ورأى أكثر من 95%منهم أن الرضا يتحقق في حال نجاح المشروع الممول ذاته، ورأى أكثر من 91% منهم انه من الممكن أن تحصل هذه المؤسسات على رضا المقترضات في حال زيادة كل من فترات السماح وفترات السداد والتسهيل في إجراءات العملية الإقراضية، وهناك عامل هام آخر يساهم في تحقيق الرضا لدى هؤلاء المقترضات، إلا وهو التواصل المستمر مع النساء المقترضات من خلال الخدمات المساندة بنسبة تأييد حوالي 85%، وتباينت الآراء حول الصعوبات التي تواجه إمكانية تحقيق الرضا لدى المقترضات أصلا، وهذا القسم من الفصل يجيب على السؤال السابع من أسئلة الدراسة.

5.1.14.التوصيات:

من اجل تعظيم الفائدة المتحققة، فقد تم تفصيل التوصيات التي توصلت إليها الدراسة إلى قسمين، القسم الأول هو القسم العام وهو موجه للجهات الرسمية والجهات التي لا تعنى أساسا بعملية الإقراض، ولكن وجد أنه م الممكن ن يكون لها دور في المستقبل، أما القسم الثاني وسمي بالمستوى الخاص وهو موجه أساسا إلى مؤسسات الإقراض بشكل عام وكل من له علاقة مباشرة بهذا القطاع الاقتصادي الهام.

5.1.14.1. على المستوى العام:

1. نظرا للإقبال الكبير على الإقراض في العالم، وحيث أن الأمم المتحدة قد أعلنت أن العام 2005 هو عام الإقراض بالغ الصغر، فلا بد من مزيد من الاهتمام بعملية الإقراض وتطويرها، والاستفادة في هذا المجال من الخبرات المتوفرة محليا، كالجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، وكذلك الاستفادة من الخبرات والتجارب عالميا في تطوير العملية الإقراضية بمجملها.
2. الحاجة إلى تطوير وصياغة مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات التي تخدم قطاع المشروعات الصغيرة، بدءا بالإقراض وانتهاء بالتسويق، والتي من شأنها المساعدة على توفير البيئة المناسبة لمثل هذه الأنشطة وتشجيعها، كإجراءات تسجيل هذه الأنشطة وترخيصها، وكذلك أي خطوات يترتب عليها تشجع علميات الاستثمار والإعفاءات الضريبية.
3. العمل على نشر رسالة الإقراض وتعريف الشباب بالعملية الإقراضية، وذلك كأحد أوجه تطوير القطاع الاقتصادي، وتوفير فرص عمل بديلة للعاطلين عن العمل، وزيادة الناتج القومي وتحسين مستويات الدخل، وفي هذا الصدد يمكن أن تكون الجامعات احد أهم ساحات تنفيذ هذا النشاط، حيث أنها تضم عشرات آلاف الطلبة الذين هم في أوج نشاطهم، والذين يستعدون للانخراط في العملية الاقتصادية.
4. العمل على توفير البنية التحتية اللازمة لازدهار قطاع الإقراض والمشروعات الصغيرة.
5. العمل على توفير الأسواق، والتركيز على الأسواق الداخلية بسبب عدم السيطرة على المعابر والحدود، مما يجعل إمكانية التصدير إلى الخارج محدودة جدا، بالإضافة إلى سياسة الفصل بين المحافظات الفلسطينية.
6. الحاجة إلى حملات توعية تقوم أساسا على قاعدة تحسين شروط المشاركة المجتمعية للمرأة الفلسطينية، بدءا بالتعريف بدورها ومكانتها، مررا بالفائدة التي تعود على المجتمع كنتيجة لمشاركتها على جميع الأصعدة، وانتهاء بأهمية الدور المنوط بها.

7. الحاجة إلى إصدار إعلامي " مجلة دورية " يعنى بشؤون قطاع المشروعات الصغيرة واحتياجاتها، وتشكل همزة وصل بين مؤسسات الإقراض وطالبي الخدمة، وتكون منبر للتواصل بين الفريقين، ومنبر لطرح كل ما هو جديد، وطرح النماذج والتجارب الناجحة وفي الوقت ذاته تعطي هامش للممولين.

5.1.14.2. على المستوى الخاص (مؤسسات الإقراض):

1. الاتجاه نحو مستوى أرقى من تنسيق الأدوار بين مؤسسات الإقراض، بحيث تصبح سياسات مؤسسات الإقراض ومشروعاتها الممولة تقوم على احتياجات السوق، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من خبرات وأنشطة المؤسسات غير الحكومية الأخرى ذات الرسائل التنموية سعيا للتكامل.
2. أن تعمل على تأسيس وإنشاء شبكة علاقات مبنية على نوع من التعاون والتنسيق، تساهم مؤسسات الإقراض فيها من جهة وأصحاب المشروعات الصغيرة من الجهة الأخرى، ويرجى من هذه الشبكة تدارس احتياجات هذه الفئة وتشكيل قوة ضاغطة على السياسات، سواء كانت السياسات التمويلية أو الحكومية بالإضافة إلى تبادل الخبرات، كما يمكن أن يتم ربط هذه الشبكة بالمؤسسات غير الحكومية، التي تقدم أنشطة تدريبية في مجال كل من الإدارة المالية والإنتاجية وكذلك التسويقية.
3. أن تعمل مؤسسات الإقراض على دراسة احتياجات الفئة المستهدفة ومشاكلها والمعيقات التي تحول دون قدرتهم، أما على الاستفادة من هذه البرامج أو من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.
4. أن تعمل على تطوير عملية الإقراض في فلسطين، بحيث تصبح ذات بعد تنموي أكثر منه إنساني.
5. أن تعمل مؤسسات الإقراض على التنسيق مع المراكز التدريب المهنية، لغرض توجيه برامج التدريب في هذه المراكز نحو احتياجات السوق، وهي بالتالي تصبح رافدا لبرامج الإقراض يمدها بالأشخاص المؤهلين لإقامة مشروعات منسجمة مع احتياجات السوق وقائمة على المهارة اللازمة من اجل إقامة هذه المشروعات.
6. أن تشجع مؤسسات الإقراض المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال تقديم عدد اكبر من برامج الإقراض تناسب فئات أكثر، واحتياجات متنوعة، وكذلك تطوير وسائل ضمان أكثر فاعلية، ولا تحول بين طالبي خدمة الإقراض والحصول على هذه الخدمة، كأن يكون هناك برامج ضمان

حكومي لقروض يمكن أن تقدم لطالبي الخدمة، ضمن معايير معينة لإقامة وتطوير مشروعات تنسجم مع السياسات الحكومية واحتياجات السوق.

7. إعادة النظر في إجراءات العملية الإقراضية كالفائدة، ويمكن الاستعاضة عنها باللجوء إلى النظام المتبع في البنوك الإسلامية، وكذلك إطالة كل من فترات السداد والسماح، حتى لا تصبح هذه الأمور من المعيقات التي تحول دون نجاح هذه المشروعات، وفي هذا الصدد يمكن أن تكون فترات السداد متقطعة كان تكون مرتبطة بعملية الإنتاج ومواسم الإنتاج.
8. وضع الآليات والضمانات التي تحول دون تحول القروض إلى عبئ كبير على كاهل اسر طالبي الخدمة لتنقلهم من سوء حال إلى أسوأ.
9. أن تعمل مؤسسات الإقراض على وضع الآليات التي تحسن من العلاقة بينها وبين النساء المقترضات بحيث تصبح الصورة أفضل، لان النساء المقترضات تنظر إلى هذه المؤسسات على أنها مؤسسات هادفة للربح.
10. أن تسعى مؤسسات الإقراض لنشر أفكار المشروعات التي تشغل اكبر عدد ممكن من القوى العاملة داخل هذه الأسر.
11. أن تعمل مؤسسات الإقراض على جعل خدمات الدعم والمساندة – من خلال الزيارات الميدانية– جزء أساسي من رزمة الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، لما لهذه الخدمات من دور هام في تحسين أداء المشروعات والتزام المقترضات بأداء التزاماتهن، بالإضافة إلى نقل المعرفة وتبادل الخبرات بين المقترضات وعاملي الإقراض، وبالتالي المقترضات من منطقة إلى أخرى.
12. أن تعمل مؤسسات الإقراض على رفع كفاءة العاملين في مؤسسات الإقراض بشكل دوري وتحديث معلوماتهم من خلال برامج التدريب ونقل التجارب الناجحة إقليميا وعالميا.

المراجع

1. ارامانيوس، أ. (2001): الاحتياجات التدريبية المتعلقة بالكفايات الأدائية اللازمة لإعداد خطة العمل الإرشادي للمرشدين الزراعيين بمحافظة الإسماعيلية. جامعة القاهرة، مصر.
2. إستانبولي، د. (2002) : قضية سكان الريف ، ملخص ملحق بالتقرير الوطني للفقر في فلسطين 2002، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله.
3. الأرياني، ق. ، الشامي ، أ. (2003):التمويل الريفي الطموح والمعوقات.وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الصندوق الاجتماعي للتنمية. اليمن.
4. الأرياني، ق.، (2000) : تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية المنشات الصغيرة والأصغر. اليمن.
5. الأرياني، ق.، (2002) : الإدارة المالية لمؤسسات التمويل البالغ الصغر ، اليمن.
6. الأمم المتحدة (2000): ورقة عمل بعنوان المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مجلس التجارة والتنمية، جنيف
   http://www.ascasociety.org/Index_Ar.html 28.03.2004
7. الأمم المتحدة (2004): الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية 1990–2003، نيويورك.
8. البنك الدولي (2004): تقرير موجز بعنوان القطاع المالي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن.
9. البنك الدولي (2005): التمويل بالغ الصغر، واشنطن.
   http://www.albankaldawli.org 28.05.2005
10. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (2004): تمويل المشروعات النسوية من اجل مستقبل أفضل. رام الله.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004): مسح مراقبة اتجاهات أصحاب / مدراء المنشات الاقتصادية بشان الأوضاع الاقتصادية. رام الله، فلسطين.
12. الحكومة المصرية (2004): ملخص تنفيذي.
    .04.11.2004www.sme.gov.eg/webpubara/arabic/def.dochttp://
13. الريادي (2004): تمويل المشروعات.
    http://www.alriyadi.net/steps_start_business.asp. 01.11.2004

14. الصالح، ك. (2001): جدوى واليات عمل مرافق تمويل القروض الصغرى التي تستهدف النساء الفقيرات في كل من المناطق الحضرية والريفية في بلدان عربية مختارة ، رؤى نظرية واعتبارات عملية. الأمم المتحدة، نيويورك.
15. الصفدي، س. (2004): منهجية الإقراض بضمان المجموعة، دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار وقطاع غزة.الجامعة الإسلامية. غزة.
16. الصوراني، غ. (2003): حول الواقع الاقتصادي الفلسطيني الراهن، ورقة مقدمة إلى الهيئة العامة للاستعلامات.غزة.
17. الفاو (2004): دور التمويل الصغير في التنمية الزراعية والريفية في إقليم الشرق الأدنى. الدوحة، قطر.
18. الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن (2002): التقرير السنوي. رام الله.
19. الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن (2003): التقرير السنوي. رام الله.
20. الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن (2004): التقرير السنوي. رام الله.
21. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1995): دراسة وتقييم مؤسسات الإقراض الزراعي في الأراضي الفلسطينية. الأمم المتحدة، نيويورك.
22. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1997): تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. الأمم المتحدة، نيويورك.
23. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة بيرزيت (1997): حالة المنظمات النسوية العاملة في تأسيس وإدارة المشروعات الصغيرة المولدة للدخل ج2.رام الله.
24. أبو نحلة، ل. (2001): مؤسسات وبرامج الإقراض العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز الدراسات النسوية، القدس. (غير منشور).
25. براندسما، ج.، شوالي ، ر. (1998): إنجاح التمويل بالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، واشنطن.
26. براندسما، ج.، هارت ، ل. (2000): تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، واشنطن.
27. بصل، م. (2004) : المشروعات الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية. http//www.riyadhchamber.org.sa/sme/paper.htm.05.10.2004
28. جونيور، د.(2002) : دليل إنشاء المشروعات الصغيرة خطة من عام واحد لرجال الأعمال.ترجمة مكتبة جرير، بيروت ، لبنان.

29. حامد، ا.، البطمة، س.، ارشيد ، ف.(1998): التمويل غير الرسمي ومؤسسات الإقراض غير الربحية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس ، رام الله.
30. دومالي ، ر.، سابكانين ،أ. (2002): تطبيق مبادئ النظام المصرفي الإسلامي على التمويل البالغ الصغر. البنك الدولي، واشنطن.
31. سنابل شبكة الإقراض في العالم العربي (2004) : التمويل الأصغر.
http://www.sanabelnetwork.org/arabic/about_micro.htm.04.10.2004
32. شتيوي ، م. (2001): تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن. الأمم المتحدة، نيويورك.
33. شلبي ، خ. (2002): المشروعات الصغيرة واقع وآفات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله. فلسطين.
34. عاشور، ي. (1998): أوضاع النساء اللواتي يمارسن عملية التجارة عبر المعابر ونقاط التفتيش من خلال ما يسمى بتجارة الشنطة والبسطة. مطبعة الرنتيسي للطباعة والنشر.غزة.
35. عاشور، ي. (1999): تحفيز عمل النساء من خلال التجارة عبر المعابر والحدود. مطبعة الرنتيسي للطباعة والنشر.غزة.
36. عاشور، ي. (2000): ميول جديدة في الحصول على القروض للنساء العاملات في التجارة عبر المعابر والحدود. مطبعة الرنتيسي للطباعة والنشر.غزة.
37. عاشور، ي. (2003): " المشكلات التي تواجه اتخاذ قرار التمويل في مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين ". المجلة العربية للإدارة، 23. ص ص 123–165.
38. عبد الهادي، ع.، أبو دحو ، ج. (1993): احتياجات الإقراض في مشروعات الاقتصاد المنزلي. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.
39. عبد الهادي، ع.، عقل، م.، النحاس، ز. (1998): دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.
40. عبد الهادي، ع. (2002): دور المؤسسات المالية و الإقراضية في إزالة الفقر، تصور أولي، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.
41. عبد الهادي، م. (2004): الاهتمام بدعم المؤسسات النسوية في فلسطين لماذا.
http//www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/article7.13.09.2004
42. عودة، س. (1998): سياسات الإقراض وتكافؤ فرص النساء والرجال والحصول عليها، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله. فلسطين.

43. غطاس، ب. (2004): نموذج مقترح لتقويم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تخصيص أفضل موارد التمويل المتاحة. جامعة أسيوط، القاهرة.
44. غنيم، أ. (2004) : المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف. جامعة القاهرة، مصر.
45. فلفل، م. (2003): المؤشرات الجندرية لبرامج المشروعات الصغيرة في قطاع غزة . UNIFEM، عمان ، الأردن.
46. قنطقجي، س. (2004) : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. سوريا. http://www.kantakji.com/credit.htm .01.09.2004.
47. محمود، م. (2003): البدائل التمويلية المستحدثة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. الرياض.
48. مركز أبحاث المرأة لمصري (2004): معوقات نجاح المشروعات الصغيرة وكيفية تدعيمها.مصر. http://www.ecwregypt.org/arabic/trng/2004/helpw.htm.15.06.2005
49. مركز المؤسسات الصغيرة (2005): مؤسسات الإقراض ، العدد 8 . ص ص 12–16.
50. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2004): إدارة وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية. رام الله.
51. مسار (2002): تقدير العرض و الطلب على التمويل الصغير والبالغ الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الوضع السياسي السائد (الانتفاضة 2000–2002). رام الله.
52. مكحول، ب. (1997): قطاع المشروعات الصغيرة في شمال فلسطين الخصائص والاحتياجات، مركز بيسان للبحوث والإنماء ومركز تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة. رام الله.
53. متولي، م. (2004): الإقراض الصغير للفقراء. http://www.worldbank.org/devdebates/mena/egypt_all.doc.07.09.2004
54. منسي، م. (2004):المشروعات الصغيرة. مان كن هاوس. مصر. http://www.mostashar.com\mostashar_kh.html .01.10.2004
55. ناصر، ي. (1999): مشروعات الأعمال الصغيرة في الضفة الغربية، طبيعتها وشروط نجاحها. منتدى أحداث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله.
56. هلال، ج. (2002): ملخص التقرير الوطني للفقر في فلسطين 2002، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله.
57. وزارة العمل. الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات في وزارة العمل (2003): المشروعات الصغيرة ومؤسسات الإقراض واقع وتحديات، رام الله.فلسطين.

58. وزارة العمل. الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات في وزارة العمل (1996): إشكاليات التشغيل في فلسطين، رام الله. فلسطين.

59. فلسطين، وزارة شؤون المرأة.

http://www.mow.gov.ps/na 15.1.2005

60. Judith B., Burjorjee, D. (2004): Microfinance in the Arab States: Building inclusive financial sectors, United Nations Capital Development Fund (UNCDF). New York.

الملاحق

ملحق رقم 1 .1 : استمارة المقترضات

القسم الأول:

رقم الاستمارة: ☐☐☐		التاريخ: ☐☐\☐☐\2005	
المحافظة:		التجمع:	العمر: ☐☐ سنة
Q01	عدد أفراد الأسرة: ☐☐	Q02	عدد أفراد الأسرة القادرين على العمل: ☐☐
Q03	عدد أفراد الأسرة العاملين في المشروع الذي تم تمويله بالقرض (بالإضافة إلى صاحب/ة المشروع): ☐☐		

القسم الثاني:

الرجاء وضع رقم الخيار المناسب في المربع المخصص لذلك			
Q04	المستوى التعليمي	☐	1.أمية 2.ابتدائية 3.إعدادية 4.ثانوية 5.جامعية 6.دراسات عليا
Q05	مكان السكن	☐	1. مخيم 2. مدينة 3. قرية
Q06	الحالة الاجتماعية	☐	1.عزباء 2. متزوجة 3. أرملة 4.مطلقة
Q07	الحالة العملية للمقترضة قبل الاقتراض	☐	1.بدون عمل 2.موظفة قطاع حكومي 3. عاملة قطاع خاص 4.غير ذلك
Q08	الحالة العملية للمقترضة بعد الاقتراض	☐	1.متفرغة للمشروع 2.تعمل في المشروع بدون تفرغ 3.لا تعمل في المشروع
Q09	دور المقترضة في إعالة الأسرة	☐	1.معيل رئيسي 2.معيل مشارك 3. معيل ثانوي 4.لا يوجد أي دور
Q10	نوع القرض الأخير الذي حصلت عليه	☐	1.فردي 2.جماعي 3. غير ذلك
Q11	كيف عرفت عن مؤسسة الإقراض؟ من خلال...	☐	1.وسائل الإعلام 2.الأصدقاء أو الجيران 3.من المراكز النسوي 4.غير ذلك
Q12	نوع القرض الذي تفضله المقترضة	☐	1.فردي 2.جماعي 3. غير ذلك
Q13	نوع المشروع الذي تم إقامته أو تطويره بالقرض	☐	1.تجاري 2.صناعي 3.زراعي 4.سياحي 5.خدماتي 6.غير ذلك
Q14	مكان عمل أو نشاط المشروع	☐	1. مخيم 2. مدينة 3. قرية
Q15	درجة اهتمامك بالحصول على قروض	☐	1. عالية 2. متوسطة 3. قليلة 4.معدومة
Q16	حال المشروع الممول اليوم بالقرض	☐	1.قائم وناجح 2. قائم ويواجه صعوبات 3.غير قائم 4.غير ذلك

القسم الثالث: (رجاء ضع إشارة √ أو X مقابل الخيار الصحيح)

#	البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
البعد الأول: أهداف مؤسسات الإقراض، من خلال خبراتك في التعامل مع مؤسسات الإقراض النسوية فإنها...						
Q17	تسعى لتحقيق الربح من خلال برامجها الإقراضية					
Q18	ليس لديها أهداف تنموية حقيقية مرتبطة بالمرأة بشكل خاص					
Q19	تمكين المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي لا يعد من اهتماماتها					

#	البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
Q20	رسالتها غير مرتبطة بواقع المرأة الفلسطينية					
Q21	تتعامل مع المرأة الفلسطينية كمقترضة أو كزبونة فقط					
Q22	أهدافها محددة حسب سياسات الممول الأجنبي					
Q23	تحكمها شروط الممول الأجنبي					
البعد الثاني: أتوقع من مؤسسات الإقراض النسوية أن ...						
Q24	تدعم صمود المرأة الفلسطينية وتخلق فرص اقتصادية بديلة لها					
Q25	تخلق فرص عمل للعاطلات عن العمل من النساء					
Q26	تشجيع النساء على دخول المجال الاقتصادي					
Q27	تدعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتروج لها					
Q28	تحسن الوضع المعيشي لأسر المقترضات من خلال المشروعات التي تمولها					
Q29	تدعم برامج تناسب حاجات المرأة الفلسطينية					
Q30	تأثر على سياسة الممول لتصبح مناسبة لواقع المرأة الفلسطينية					
البعد الثالث: طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض						
Q31	تحدد المشروعات الممولة بناءاً على أسس اقتصادية بحتة					
Q32	قائمة المشروعات النسوية التي يتم تمويلها محدودة					
Q33	ليس للمقترضة حق اختيار طبيعة المشروع الذي تنوي إقامته					
Q34	تختار المقترضة مشروعها من قائمة مشروعات محددة مسبقا					
Q35	المشروعات الممولة روتينية ومكررة					
البعد الرابع: (دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض)						
Q36	تحقيق ذاتها					
Q37	الخروج من بيئة اجتماعية مغلقة إلى حد ما					
Q38	قلة البدائل التمويلية وبشروط سهلة					
Q39	سعيا لدور اكبر في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة					
Q40	لاكتساب ثقة اكبر بالنفس من خلال تحمل للمسؤولية الاقتصادية					
Q41	تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية في المجتمع					
Q42	وجود عبء اقتصادي على كاهلها					
البعد الخامس: الطلب على تمويل المشروعات						
Q43	أفضل مشروعات ذات أفكار جديدة					
Q44	أفضل المشروعات التقليدية كالتجارة مثلا					
Q45	أفضل المشروعات التي تنتج سلع معينة (المشروعات الإنتاجية)					
Q46	المرأة التي تعيل أسرة تفضل مشروعات ثبت نجاحها بالتجربة					
Q47	أفضل المشروعات ذات الربح السريع والقليل على غيرها من المشروعات					
Q48	أقبل مشروعات لا أفضلها بسبب عدم وجود خيارات أخرى					
Q49	أفضل القروض الصغيرة طويلة الأمد					
Q50	أحاول اختيار مشروع مقبول من قبل مؤسسة الإقراض بالدرجة الأولى					
البعد السادس: عوامل تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض...						

#	البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
Q51	مستواي العلمي شجعني على الاقتراض					
Q52	علاقاتي الاجتماعية شجعتني على الاقتراض					
Q53	البيئة المحيطة بي أثرت في ميلي نحو الاقتراض					
Q54	متابعتي للإعلام الموجه نحو المرأة شجعني على الاقتراض					
Q55	وجود المؤسسات النسوية في منطقة سكني شجعني على الاقتراض					
Q56	وجود نساء ناجحات اقتصاديا في منطقة سكني شجعني على الاقتراض					
Q57	كوني أعيش حياة عائلية مستقرة شجعني على الاقتراض					
Q58	وجود خبرات سابقة لدي في مجال العمل الاقتصادي شجعني على الاقتراض					
Q59	الدين لم يشكل عائق أمام توجهي نحو الاقتراض					
البعد السابع: إجراءات الحصول على القروض						
Q60	القروض تحتاج وقت طويل وإجراءات معقدة					
Q61	إجراءات القروض تختلف باختلاف نوع القرض المطلوب					
Q62	القروض الفردية تحتاج إلى إجراءات وضمانات أكثر من غيرها					
Q63	تأخذ الإجراءات وقت أطول عندما يكون حجم القرض كبير					
Q64	بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الإجراءات المعقدة					
Q65	الإجراءات تأخذ وقت أطول عندما يكون القرض لإقامة مشروع جديد					
Q66	فترات السماح قصيرة					
Q67	نسب الفائدة على القروض مرتفعة					
Q68	فترات سداد القروض قصيرة					
البعد الثامن: الضمانات						
Q69	الضمانات المطلوبة تكون كبيرة مقارنة بحجم القرض المطلوب					
Q70	من الصعب على المقترضات أن توفر الضمانات المطلوبة					
Q71	بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الضمانات الكثيرة					
Q72	تواجه النساء مشكلة في توفير كفلاء لهن					
Q73	مشكلة القروض الجماعية أن على المقترضة ضمان نفسها وضمان غيرها					
البعد التاسع: المشروع الناجح هو ...						
Q74	مشروع تم تمويله بقرض يكفي لجميع احتياجاته					
Q75	مشروع يشغل اكبر عدد ممكن من أفراد الأسرة القادرين على العمل					
Q76	مشروع تتم إدارته من قبل مرأة ناجحة في أسرتها					
Q77	مشروع يدار من قبل امرأة ذات خبرة كافية في مجال عمل المشروع					
	مشروع يقوم على دراسة لحاجة السوق المحيطة					

#	البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
Q78						
Q79	مشروع ذات فترة سماح مناسبة					
Q80	مشروع فيه حجم الدفعات يناسب الربح المتوقع من المشروع					
Q81	مشروع يغطي احتياجات أسرة المقترضة والتزاماتها تجاه القرض					
البعد العاشر: الخدمات المساندة من قبل العاملين في مؤسسات الإقراض						
Q82	لا بد أن تكون جزء أساسي من مهمات مؤسسات الإقراض					
Q83	زيارات عاملي الإقراض تشكل مصدر دعم للمقترضات					
Q84	زيارات عاملي الإقراض تساعد في حل مشكلات قد تواجه المقترضات					
Q85	للعاملين في مؤسسات الإقراض دور هام في نقل الخبرات بين المقترضات					
Q86	الزيارات المتكررة للمقترضات يحفزها على الالتزام ونجاح المشروع					
البعد الحادي عشر: رضا المقترضات						
Q87	من الصعب أن تحصل مؤسسات الإقراض على رضا المقترضات					
Q88	رضا المقترضات يتحقق في حال نجاح المشروع الذي تم تمويله بالقرض					
Q89	التواصل المستمر مع المقترضات يساهم في تحقيق الرضا لديهن					
Q90	سهولة إجراءات الحصول على القروض يساهم في رضا المقترضات					
Q91	زيادة فترات السماح والسداد يساهم في رضا المقترضات					
Q92	عودة النساء للاقتراض من نفس المؤسسة دليل على رضا المقترضة					

ملحق رقم 21 . :استمارة العاملين في مؤسسات الإقراض

القسم الأول:

رقم الاستمارة: ☐☐☐	التاريخ: ☐☐\☐☐\2005
المحافظة:	العمر: ☐☐ سنة

القسم الثاني:

الرجاء وضع رقم الخيار المناسب في المربع المخصص لذلك			
Q04	المستوى التعليمي	☐	1.أمي/ة 2.ابتدائي/ة 3.إعدادي/ة 4.ثانوي/ة 5.جامعي/ة 6.دراسات عليا
Q05	الجنس	☐	1.ذكر 2. انثى
Q06	الحالة الاجتماعية للعامل/ة	☐	1.أعزب/عزباء 2. متزوج/ة 3. أرمل/ة 4.مطلق/ة
Q07	طبيعة العمل في المؤسسة	☐	1.إدارة عليا 2.إدارة متوسطة 3.إدارة دنيا
Q08	عدد سنوات العمل في قطاع الإقراض	☐	1.اقل من سنتين 2. من 2–5 سنوات 3.من 6–10 سنوات 4.أكثر من 10 سنوات
Q09	تفضل المؤسسات تقديم قروض...	☐	1.فردية 2.جماعية 3. لا يوجد فرق 4. غير ذلك
Q10	تفضل المقترضات لحصول على قروض	☐	1.فردية 2.جماعية 3. لا يوجد فرق 4. غير ذلك
Q11	تفضل المقترضات إقامة مشروعات	☐	1.تجارية 2.صناعية 3.زراعية 4.سياحية 5.خدماتية 6.غير ذلك

القسم الثالث: (رجاء ضع إشارة √ أو X مقابل الخيار الصحيح)

#	البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
البعد الأول: (أهداف مؤسسات الإقراض)، من خلال خبراتك فان مؤسسات الإقراض النسوية...						
Q12	تسعى لتحقيق الربح من خلال برامجها الإقراضية					
Q13	ليس لديها أهداف تنموية حقيقية مرتبطة بالمرأة بشكل خاص					
Q14	تمكين المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي خارج اهتماماتها					
Q15	رسالتها غير مرتبطة بواقع المرأة الفلسطينية					
Q16	تتعامل مع المرأة الفلسطينية كمقترضة أو زبون ليس أكثر					
Q17	أهدافها محددة حسب سياسات الممول الأجنبي					
Q18	تحكمها شروط الممول الأجنبي					
البعد الثاني: أتوقع من مؤسسات الإقراض أن ...						
Q19	تدعم صمود المرأة الفلسطينية وتخلق اقتصاد بديل لها					
Q20	تخلق فرص عمل للعاطلات عن العمل					
Q21	تشجيع النساء على الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية					
Q22	تدعم المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتروج لها					
Q23	تحسن الوضع المعيشي لأسر المقترضات من خلال المشروعات التي تمولها					
Q24	تدعم برامج تناسب واقع المرأة الفلسطينية					
Q25	تأثر على سياسة الممول لتصبح مناسبة لواقع المرأة الفلسطينية					

#	البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
البعد الثالث: طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض						
Q26	تحدد المشروعات الممولة بناءاً على أسس اقتصادية بحتة					
Q27	قائمة المشروعات النسوية التي يتم تمويلها محدودة					
Q28	ليس للمقترضة حق اختيار طبيعة المشروع الذي تنوي إقامته					
Q29	تختار المقترضة مشروعها من قائمة مشروعات محددة مسبقا					
Q30	المشروعات الممولة روتينية ومكررة					
البعد الرابع: (دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض)						
Q31	تحقيق ذاتها					
Q32	الخروج من بيئة اجتماعية مغلقة إلى حد ما					
Q33	قلة البدائل التمويلية وبشروط سهلة					
Q34	سعيا لدور اكبر في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة					
Q35	لاكتساب ثقة اكبر بالنفس من خلال تحمل للمسؤولية الاقتصادية					
Q36	تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية في المجتمع					
Q37	وجود عبء اقتصادي على كاهلها					
البعد الخامس: الطلب على تمويل المشروعات						
Q38	النساء صغيرات السن تفضل مشروعات ذات أفكار جديدة ومغامرة					
Q39	النساء المتقدمات في السن تفضل المشروعات التقليدية كالتجارة مثلا					
Q40	النساء اللواتي يسكن المدن تفضل المشروعات الإنتاجية					
Q41	النساء المعيلات تفضل مشروعات ثبت نجاحها بالتجربة					
Q42	تفضل النساء المشروعات ذات الربح السريع والقليل على غيرها					
Q43	تضطر النساء أحيانا لقبول مشروعات لا تفضلها بسبب عدم وجود خيارات أخرى					
Q44	تفضل النساء بشكل عام القروض الصغيرة طويلة الأمد					
Q45	تحاول النساء اختيار مشروع مقبول من قبل مؤسسة الإقراض بالدرجة الأولى					
البعد السادس: عوامل تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض...						
Q46	مستواها التعليمي المتقدم يزيد من توجهها نحو الاقتراض					
Q47	نشاط المرأة الاجتماعي يزيد من توجهها نحو الاقتراض					
Q48	وجودها في بيئة تشعرها بقدراتها وإمكانياتها يزيد من توجهها نحو الاقتراض					
Q49	متابعة المرأة للإعلام الموجه نحو المرأة يزيد من توجهها نحو الاقتراض					
Q50	وجود المؤسسات النسوية في منطقة سكن المرأة يزيد من توجهها نحو الاقتراض					
Q51	وجود نساء ناجحات اقتصاديا في منطقة سكن المرأة يزيد من توجهها للاقتراض					
Q52	المرأة التي تعيش حياة عائلية مستقرة يزيد توجهها نحو الاقتراض					
Q53	وجود خبرات اقتصادية سابقة لدى النساء يزيد توجهها نحو الاقتراض					

#	البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
Q54	الدين لا يشكل عائق أمام توجه النساء نحو الاقتراض					
البعد السابع: إجراءات الحصول على القروض						
Q55	القروض تحتاج وقت طويل وإجراءات معقدة					
Q56	إجراءات القروض تختلف باختلاف نوع القرض المطلوب					
Q57	القروض الفردية تحتاج إلى إجراءات وضمانات أكثر من غيرها					
Q58	تأخذ الإجراءات وقت أطول عندما يكون حجم القرض كبير					
Q59	بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الإجراءات المعقدة					
Q60	الإجراءات تأخذ وقت أطول عندما يكون القرض لإقامة مشروع جديد					
Q61	فترات السماح قصيرة					
Q62	نسب الفائدة على القروض مرتفعة					
Q63	فترات سداد القروض قصيرة					
البعد الثامن: الضمانات						
Q64	الضمانات المطلوبة تكون كبيرة مقارنة بحجم القرض المطلوب					
Q65	من الصعب على المقترضات أن توفر الضمانات المطلوبة					
Q66	بعض النساء لا تستطيع الاقتراض من هذه البرامج بسبب الضمانات الكثيرة					
Q67	تواجه النساء مشكلة في توفير كفلاء لهن					
Q68	المشكلة في القروض الجماعية أن على المقترضة ضمان نفسها وضمان غيرها					
البعد التاسع: المشروع الناجح هو ...						
Q69	مشروع تم تمويله بقرض يكفي لجميع احتياجاته					
Q70	مشروع يشغل اكبر عدد ممكن من أفراد الأسرة القادرين على العمل					
Q71	مشروع تتم إدارته من قبل مرأة ناجحة في أسرتها					
Q72	مشروع يدار من قبل مرأة ذات خبرة كافية في مجال عمل المشروع					
Q73	مشروع يقوم على دراسة لحاجة السوق المحيطة					
Q74	مشروع ذات فترة سماح مناسبة					
Q75	مشروع فيه حجم الدفعات يناسب الربح المتوقع من المشروع					
Q76	مشروع يغطي احتياجات أسرة المقترضة والتزاماتها تجاه القرض					
البعد العاشر: الخدمات المساندة من قبل العاملين في مؤسسات الإقراض						
Q77	لا بد أن تكون جزء أساسي من مهمات مؤسسات الإقراض					
Q78	زيارات عاملي الإقراض تشكل مصدر دعم للمقترضات					
Q79	زيارات عاملي الإقراض تساعد في حل مشكلات قد تواجه المقترضات					
Q80	للعاملين في مؤسسات الإقراض دور هام في نقل الخبرات بين المقترضات					
Q81	الزيارات المتكررة للمقترضات يحفزها على الالتزام ونجاح					

#	البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
	المشروع					
البعد الحادي عشر: رضا المقترضات						
Q82	من الصعب أن تحصل مؤسسات الإقراض على رضا المقترضات					
Q83	رضا المقترضات يتحقق في حال نجاح المشروع الذي تم تمويله بالقرض					
Q84	التواصل المستمر مع المقترضات يساهم في تحقيق الرضا لديهن					
Q85	سهولة إجراءات الحصول على القروض يساهم في رضا المقترضات					
Q86	زيادة فترات السماح والسداد يساهم في رضا المقترضات					
Q87	عودة النساء للاقتراض من نفس المؤسسة دليل على رضا المقترضة					

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 2-1:	التعاريف الرسمية أو الأكثر انتشاراً للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المستخدمة (الحكومة المصرية، 2004).	45
جدول 2-2:	فئات القروض متناهية الصغر التي تقدمها الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" بالدولار (مركز المؤسسات النسوية، 2005).	56
جدول 2-3:	القروض الفردية الصغيرة التي تقدمها الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" بالدولار(مركز المؤسسات الصغيرة، 2005).	57
جدول 2-4:	القروض على الطريقة الإسلامية التي تقدمها الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" بالدولار(مركز المؤسسات الصغيرة، 2005).	57
جدول 2-5:	برامج المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن بالدولار(مركز المؤسسات الصغيرة، 2005).	58
جدول3-1:	مجتمع الدراسة	68
جدول 3-2:	عينة الدراسة	69
جدول3-3:	قيم معامل الصلاحية والارتباط	71
جدول 4-1:	توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير عمر المقترضة ونسبة تكراره.	76

جدول 4-2: توزيع أفراد العينة تبعا لعدد أفراد أسرهن ونسبة تكراره 77
جدول 4-3: توزيع أفراد العينة تبعا لتوزيع القوى العاملة فيها 78
جدول 4-4: توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى العلمي 78
جدول 4-5: توزيع أفراد العينة تبعا لمكان السكن ومكان نشاط المشروع 79
جدول 4-6: توزيع أفراد العينة تبعا للحالة الاجتماعية 80
جدول 4-7: توزيع أفراد العينة تبعا للحالة العملية قبل الاقتراض وبعده 81
جدول 4-8: توزيع أفراد العينة تبعا لدورهن في إعالة أسرهن 81
جدول 4-9: توزيع أفراد العينة تبعا لنوع القرض الحالي والمفضل 82
جدول 4-10: توزيع أفراد العينة تبعا لآلية وصول المعلومة عن مؤسسات الإقراض 83
جدول 4-11: توزيع أفراد العينة تبعا لنوع المشروع الذي تم إقامته أو تطويره من خلال القرض. 83
جدول 4-12: توزيع أفراد العينة تبعا لدرجة اهتمامهن بالحصول على قروض 84
جدول 4-13: توزيع أفراد العينة تبعا لحالة المشروع الممول بالقرض. 84
جدول 4-14: توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير عمر العامل ونسبة تكراره 86
جدول 4-15: توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى العلمي 87
جدول 4-16: توزيع أفراد العينة تبعا للجنس 87

جدول 4-17: توزيع أفراد العينة تبعا للحالة الاجتماعية . .....88.....

جدول 4-18: توزيع أفراد العينة تبعا لطبيعة العمل في المؤسسة .....88.....
جدول4-19: توزيع أفراد العينة تبعا لطبيعة العمل في المؤسسة .....89.....

جدول 4-20: توزيع أفراد العينة تبعا لنوع الذي تفضل برامج الإقراض التعامل به ونوع
القرض الذي تفضله النساء المقترضات .....90.....

جدول 4-21: توزيع أفراد العينة تبعا لنوع المشروع الذي تفضل المقترضات إقامته أو
تطويره. .....90.....

جدول 4-22: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في
مجال أهداف هذه المؤسسات من وجهة نظرهن .....92.....

جدول 4-23: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في
مجال توقعات المقترضات من هذه المؤسسات .....93.....

جدول 4-24: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في
مجال طبيعة المشروعات التي تمولها هذه المؤسسات .....95.....

جدول 4-25: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في
مجال دوافعهن في الاقتراض منها .....96.....

جدول4-26: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في
مجال المشروعات التي تشكل حاجة للنساء المقترضات منها .....97.

جدول 4-27: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في
مجال العوامل التي تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض من مؤسسات
الإقراض .....99.....

جدول 4-28: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال إجراءات الحصول على القروض من هذه المؤسسات 101

جدول 4-29: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال الضمانات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات 102

جدول 4-30: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال سمات المشروعات الناجحة 104

جدول 4-31: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال الخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات 106

جدول 4-32: تحليل وصفي لمواقف المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية في مجال العوامل التي تساعد في تحقيق الرضا لدى المقترضات من هذه المؤسسات ومؤشرات ذلك 107

جدول 4-33: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال أهداف هذه المؤسسات من وجهة نظرهم 109

جدول 4-34: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال توقعاتهم من هذه المؤسسات 110

جدول 4-35: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال طبيعة المشروعات التي تمولها هذه المؤسسات 112

جدول4-36: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال دوافع النساء في الاقتراض من هذه المؤسسات 113

جدول 4-37: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال المشروعات التي تشكل حاجة للنساء المقترضات من هذه المؤسسات 115

جدول 4-38: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال العوامل التي تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض من هذه المؤسسات 116

جدول 4-39: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال إجراءات الحصول على القروض من هذه المؤسسات .....118..

جدول 4-40: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال الضمانات المطلوبة من قبل هذه المؤسسات .....120.....

جدول 4-41: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال سمات المشروعات الناجحة .....121.....

جدول 4-42: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال الخدمات المساندة المقدمة من قبل هذه المؤسسات .....122.....

جدول 4-43: تحليل وصفي لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض النسوية في مجال العوامل التي تساعد في تحقيق الرضا لدى المقترضات من هذه المؤسسات ومؤشرات ذلك .....124.....

جدول 4-44: جدول يقارن بين نتائج التحليل الوصفي لمواقف كل من العاملين في مؤسسات الإقراض والمقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية علما أن الترتيب يتراوح بين 1 – 11 .....125.....

جدول 4-45: قيم معامل الارتباط البسيط بيرسون وطبيعة العلاقة لكل من النساء المقترضات من مؤسسات الإقراض النسوية و العاملين في مؤسسات الإقراض .....126.....

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم 1 .1 :	استمارة المقترضات	.....160.....
ملحق رقم 2.1 :	استمارة العاملين في مؤسسات الإقراض	.....164.....

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
الفصل الأول : خلفية الدراسة		**13**
1.1	مقدمة	13
1.2	مشكلة الدراسة	14
1.3	أسئلة الدراسة	15
1.4	فرضيات الدراسة	16
1.5	أهمية الدراسة	18
1.6	مبررات الدراسة	18
1.7	أهداف الدراسة	19
1.8	حدود الدراسة	20
الفصل الثاني : الأدبيات السابقة		**21**
2.1	مقدمة	21
2.2	مؤشرات ذات علاقة	22
2.3	الإقراض	22
.2.3.1	أهمية الإقراض:	22
.2.3.2	العرض والطلب:	23
.2.3.3	التمويل (الإقراض):	25
.2.3.4	تكافؤ الفرص:	26
.2.3.5	حاجة النساء إلى القروض والفرص المتاحة:	27
2.4	المشروعات النسوية	28
2.5	أساليب الإقراض	29

2.6 الفائدة على القروض 31
2.7 مؤسسات الإقراض واستخدامات القروض 31
2.8 المشروعات الصغيرة 37
2.8.1. المشروعات الصغيرة في فلسطين: 38
2.8.2. مفهوم المشروعات الصغيرة: 39
2.8.3. أهمية وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة: 40
2.8.4. فائدة وجود تعريف محدد: 41
2.8.5. المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة: 42
2.8.6. تعريفات خاصة بالمشروعات الصغيرة: 44
2.8.7. محاولات لتعريف قطاع المشروعات الصغيرة الفلسطيني: 46
2.8.8. صفة المشروع الصغير: 48
2.8.9. بعض التحفظات على صياغة تعريف موحد للمشروعات الصغيرة: 48
2.8.10. دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين: 48
2.8.11. سمات المشروعات الصغيرة: 49
2.9 مشكلة الإقراض في المشروعات الصغيرة 50
2.9.1. أسباب المشكلة من وجهة نظر مؤسسات الإقراض: 50
2.9.2. أسباب المشكلة من وجهة نظر القائمين على المشروعات الصغيرة: 52
2.10 دور المرأة الفلسطينية في المشروعات الصغيرة 53
2.10.1. واقع المرأة الفلسطينية في المشروعات الصغيرة: 54
2.11 مؤسسات الإقراض النسوية العاملة في فلسطين 56
2.11.1. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – "أصالة": 56
2.11.2. الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن 57
2.12 تمويل المشروعات الصغيرة 58
2.12.1. الإقراض الصغير: 59
2.12.2. مفهوم الإقراض الصغير: 61
2.12.3. ماهية مؤسسات الإقراض الصغير: 62
2.12.4. نشأت الإقراض الصغير: 62
2.12.5. هل يساعد الإقراض الصغير الفقراء: 62
2.12.6. من هم عملاء و زبائن الإقراض الصغير: 63
2.12.7. الاحتياجات المالية للمشروعات الصغيرة: 63

2.12.8. الإجراءات التي يمكن إتباعها من اجل الحصول على تمويل للمشروع: 64
2.12.9. تقدير الاحتياج للتمويل الخارجي: 65
2.12.9.1. الحاجة للاقتراض : 65
.2.12.9.2 أنواع التمويل: 65
.2.12.9.3 التحضير لاستخدام التمويل الخارجي: 65

الفصل الثالث : منهجية الدراسة 67

3.1 مقدمة 67
3.2 مجتمع الدراسة 67
3.3 عينة الدراسة 69
3.4 مكان البحث 70
3.5 أسلوب وأداة جمع البيانات 70
3.6 متغيرات الدراسة 72
3.7 تحليل البيانات 73

الفصل الرابع : تحليل نتائج الدراسة 75

4.1 مقدمة 75
4.2 خصائص النساء المقترضات التي تم دراستها 75
4.3 عرض خصائص النساء المقترضات كما أوضحتها نتائج الدراسة 76
.4.3.1 العمر: 76
.4.3.2 اسر المقترضات: 77
.4.3.3 القوة العاملة: 77
.4.3.4 المستوى التعليمي: 78
.4.3.5 مكان السكن: 79
4.3.6. الحالة الاجتماعية للمقترضة: 80
4.3.7. العمالة لدى المقترضات: 80

4.3.8. الإعالة لدى المقترضات: 81
4.3.9. نوع القرض: 82
4.3.10. آلية وصول المعلومات: 82
4.3.11. نوع المشروع الممول بالقرض: 83
4.3.12. درجة الاهتمام بالحصول على قروض: 84
4.3.13. وضع المشروع الممول: 84
4.4 خصائص العاملين في مؤسسات الإقراض 85
4.5 عرض خصائص العاملين في مؤسسات الإقراض كما أوضحتها نتائج الدراسة 86.
4.5.1. العمر: 86
4.5.2. المستوى التعليمي: 86
4.5.3. الجنس: 87
4.5.4. الحالة الاجتماعية للعاملين في مؤسسات الإقراض: 87
4.5.5. طبيعة العمل في المؤسسة: 88
4.5.6. الخبرة في قطاع الإقراض: 89
4.5.7. نوع القرض المفضل لدى المؤسسات: 89
4.5.8. نوع المشروع المفضل لدى المقترضات: 90
4.6 وصف لمواقف المقترضات 91
4.6.1. أهداف مؤسسات الإقراض: 91
4.6.2. توقعات المقترضات من مؤسسات الإقراض: 92
4.6.3. طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض: 94
4.6.4. دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض: 95
4.6.5. الطلب على تمويل المشروعات: 96
4.6.6. عوامل تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض: 98
4.6.7. إجراءات الحصول على القروض: 100
4.6.8. الضمانات: 101
4.6.9. نجاح المشروعات: 103
4.6.10. الخدمات المساندة من قبل مؤسسات الإقراض: 105
4.6.11. رضا المقترضات: 106
4.7 وصف لمواقف العاملين في مؤسسات الإقراض ..... 108.
4.7.1. أهداف مؤسسات الإقراض: 108

4.7.2. توقعات العاملين من مؤسسات الإقراض: .....109.....
4.7.3. طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض: .....111.....
4.7.4. دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض: .....112.....
4.7.5. الطلب على تمويل المشروعات .....114.....
4.7.6. عوامل تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض: .....115.....
4.7.7. إجراءات الحصول على القروض: .....117.....
4.7.8. الضمانات: .....119.....
4.7.9. نجاح المشروعات: .....120.....
4.7.10. الخدمات المساندة من قبل مؤسسات الإقراض: .....122.....
4.7.11. رضا المقترضات: .....123.....
4.8 مقارنة بين مواقف النساء المقترضات و العاملين في مؤسسات الإقراض .124.
4.9 اختبار الفرضيات .....125.....
4.9.1. اختبار الفرض الأول: .....128.....
4.9.2. اختبار الفرض الثاني: .....128.....
4.9.3. اختبار الفرض الثالث: .....129.....
4.9.4. اختبار الفرض الرابع: .....129.....
4.9.5. اختبار الفرض الخامس: .....130.....
4.9.6. اختبار الفرض السادس : .....130.....
4.9.7. اختبار الفرض السابع: .....130.....
4.9.8. اختبار الفرض الثامن: .....131.....
4.9.9. اختبار الفرض التاسع: .....131.....
4.9.10. اختبار الفرض العاشر: .....131.....
4.9.11. اختبار الفرض الحادي عشر: .....132.....
4.9.12. اختبار الفرض الثاني عشر: .....132.....
4.9.13. اختبار الفرض الثالث عشر : .....133.....
4.9.14. اختبار الفرض الرابع عشر : .....133.....
4.9.15. اختبار الفرض الخامس عشر : .....133.....
4.9.16. اختبار الفرض السادس عشر : .....134.....
4.9.17. اختبار الفرض السابع عشر : .....134.....
4.9.18. اختبار الفرض الثامن عشر : .....135.....

4.9.19. اختبار الفرض التاسع عشر : .....135.....
4.9.20. اختبار الفرض العشرون : .....136.....
4.9.21. اختبار الفرض الحادي والعشرون : .....136.....
4.9.22. اختبار الفرض الثاني والعشرون : .....136.....
4.9.23. اختبار الفرض الثالث والعشرون : .....137.....
4.9.24. اختبار الفرض الرابع والعشرون : .....137.....
4.9.25. اختبار الفرض الخامس والعشرون : .....138.....

الفصل الخامس : الاستنتاجات والتضمينات .....141.....

5.1 أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة .....142.....
5.1.1. الخصائص المميزة للنساء المقترضات المبحوثات: .....142..
5.1.2. الخصائص المميزة للعاملين في مؤسسات الإقراض: .....144.
5.1.3. أهداف مؤسسات الإقراض: .....145.....
5.1.4. التوقعات من مؤسسات الإقراض: .....145.....
5.1.5. طبيعة المشروعات التي تمولها مؤسسات الإقراض: .....146.
5.1.6. دوافع المرأة في الاقتراض من مؤسسات الإقراض: .....147.
5.1.7. الطلب على تمويل المشروعات: .....147.....
5.1.8. عوامل تؤثر في توجه المرأة نحو الاقتراض: .....148.....
5.1.9. إجراءات الحصول على القروض: .....148.....
5.1.10. الضمانات: .....149.....
5.1.11. نجاح المشروعات: .....150.....
5.1.12. الخدمات المساندة من قبل مؤسسات الإقراض .....150.....
5.1.13. رضا المقترضات: .....151.....
5.1.14. التوصيات: .....152.....
5.1.14.1. على المستوى العام: .....152.....
5.1.14.2. على المستوى الخاص (مؤسسات الإقراض): .....153.....

المراجع 155
الملاحق 160
فهرس الجداول 168
فهرس الملاحق 173